منظمة الشفافية الدولية
الدفاع و الأمن

الطابور الخامس

فهم العلاقة بين الفساد والنزاع

منظمة الشفافية الدولية (TI) هي المنظمة غير الحكومية الرائدة عالمياً في مكافحة الفساد. وعبر أكثر من 100 فرع حول العالم، تحظى منظمة الشفافية الدولية بخبرة عالمية وإلمام واسع بالفساد.

تعمل منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن (TI-DS) على تقليل نسبة الفساد في مجالي الدفاع والأمن على نطاق عالمي.

الطابور الخامس يُقصد به أي مجموعة من الأشخاص تساهم في تقويض جهود مجمعة أكبر منها من الداخل، غالبا لخدمة مصلحة مجموعة العدو أو بلاد العدو. ويمكن أن يمارس الطابور الخامس أنشطته بشكل سري أو خفي.

تعرب منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن عن امتنانها للمراجعين على ملاحظاتهم بشأن مختلف أقسام التقرير. ونشكر في هذا الصدد:
كايت بايتمان، مركز الأمن الأمريكي الجديد
سارة شايس، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
لورانس كوكروفت، منظمة الشفافية الدولية
أسي جيلجي أوستنسن، معهد Christian Michelsen
نانسي هايت روبين، معهد فليتشر للعلاقات الدولية، جامعة توفتس
مارا ريفكين، جامعة يايل
ستانيسلاف سيكريرو
روبرت سبرينغبورغ، المعهد الإيطالي للعلاقات الدولية
أرني ستراند، معهد Christian Michelsen
فرانك فوقل، منظمة الشفافية الدولية

ونتحمل مسؤولية كل الأخطاء وحالات الإسقاط التي لم تشملها المراجعة
المؤلف الرئيسي: الدكتورة كارولاينا ماكلاكلان
ساهم في تأليف هذا التقرير: المقدم ديف آلان، توبياس بوك، كاثرين ديكسون، الرائد ريبيكا غريفس، هيلاري هورد، لياه واورو
المحررون: كاثرين ديكسون و لياه واورو
تصميم: فيليب جونس
الترجمة إلى العربية: شركة E-Arabization
مراجعة الترجمة: وفاء قاسمي
تصميم النسخة العربية: عمر حمامة

© **2017** منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة. جميع الحقوق محفوظة. يسمح النسخ كلياً أو جزئياً، بشرط أن يمنح التقدير الكامل لمنظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة (TI-UK) وبشرط ألا يتم بيع أي من هذه النسخ، كلياً أو جزئياً، أو دمجها في الأعمال المباعة. يجب الحصول على إذن كتابي من منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة إذا كان أي نسخ من هذا القبيل من شأنه تعديل المحتوى الأصلي.

منشور بتاريخ يوليو **2017**
الرقم الدولي المعياري: **978-1-910778-71-5**

© صورة الغلاف: iStock.com/LordRunar **2.0**

تم بذل كافة الجهود الممكنة للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير. كان يعتقد أن جميع المعلومات صحيحة اعتباراً من يوليو **2017**. ومع ذلك، لا يمكن أن تتحمل منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة المسؤولية إزاء عواقب استخدامها لأغراض أخرى أو في سياقات أخرى.

رقم الجمعية الخيرية المسجل لمنظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة هو **1112842**.

الطابور الخامس

فهم العلاقة بين الفساد والنزاع

الفهرس

الفساد والأمن الدولي: الصورة الشاملة..... 2

الفساد والهشاشة والنزاعات: حلقة تجريبية..... 6

تهيئة أرضية خصبة لنشوب النزاعات: الاستحواذ على الدولة والفقر وعدم المساواة... 11

الفساد والتطرف: تمكين تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)..... 22

قوات انعدام الأمن: الفساد ومؤسسات الدولة..... 29

على حافة الهاوية: الفساد والرقابة على التسلّح..... 43

فرّق تسد: الفساد كأداة من أدوات السياسة الخارجية..... 47

تقديم الدعم في غير محلّه: ممثّلون فاسدون يتلقّون دعماً دولياً..... 55

أمّا بعد؟..... 65

الفساد: كيف نُعرفه؟

تُعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة المعهود بها لتحقيق مكاسب شخصية". ويشير هذا التعريف إلى شكل من أشكال التخريب، أو الاستخدام غير المشروع للموارد المخصصة لغرض معين لتحقيق هدف آخر. كما يشير إلينطوي منفعة لم يكن من المفروض الحصول عليها، بالإضافة إلى إلحاق ضرر بشخص كان له الحق في الحصول على منفعة لم يتلقاها. وعند تطبيقه على القطاع العام، فإنه ينطوي على عدم مراعاة توقعات وقواعد معينة بسبب سوء استخدام النظام العام (غالبا النظام الحكومي) لتحقيق منفعة خاصة (فردية أو جماعية)، بدلاً من تحقيق منفعة عامة. وإذا ما تكرر هذا بانتظام، فإنه يؤدي إلى تدهور النظام ليتحول من نظام يخدم المصلحة العامة إلى نظام يخدم بعض الفئات على حساب الآخرين.

وتشمل الممارسات الفاسدة ما يلي:

- الرشوة، التي تعرف بسهولة كشكل من أشكال الفساد
- المحاباة والمحسوبية في التوظيف والترقيات
- اختلاس الأموال/المال العام
- الابتزاز
- تزوير الانتخابات

حجم الفساد

- الفساد الصغير: الرشوة على مستوى منخفض واستغلال النفوذ
- الفساد الكبير: هو الذي يؤثر على العمليات المؤسسية مثل عمليات الشراء
- الكليبتوقراطية/الاستحواذ على الدولة: توظيف المنظومة الحكومية بالكامل من أجل الإثراء الشخصي أو الجماعي.

الفساد والأمن الدولي: الصورة الشاملة

مثل الفساد عنصراً أساسياً في نقاشات التنمية واعتباراً رئيسياً لبرامج المعونة منذ منتصف التسعينات[1] حيث أن تداعياته على استنزاف الموارد موثقة بشكل جيد؛ وقام الباحثون وواضعو السياسات بإجراء تجارب لفهم تأثيره بشكل أفضل والحد منه. وبصرف النظر عن بعض المخاوف المتعلقة بمبادرات غير ناجحة في أفغانستان والعراق، فإن الروابط بين الفساد وانعدام الأمن الدولي لم تحصل على الاهتمام الذي تستحق. ونحن نعلم الآن أن الفساد يحول دون النمو الاقتصادي الشامل، ويغير مسار المعونة، ويضعف الحوكمة. ولكن ماذا عن تأثيره على الأمن؟

في نهاية القرن الماضي، أجمعت السياسات الخارجية الغربية على أن الزيادة في الثروة العالمية، وتعزيز الترابط في العالم، وتحقيق أعلى المستويات في مشاركة المواطنين في الاقتصادات الديمقراطية سوف يدفع بالسياسة الدولية نحو نظام عالمي أكثر عدلاً وانفتاحاً وازدهاراً. ولكن التقدم المنشود نحو السلام الديمقراطي قد تعثر بمعرقل غير متوقع، ألا وهو الفساد الممنهج.

لقد مكنت العولمة وتطور الخدمات المالية العابرة للحدود الحكومات الفاسدة المنظمة من إخفاء الأموال المكتسبة من الفساد، وانتزاع الموارد على نطاق هائل من الشعوب التي تحكمها. وعانى السكان الذين ناضلوا من أجل الديمقراطية في دول ما بعد الاستعمار من الحرمان بسبب تشكل أنظمة كليبتوقراطية تسيطر على أجهزة الدولة بالكامل بما يخدم مصلحتها. ومن الصين وباكستان إلى مصر وميانمار، تختلس مجموعات صغيرة من النخبة موارد الدولة وتسيطر على مؤسساتها من أجل مصالحها المالية الشخصية ومداومة إحكام قبضتها على سكانها. وهذا لا يؤدي فقط إلى معاناة المليارات من الناس في جميع أنحاء العالم، ولكنه أيضا يهدد أسس النظام العالمي القائم على القواعد المنظمة، نظرا لتأثير هذه النخب الفاسدة في أعلى مؤسسات الدولة على السياسة والأمن العالميين.

كما تُولّد قدرة الأفراد والجماعات ذات المصالح الضيقة على انتزاع الثروات وإخفائها وعلى بلورة قرارات الدولة شعورا بالظلم والاستياء. وتُدعّم خيبة الأمل وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية مكانة الجهات غير الحكومية، مثل جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية، بينما يؤجج تفاقم غياب الرقابة على السلطة الاضطرابات المدنية والصراعات الإقليمية، وغالبا ما يكون لذلك تداعيات على الصعيد العالمي. وكما أظهرت احتجاجات الربيع العربي والميدان الأوروبي، فإن انتشار الفساد على نطاق واسع يؤدي إلى تجذر انعدام الاستقرار في الدول، حتى وإن بدا عليها الاستقرار والرخاء، ويعزز، على المدى الطويل، احتمال تعرضها للنزاعات واستخدام العنف لتغيير النظام، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى ظهور مشاكل أمنية إقليمية.

والأمثلة لا تُحصى ولا تُعد على تسبب الفساد في فشل الدول في مواجهة انعدام الأمن وعجزالجهات الفاعلة الدولية عن مساعدتها. وفي كينيا، أكّد المستشار السابق لمكافحة الفساد جون غيثونغو على دور الممارسات المنهجية للكسب غير المشروع في تقويض قدرة كينيا على معالجة انعدام الأمن، وفي تسهيل هجمات حركة الشباب في **2014**.[2]

وبدأ بعض واضعي السياسات في الاعتراف بأن فشل اثنتين من أطول الحروب وأكثرها دموية في القرن الحادي والعشرين، في العراق وأفغانستان، يُعزى إلى حد كبير إلى الفساد. وقد ذُكر الفساد على لسان العديد من الجنرالات، على غرار ستانلي مكريستال وديفيد بيترايوس، بالإضافة إلى محللين أذهلهم السقوط المدهش لمدينة الموصل العراقية في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عام **2014**، لتفسير فشل بعثات تحقيق الاستقرار وجهود بناء القدرات.[3] وأشارت سارة تشايس، وهى مستشارة سابقة لقائدين من فرقة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، إلى أن الفساد هو السبب الرئيسي وراء تفاقم حالة انعدام الأمن والاستياء الناجم عن الشعور بالظلم وتجريد مؤسسات الدولة من دورها وتهيئة أرضية خصبة لاستقطاب المتطرفين.[4] ومن جهته، حث وزير الخارجية الأمريكي السابق، جون كيري، الحكومات على جعل الفساد "على رأس أولويات الأمن القومي"، ووصفه بأنه "خطر اجتماعي" و"يؤدي للتطرف" و"يدمر الفرص".[5]

ومع ذلك، نادراً ما تكون محاربة الفساد على الأجندات الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية. ويتواصل تدفق المساعدات الأمنية إلى أماكن مثل المملكة العربية السعودية ومصر دون التعرف بعمق على طريقة التصرف في السلطة والثروة.[6] وتستمر بعثات تحقيق الاستقرار في التركيز على أن تكون القوات الأمنية الشريكة جاهزة للمعركة، دون الأخذ بالاعتبار ما إذا كانت تلك القوات تعمل من أجل المصلحة العامة. وقد أعرب جون سوبكو، المفتش العام الأمريكى الخاص الذي يراقب عملية استخدام أموال إعادة الإعمار فى أفغانستان، عن أسفه العام الماضى بأن الولايات المتحدة لم تصغ بعد استراتيجية شاملة لتقليل آثار الفساد فى البلاد، على الرغم من خبرتها في هذا المجال على امتداد عقد ونصف.[7]

علاوة على ذلك، يساعد الفساد على خلق الظروف التي تمهد الطريق لنمو النزاعات. وهو يديم الفقر وعدم المساواة والظلم، ويهدر الأموال التي يمكن إنفاقها على التنمية والأمن البشري، ويسهل عمليات الجماعات المتطرفة ومجموعات الجريمة المنظمة. وقد تؤدي تبعات الفساد إلى هدر فرص التسويات السلمية، حيث تتهافت الشبكات النخبوية التي نشأت خلال الصراعات على الإمساك بزمام السياسة والاقتصاد. ومن شأن الفساد، بطابعه السري، أن يساهم في التنافس بين الدول، فنراها تتسابق نحو التسلح، فضلاً عن تسهيله للانتشار النووي. كما وُظف الفساد في بعض الحالات كسلاح في إطار السياسة الخارجية من أجل تقويض السيادة والأمن الوطنيين لدول يسعى آخرون لإحكام قبضتهم عليها. وحتى في تلك الدول التي لا يظهر فيها جليًا تأثير الفساد على الحياة اليومية، فإن النظم والآليات المالية قادرة على تفعيل ممارسات الفساد وتشجيعها ولذلك تداعيات على أمنها وشرعيتها الداخلية.

ويترك الفساد في بعض القطاعات، تحديداً لدى مؤسسات الدفاع والأمن، أثراً وخيما خاصة على الأمن البشري والوطني والدولي. وفي بعض الحالات، يتجلى هذا الأثر مباشرة من خلال إساءة قوات الأمن الجشعة للسكان الذين يُفترض أن تحميهم. أما في حالات أخرى، تخفي الطبيعة السرية للقطاع آثار الفساد إلى أن يكشفها وقوع أزمة ما. وفي جميع الحالات، تفقد الهياكل العسكرية إذا نخرها الفساد قدرتها على مواجهة انعدام الأمن والعنف. وعندما ينهار الجيش، فإن لانهياره تداعيات مدهشة: فالقوات العسكرية حين يصيبها الجشع وتتجرد من دورها تفسح المجال واسعا أمام جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية وجماعات الجريمة المنظمة لتنمو. إن عواقب سقوط مثل هذه القوات وخيمة جداً ولا يمكن أن تتغاضى عنها الأوساط الأمنية أو التنموية، وبالتالي إذا كان الهدف هو إحلال السلام والأمن بما يهيئ الظروف المناسبة للتنمية، فإنه يتعين اعتبار الفساد في قطاعي الدفاع والأمن - وتحديداً في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات – على رأس أولويات القطاعين.

"لو تمكنا من إصلاح قوات الدفاع، بتحويلهم إلى مؤسسات تحظى بثقة العامة - فلربما قلت حظوظ الحوثيين ولما صعدوا سلالم النجاح بهذه السرعة أو تمكنوا من إجهاض التقدم الذي بدأنا في إحرازه بعد الثورة. ولكن الشعب لم يكن يثق بالحكومة، فالفساد متغلغل فيها كما أن أملهم في حماية قوات الأمن لهم كان ضئيلاً. لو أننا تمكنا آنذاك من تغيير الوضع، لما تعرض اليمن لمثل هذه الأزمة."

سيف الهادي، فرع منظمة الشفافية الدولية في اليمن

نبذة عن هذا التقرير

يعتمد هذا التقرير على تحليل مصادر رئيسية ومقابلات أجريت مع أكاديميين وصناع سياسات سابقين وعلى استعراض مكثف للكتابات. وبناء على ما سبق، يحدد هذا التقرير مختلف الطرق التي يشكل الفساد من خلالها خطرا على الأمن الدولي ويساهم في النزاعات. كما نستعرض في هذا التقرير الأدلة الكمية التي تدعم الصلة بين الفساد والنزاعات إلا أن تركيزنا الأساسي يتمحور حول دراسات حالة وأمثلة توضح مخاطر الفساد المحددة ومساراته التي تؤثر على الأمن الدولي.[8] ولكننا لا نقدم تحليلاً شاملاً للعوامل المؤدية إلى النزاعات في بعض الحالات الواردة في هذا التقرير؛ بل نتقصى الدور الممكن للفساد في كل حالة. ونركز بشكل خاص على القطاع العام وليس على القطاع الخاص. ونحلل طرق الفساد، خاصة الاستحواذ على الدولة، في تأجيج النزاعات في الدول الهشة من خلال المساعدة على تهيئة أرضية خصبة لاندلاع الفتن (سواء كانت احتجاجات عنيفة أو حروب أهلية)، ومن خلال تسهيل عمليات الجماعات المتطرفة العنيفة. ونعاين في هذا التقرير أثر الفساد على مؤسسات الدفاع والأمن الذي يحد من استجابتها للمواطنين وضعف فعاليتها في معالجة دواعي القلق الأمنية الحقيقية مما يسهم في نشوب النزاعات طويلة الأمد وتكررها. وندرس من خلال هذا التقرير، كيف يمكن للفساد أن يهدر فرص التسويات السلمية، وأن يقوض السلام في بداياته بعد انتهاء الصراع، ولا سيما على الأمد الطويل. ومن هنا، نلفت الانتباه إلى الرابط بين الفساد وجماعات الجريمة المنظمة، وهو ما تخلفه عادة الصراعات. ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن الروابط بين الفساد والجريمة المنظمة قد تقوض الأمن البشري وتؤدي إلى الاستحواذ على الدولة كما أن مداها يصل إلى حد بعيد يتجاوز نطاق هذا التقرير.

يعرض قسمان جوانب لم تقع دراستها بما يكفي للعلاقة بين الفساد وانعدام الأمن، وهي علاقة قد تؤثر على أي دولة، وخاصة الدول متوسطة الدخل التي تسعى إلى توسيع نفوذها أو مقاومة تأثير الآخرين: التقاطع بين الفساد، وسباقات التسلح، و الانتشار النووي و الاستخدام الاستراتيجي للفساد كسلاح سياسة خارجية لتقويض السيادة والأمن الوطنيين. وفي مثل هذه الحالات على وجه الخصوص، فإن الاستثمار في البحوث والتحليل ضروري لا محالة: لا تسمح الدراسات السابقة بإجراء تقييم شامل للمخاطر التي يشكلها الفساد والتي تؤثر على سبيل المثال على مبادرات منع الانتشار. وأخيراً، يجمع التقرير رؤىً وملاحظات حول دور الفاعلين الدوليين - وتحديداً الدول المتقدمة وأنظمتها المالية - في التحقق من ممارسات الفساد وكشف النقاب عنها عند تعاملها مع الدول الهشة أو أثناء سعيها إلى دعم عمليات السلام.

الفساد والهشاشة والنزاعات: حلقة تجريبية

يؤثر الفساد على كل بلد على سطح الأرض. وقد تمخضت دراسة استطلاعية لمؤشر مدركات الفساد لعام **2016** عن أن أكثر من **120** دولة من أصل **176** دولة تنظر إلى الفساد على أنه مشكلة بارزة. وفي البلدان التي صحصلت على أضعف الدرجات، كثيراً ما يعاني مواطنوها من سوء جودة الخدمات العامة، ويعتمد الحصول على هذه الخدمات عادة على الرشوة. وحتى في صفوف البلدان التي حصلت على أعلى الدرجات في المؤشر، فقد تبين أن النزاهة العامة تقوضها التدفقات المالية غير المشروعة وحالات متجذرة من تضارب المصالح.[9]

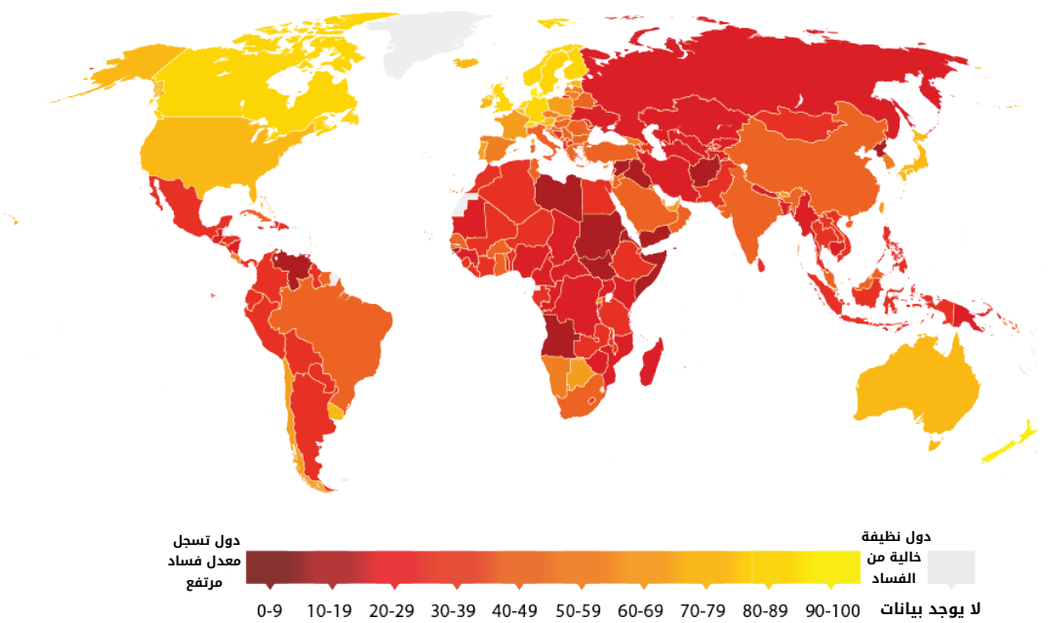

المصدر: مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية لعام **2016**

الفساد والنزاعات عنصران مترافقان: أشار مؤشر السلام العالمي لعام **2017** بأن **7** من أصل **10** دول حصلت على أضعف الدرجات في مؤشر مدركات الفساد لعام **2016** كانت ضمن الدول العشر الأقل سلاما حسب تصنيف مؤشر السلام العالمي.[10] وتعكس الدراسات الحالية إجماعا واسعا على أن الفساد والنزاعات عادة ما يظهران معا: فعلى سبيل المثال، الفساد وعدم الاستقرار السياسي مترابطان، والدول التي تهيمن عليها أنظمة المحسوبية الضيقة هي الأكثر عرضة لعدم الاستقرار.[11] وفي الفترة الممتدة بين **2008** و**2016**، وقعت أحداث عنيفة ذات صلة بالفساد (في شكل مظاهرات مناهضة للفساد أو قلب نظام الحكم أواندلاع حروب أهلية على نطاق واسع) حيث كان الفساد على الأقل عاملاً مساهماً في اندلاع هذه الأحداث في ما يزيد عن **20** دولة بما فيها بوروندي ومصر وهوندوراس وكيريغستان وليبيا والمكسيك ونيجيريا وتونس وأوكرانيا وفنزويلا واليمن.

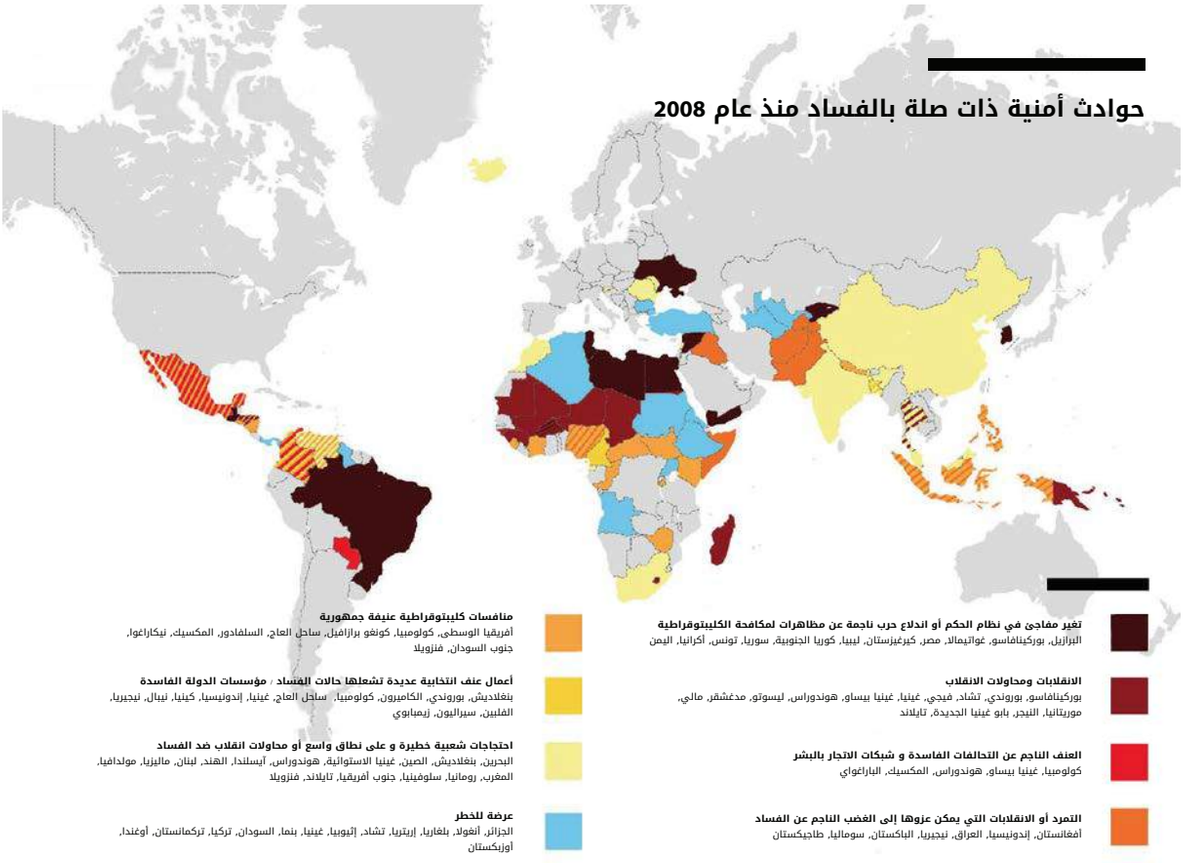

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014

ولكن من الجدير بالذكر في هذا الصدد بأن الترابط بين عاملين لا يعني بالضرورة أن بينهما علاقة سببية: فهل يؤدي الفساد إلى نشوب النزاعات أم أنه ناتج عنها؟ يرى البعض أن الفساد والنزاع هما عاملان يعتمدان على بعضهما البعض ويحدثان نتيجة للعوامل ذاتها. ويدعي آخرون أن ارتفاع مستويات الفساد عادة ما يعقب النزاعات نتيجة لموروث اجتماعي من انعدام الثقة وضعف المؤسسات والنظم الاقتصادية المتدهورة في زمن الحرب.[12] ومع ذلك، تشير الأدلة التي تمخضت عنها دراسات الحالة والإحصائيات بأن العكس صحيح أيضا حيث تساهم مستويات الفساد المرتفعة في وقوع الأحداث العنيفة واندلاع الصراعات.

وتؤكد المحللة سارة تشايس بصورة مقنعة بأن الفساد هو سبب جذري لثورات الربيع العربي والتغيرات المشهودة في أنظمة الحكم إلى جانب صعود الجماعات المتطرفة العنيفة مثل طالبان وبوكو حرام. كما كان للفساد المنظم يداً في إعادة توجيه وظائف الدولة لصالح النخب الضيقة، مما أدى إلى خلق ظروف أججت حالة السخط، مثل تراجع الفرص الاقتصادية للكثيرين. كما ساهم استعراض القادة الفاسدين للثروات المسروقة على الملأ في إشعال فتيل الاحتجاجات في نهاية المطاف.[13]

ويشير تحليل واسع النطاق أجراه معهد الاقتصاد والسلام إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على وجود علاقة بين الفساد والنزاعات، وإنما هناك أيضا "نقطة تحول" كلما زادت مستويات مدركات الفساد بعدها (حتى ولو كانت زيادة طفيفة)، كلما زادت مخاطر العنف والصراع الداخلي. وبمجرد أن تتجاوز أي دولة "نقطة التحول" - وهي تصنف وفقاً لمؤشر مدركات الفساد **40** نقطة من أصل **100** نقطة - فستلاحظ زيادة في مؤشرات النزاع، وذلك يشمل الإرهاب السياسي وعدم الاستقرار والجرائم العنيفة والصراع المنظم والوصول إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويبدو أن العلاقة بين الفساد وتدهور مؤشرات السلام ذات اتجاه واحد: فبينما نلاحظ أن مستويات الفساد تؤثر على السلام، فإن التغيرات الإيجابية في مؤشرات السلام لا تنعكس بنفس القدرعلى مستويات الفساد.[14]

وأشار البنك الدولي إلى أن الفساد له دور في تأجيج الصراعات. حيث أكد تقرير التنمية في العالم الصادرعن البنك الدولي في عام **2011** على عاملين هما: الطريقة التي يؤثر بها الفساد على المظالم الشعبية (مثل الإقصاء السياسي والاقتصادي أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الوصول إلى نظم العدالة) وتراجع فعالية المؤسسات الوطنية والمعايير الاجتماعية وشرعيتها.[15] ويوضح هذان العاملان بصورة فعالة سبب ارتباط مستويات الفساد المرتفعة بمستويات أعلى من هشاشة الدولة وضعف قدرتها على الصمود. ومن بين الدولالخمس عشرة التي تقع في أسفل مؤشر مدركات الفساد لعام **2016**، يعيش ثُلثها في "حالة تأهب قصوى" نتيجة لمعيار الهشاشة، بينما يصنف آخرون في مستويات أقل قليلًا من درجة الخطورة. وترتبط الهشاشة بدورها بارتفاع خطر نشوب حرب أهلية: فقد أظهرت نتائج رصد البنك الدولي لـ **17** دولة من ضمن الدول "هشة" بين عامي **1977** و**2009** أن **14** من هذه الدول تأثرت بحروب أهلية كبرى، بينما عانت دولتان من حالات نزاع طفيفة. والدول التي تعاني من هشاشة مرتفعة أقل قدرة على مواجهة التحديات وتجاوز الأزمات ومعالجة العوامل التي تعجل بحدوثها.[16]

وتمثل الهشاشة المؤسسية خطراً بشكل خاص عندما تظهر في المؤسسات المسؤولة عن الأمن والاحتكام إلى القضاء. وبالنسبة للدول التي بلغت "نقطة التحول" أو شارفت على بلوغها، غالبا ما يؤثر الفساد فيهاعلى معظم زوايا القطاعين العام والخاص إلا أن التحليل الذي أطلقه معهد الاقتصاد والسلام يحدد قطاعين لهما أهمية حاسمة وهما قطاعا الشرطة والقضاء. وتبين أن الفساد في قطاعي الشرطة والجهاز القضائي الأكثر ارتباطا بمؤشرات السلام حسب الإحصائيات، إذ أن مستوى مدركات الفساد في الشرطة والمحاكم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالات الإرهاب السياسي والصراع المنظم والوصول إلى الأسلحة الصغيرة وارتفاع الإجرام والمظاهرات العنيفة.[17]وحين ينخر الفساد القطاعات ذاتها التي يجب أن تؤمن الوصول إلى العدالة، يصبح حينها من الصعب على المواطنين الحصول على تعويضات عن الظلم الذي يقع عليهم من خلال قنوات الدولة، وتدفع مستويات الفساد المرتفعة في الشرطة بالمواطنين نحو اللجوء إلى البدائل.[18]

كما تتسم الدول التي بلغت "نقطة التحول" بضعف إجراءاتها الرقابية على قطاعاتها الدفاعية مما يزيد من مخاطر تفشي الفساد في أوساط القوات المسلحة. واستناداً إلى أحدث البحوث التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية، فإن 23 دولة من أصل 24 دولة أفريقية بلغت نقطة التحول في عام 2014 تواجه أيضاً مستويات عالية جداً أو حرجة من مخاطر الفساد في قطاعاتها الدفاعية الناجمة عن عدم فعالية آليات الرقابة أو غيابها بالإضافة إلى وجود ثغرات في الإجراءات الداخلية وفي بعض الحالات في توجيه الجيش بغرض تسهيل تدفق الموارد إلى النخب.[19] وعلى ضوء قلة المعلومات المتاحة عن تخصيص الموارد في مؤسسات الدفاع والاحتمال الكبير بغياب الفعالية وإهدار الموارد، يُستبعد أن تكون قوات الدفاع قادرة على مواجهة حالة انعدام الأمن أو حماية السكان، في حال سقوط الدولة في النزاعات.

وبالتالي، تفيد هذه الدراسة بأن الفساد يساهم بالفعل في النزاعات وقد يتسبب بظهور الشرارة الأولى لاندلاع أحداث العنف. ومع ذلك، يختلف بعض الخبراء مشيرين إلى أن للفساد كذلك تأثيرا على إرساء الاستقرار في الدول الهشة ويمكن أن يمنع نشوب نزاع أو يساعد على إنهائه من خلال تمكين الأطراف من الوصول إلى موارد الدولة.[20] فعلى سبيل المثال، تؤكد هان فجيلدي على أن مستويات الفساد المرتفعة ساعدت في تخفيف التأثير السلبي المحتمل للنفط (الذي يرتبط عادة بارتفاع خطر نشوب حرب أهلية)، مما مكن النخب الحاكمة من شراء الاستقرار باستخدام إيجارات الموارد الطبيعية لتوطيد شبكات المحسوبية.[21]

إن الحجة والأدلة مقنعة ولكن إلى حد ما فقط. إذ تتسم الأنظمة الريعية باستقرارها المتزعزع والذي يعتمد فقط على استمرار إيجارات الموارد وثبات الطلب على المردودات. ومن الجدير بالذكر أن التغيرات التي تطرأ على الظروف الوطنية أو الدولية، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية، يمكن أن تفاقم بسرعة من مخاطر نشوب الصراعات في الأراضي الخاضعة لسيطرة الأنظمة الفاسدة - ونادراً ما تتمكن المؤسسات الهشة التي تعتمد على العلاقات الشخصية من استيعاب وقوع تغير كبير في الظروف التي تؤثر عليها.[22] وفي السنوات الأولى التي تلت استقلال جنوب السودان، استحوذت النخبة الحاكمة على عائدات النفط لتحقيق مكاسب شخصية ومولت شبكات المحسوبية من خلال نفقات قطاع الدفاع، حيث استخدمت ميزانية عسكرية متضخمة تشكل نحو 35% من الإنفاق الحكومي في عام 2012 لدفع رواتب 230.000 جندي وأفراد من الميليشيات المنتمين إلى مختلف شبكات المحسوبية. ونجح هذا النظام في تحقيق مآربه لبضع سنوات؛ حيث وقع شراء الذمم والتحكم بزمام العنف. ولكن في عام 2012، أدى ارتفاع مقابل الولاء والمشاحانات مع الحكومة السودانية حول استخدام البنية التحتية النفطية والهبوط العالمي في أسعار النفط إلى تراجع الإنتاج وانخفاض الإيرادات، مما أضعف قدرة حكومة الرئيس سيلفا كير على شراء ولاء خصومها. ولعجزه عن الدفع، أقصى كير خصومه؛ لتجتاح البلاد بعد مرور سنة حرب أهلية وأزمة إنسانية مدمرة.[23]

ويكشف القسم التالي على نحو أكثر تفصيلاً عن كيفية تسبب الفساد في اندلاع النزاعات والعنف أو تفاقم الظروف المؤدية إلى اندلاعها. ونحن نركز أولاً على الصلات بين الفساد والقضايا الهيكلية الأخرى التي ثبت أنها تثير خطر الصراع والحرب الأهلية - وهي حالياً أكثر أنواع الصراعات تدميراً، مع تداعيات داخلية وإقليمية وعالمية - مثل الفقر وعدم المساواة والمنافسة على إيجارات الموارد. ثم نبين لاحقاً أن الفساد في قطاعي الدفاع والأمن يمكن أن يضر بوجه خاص بالسلام والاستقرار، ونناقش كذلك دور الفساد الملحوظ في إشعال فتيل المواجهات العنيفة وتوسيع نطاق النزاعات وتعزيز مكانة الجماعات الإرهابية.

تهيئة أرضية خصبة لنشوب النزاعات: الاستحواذ على الدولة والفقر وعدم المساواة

بطبيعة الحال، لا تؤدي كل حالة من حالات الفساد بشكل حتمي إلى الصراع ونادراً ما يكون الفساد هو السبب الوحيد. غير أن الفساد يؤدي إلى ظهور تأثير عدة عوامل حاسمة أخرى وتفاقمه بما يساهم في ضعف الدولة وقابلية تعرضها للنزاعات وانعدام الأمن، مثل الفقر وضعف الحوكمة في مجال الموارد الطبيعية وعدم المساواة على الصعيدين الأفقي والعمودي.[24] وبإيجاز، كثيراً ما يشكل الفساد عنصراً هاماً من مجموعة من العوامل الخطيرة التي تجعل الدولة عرضة للصراع العنيف. وهذا هو الحال بوجه خاص حيث يوظف الفساد من قبل النخب الكليبتوقراطية للاستيلاء على أقصى قدر من الموارد من الدولة من أجل المنفعة الخاصة بدلاً من ضمان تقديم الخدمات العامة، وحيث ترتفع مدركات الفساد وعدم المساواة والإجحاف.

الفساد والفقر وعدم المساواة

خلال القرن العشرين، ازدادت وتيرة الحروب الأهلية والصراعات العنيفة وباتت أكثر تكلفة: إذ أن الحروب الأهلية بمعدل **7** سنوات تقلل من الدخل بنسبة تصل إلى **15%** وتدمر رأس المال الاجتماعي، مما يعيق التنمية ويزيد من حالات عدم الاستقرار في الدول المجاورة.[25] وعرَّف العديد من الخبراء الفقر المدقع كعامل مساهم هام. ويهيّئ الفقر، أو فشل التنمية الاقتصادية، أرضية خصبة للتظلم ويحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على إدارة تزاحم الأولويات وتأجيج الاشتباكات العنيفة التي تستند إلى معايير انتمائية أخرى على غرار الانتماء العرقي.[26]

إن هذه العلاقة بين الفقر والنزاعات في حد ذاتها تجعل من الفساد عاملاً أساسياً هاماً. ويزيد الفساد من تعدد مسوغات الفقر والتنمية الضعيفة وتنوعها. وترتبط النسب المنخفضة لظهور الفساد بالمستويات المرتفعة للتنمية البشرية، بينما ترتبط مستويات الفساد المتزايدة بصورة إحصائية بالناتج المحلي الإجمالي المنخفض لنصيب الفرد ومعدل عدم المساواة المرتفع.[27] وتشير التقديرات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار **425** دولارا للفرد الواحد أو تضاؤل معدلات النمو بنسبة **0.7%** تقريبا، مع زيادة كل نقطة على مقياس مؤشر مدركات الفساد.[28] وأفادت الأمم المتحدة في هذا الصدد بأن مجموع الخسائر الناجمة عن الفساد والسرقة والتهرب الضريبي في الدول النامية يقدر بـ **1.26** ترليون دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ مالي كافٍ لزيادة دخل هؤلاء الذين يعيشون على أقل من **1.25** دولار في اليوم لمدة ست سنوات كحد أقصى.[29]

وعلى الصعيد ذاته، يضعف الفساد المؤسسات الهامة التي لها دور في توفير خدمات حيوية تشمل الصحة والرفاهية. حيث أن الأنظمة التي يجردها الفساد من دورها أقل قدرة على التعامل مع الأزمات، مثل أزمة انتشار الأوبئة، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم تأثيرها على السكان، إذ يرتفع عدد الضحايا وتتراجع مستويات التنمية والدخل بشكل أكبر على الأمد الطويل.

وتشير البحوث إلى أن مستويات الفساد المرتفعة مرتبطة ليس فقط بالفقر المتزايد بل بمدى انتشاره في المجتمعات أيضاً: فكلما ارتفع مستوى الفساد، كلما ارتفع مستوى عدم المساواة.[30] وهذا هو الحال بوجه خاص عندما يتخذ الفساد شكل محاباة ومحسوبية ممنهجة على أسس عرقية أو دينية، ويمكن أن يؤدي إلى تشكيل أوجه عدم مساواة على نطاق أفقي واسع.

وارتبطت أوجه عدم المساواة – على الصعيد العمودي بين الأفراد والأسر المعيشية، وعلى الصعيد الأفقي بين مجموعات معينة - منذ وقت طويل بارتفاع خطر نشوب النزاعات[31] وتختلط الأدلة المتعلقة بعدم المساواة على الصعيد العمودي ولا تزال البحوث ناقصة فيما يتعلق بتمخض الفساد عن العنف والظروف المؤدية إلى ذلك. ولكن من الجدير بالذكر أن الإحصائيات تشير إلى تعدد أوجه عدم المساواة الأفقية الكبيرة - الاختلافات المنهجية في توزيع الموارد التي تستند إلى هوية المجموعة بدلا من الجدارة أو المهنة أو الوضع الاجتماعي.[32] وتساعد أوجه عدم المساواة الأفقية في حشد المجموعات وفقاً لمعايير أخرى تحدد هويتها وانتماءها كالثقافة والانتماء العرقي.[33] ولتوزيع المصادر بشكل غير متساوٍ عدة مظاهر من بينها إقصاء مجموعات محددة من النظام السياسي والفرصالاقتصادية ومنح امتيازات لمجموعات أخرى للحصول على هذه الفرص.[34]

"إن عدم المساواة "الأفقية" هي الفتيل الذي يفجر الأوضاع: أي توزيع السلطة والموارد بصورة غير متساوية بين جماعات هي أصلا مختلفة عن بعضها بطرق أخرى - كالعرق أو الدين أو اللغة".[35]
كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة

ويتفاقم أثر أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفساد عندما يصاحبه شعور قوي بعدم الإنصاف.[36] ويتجلى ذلك في تحليل احتجاجات الربيع العربي المبين في القسم التالي، حيث اقترنت أوجه عدم المساواة الأفقية الحادة التي تسبب فيها الفساد المتغلغل، بالشعور بالإذلال الذيتسببت به الأنظمة الفاسدة. حيث لا يقتصر الفساد في هذه الحالة على الضعف المؤسسي أو نقص الكفاءة أو النمو الاقتصادي المتأخر،بل يتجاوزه ليعكس الترتيبات السياسية التي تهيء الفرص والأجواء المناسبة للنخب للاستيلاء على الثورات الوطنية.

الاستحواذ على الدولة والفساد الكبير والإنفاق العام

الكليبتوقراطية ، أي الحكومات التي تثري القلة الحاكمة على حساب الأغلبية ، تؤدي إلى ظهور مجتمعات غير مستقرة أساساً وأكثر عرضة للنزاعات وعدم الاستقرار على الأمد الطويل. ويظهر الفساد الكبير بشكله الأكثر تطرفاً، أيالاستحواذ على الدولة، حينما تحرك النخب آلية الإنفاق في الدولة بطريقة تعود عليها بالفائدة و/أو عند توجيه بوصلتها نحو مركز الكليبتوقراطية على حساب رفاهية سكان البلاد وازدهارهم وأمنهم. يقصد بالفساد الكبير والاستحواذ على الدولة تغيير النخب لمسار الإنفاق العام من القطاعات التي تصب إيراداتها في مصلحة الشعب إلى القطاعات التي تنطوي على فرص أكبر لتحقيق المكاسب غير المشروعة والرشاوى. حيث تستولي على إيجارات الموارد الطبيعية على حساب رفاه المجتمع؛ وتحول قوى الدفاع والأمن إلى كيانات مفترسة إما بتطويعهم لأغراض أخرى وتوجيههم نحو الاستيلاء على الثروات أو إهمالهم تماماً.[37] وتبعاً لذلك، فإن هذا المزيج السام من الفقر وعدم المساواة (بوجهيه الحقيقي والمتصور) والفساد البارز لا يحتاج سوى لشرارة موقدة لتشعل فتيل أزمة برمتها.

إن الضرر الذي ألحقته حكومات الكليبتوقراطية يتجاوز كثيراً الأموال المختلسة على شكل رشاو وعمولات؛ فالخسارة الحقيقية هي تلك الإيرادات العامة التي يتم تحويلها نحو أنشطة تستقطب تلك الرشاوى. وتعصف العواقب بتأثيراتها على مجالات الإنفاق العام التي هي الأكثر أهمية لدى أغلبية الناس. ويعد قطاعا الصحة والتعليم الأكثر تضررا من نقص الموارد الذي ساهمت الحكومات الكليبتوقراطية في سرعة تفاقمه.[39] ومن خلال وضع يدها على الأموال العامة، تُحكم الحكومات الكليبتوقراطية الطوق على بلدانها وتحجزها في دائرة النمو الاقتصادي المتدني وأدنى مستويات الأمن البشري، لتؤدي في النهاية إلى تفشي خيبة أمل واسعة النطاق في الدولة.

ومن بين القطاعات التي تستهوي بشكل خاص الكليبتوقراطيين الراغبين في إخفاء الرشاوى هو قطاع الدفاع، وغالبا ما يكون هذا المجال في عدة بلدان هو أهم المجالات من حيث الإنفاق العمومي، إن لم يكن الأكبر، الذي يعاني من أعلى مستويات الفساد.[38] وقد تلعب مبررات "الأمن القومي" دوراً في تمكين النخب الحاكمة من توجيه العقود نحو شبكات المحسوبية، وإعادة توجيه الرشاوى نحو تمويل الحملات السياسية، أو ببساطة وضع يدها على الميزانيات الحكومية دون رقابة.

ففي جنوب السودان، استُخدمت قوة دفاع متضخمة مُمولة من ميزانية غير خاضعة للمساءلة لشراء ولاء مختلف الفصائل، ولكن كان ذلك على حساب إدارات حكومية أخرى، تعرضت لاستنزاف ميزانياتها وإعادة توجيه مواردها إلى قطاع الدفاع. وفي عام **2012**، شكلت نفقات الدفاع والأمن **35%** من ميزانية جنوب السودان، مما دفع بالجهات المانحة لتمويل **75%** من القطاع الصحي لجنوب السودان.[40] كما فاقت أجهزة الأمن القومي في جنوب السودان ميزانيتها بصورة روتينية: ففي الربع الأول من عام **2015**، أنفقت وزارة الدفاع نسبة **150%**، واستهلكت إدارة شؤون المحاربين القدماء نسبة **113%**. وكان مصدر هذه الأموال نابعاً من وكالات حكومية أخرى، مما يعني أن حصلية ما استلمته لجنة أرامل وأيتام الحرب كان **5%** فقط من مجموع تمويلها، أما لجنة حقوق الإنسان فتمكنت من الحصول على **29%** فقط وتلقت وزارة الزراعة والغابات **56%** من التمويل الموعود.[41]

وقد تُكلف الفرص الضائعة ثمنا باهظا للغاية. إذ أن تكلفة قطاع الدفاع العالمي قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى 1.7 تريليون دولار في السنة وهي تشكل جزءا كبيرا من الميزانيات الوطنية لأغلب البلدان وتحوّل الموارد بعيدًا عن أولويات أساسية أخرى للإنفاق العام.[42] ويحدث هذا بشكل متفاوت في الدول التي هي بحاجة ماسة إلى التنمية والتطوير، أو التي تصبح فيها جوانب عدم المساواة مستفحلة بشكل حاد؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقرب من نصف الدول الأفريقية تنفق ما يزيد عن 5% من ميزانيتها على المؤسسات الدفاعية، بينما تنفق 7 بلدان ما يزيد عن 10%. وبشكل عام، فإن أكثر من ثلث الإنفاق العسكري العالمي من نصيب دول لا تتمتع بشفافية مجدية في ميزانيتها.[43]

علاقة المؤسسات العسكرية بالاقتصاد والسياسة

لا تقتصر آثار قطاع الدفاع والأمن الذي يتغلغل فيه الفساد ولا يخضع للمساءلة على اعتمادات الميزانية المهدورة؛ بل تتجاوز ذلك في بعض الحالات لتُبلور الوضع السياسي والاقتصادي برمته في البلاد، وعادة ما يكون ذلك على حساب الدولة ذاتها. وينطبق ذلك بوجه خاص عند ترابط القوات المسلحة مع اقتصاد الدولة، إما بسبب مكانة سياسية مميزة أو - على صعيد آخر - بسبب عدم وجود مخصصات في الميزانية تخضع للمساءلة والتي من شأنها أن تكفل الاحتياجات الأساسية للمؤسسات الدفاعية. وتميل الأنظمة الكليبتوقراطية إما إلى الاعتماد على قوات الأمن، التي جرى تطويعها وفقًا لأهداف أخرى كاستخراج الثروات وحماية النفوذ السياسي للنخبة الحاكمة، أو إلى تجريدها من دورها من الداخل من خلال الامتناع عن تطبيق سياسة تناسبها أو تمويلها أو الإشراف عليها. في كلتا الحالتين، تكون النتائج المتمخضة محفوفة بالمخاطر. فمن جهة، يؤدي ترك قوات الأمن الضارية لحال سبيلها إلىانعدام الأمن بدلا من تعزيزه، ومن جهة أخرى، تعيق الجيوش غير الخاضعة للمساءلة التي تهيمن على الحياة الاقتصادية للبلد النمو والتنمية.[44]

وقد يشكل مثال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خير مثال صارخ على ما سبق. ففي سعيها وراء توفير الأموال مع تجنب المخاطر التي تهدد حكمها، عمدت الحكومة الكونغولية، بصورة منتظمة وواعية، لحجب مدفوعات رواتب العسكريين. وزاد سلوك القادة العسكريين الطين بلة، حيث أشارت دراسة حديثة أن القادة لجؤوا إلى"اختبارات الولاء" - أو عدم الدفع الاستراتيجي – للبت في ولاء أفراد محددين.[45]وكانت النتيجة هي تلقي 40% فقط من الجنود لرواتبهم على نحو ثابت خلال فترة ستة أشهر، مع متوسط عدم تلقي 1.59 شهرًا من رواتبهم. أما أولئك الذين اختاروا أن لا يكونوا طرفاً في الفساد، فقد شاركوا في استغلال الموارد الطبيعية أو الابتزاز أو الرشوة أو العنف ضد السكان المدنيين كوسيلة للبقاء على قيد الحياة.[46] ووفقا لإحدى الدراسات، فإن الجهات الفاعلة العسكرية المنتشرة بالقرب من مناطق المناجم تبتز حوالي 50% من دخل عمال المناجم عبر وسائل غير قانونية.[47] وأثمر تدخل الجيش المبلغ عنه في ما لا يقل عن 265 موقعاً منجميا في عام 2013 عن جنى فوائد سخية مع تمتعه بحصانة شبه كاملة.[48]

"بحوزتكم أسلحة، وبالتالي لا تحتاجون إلى رواتب."[49]
موبوتو سيسو سيكو
رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، 1997-1965

كما تشهد ميانمار حالات مماثلة فقد فرضت القوات المسلحة - التي هي خارج نطاق سيطرة المدنيين، ويفترض أن تتولى در مداخيلها بنفسها - ضرائب غير رسمية على السكان، واستخرجت موارد طبيعية، واستولت على مؤسستين تجاريتين رئيسيتين (اتحاد ميانمار الاقتصادي و"مؤسسة ميانمار الاقتصادية")[50] كما أن هناك أدلة تؤكد على أن الجيش متورط في فرض العمل القسري دون مقابل بالإضافة إلى التجنيد الإجباري للأطفال واستخدام الفسفور الأبيض لإجبار المزارعين على إفساح المجال أمام العمليات الاستخراجية التي تديرها القوات العسكرية. كما اتهم الجيش بارتكابه لأفعال وحشية من إحراق متعمد وقتل عشوائي للمدنيين المنتمين إلى أقلية الروهينجا المسلمة مما أدى إلى تفاقم الصراع العرقي القائم.[51]

"[إننا] نرى أن الدوافع الرئيسية للعنف السياسي ليست متأصلة في الفقر وإنما في تجارب الظلم وغياب أسس العدالة من: تمييز وفساد وانتهاكات تمارسها قوات الأمن. وبحسب شهادات العديد من الشباب، فإن روايات التظلم تتأثر بأوجه القصور التي تعاني منها الدولة نفسها، والتي تتمثل في ضعفها أو فسادها أو عنفها. أو كافة النقاط الثلاث مجتمعة. فالشباب لا يلجأ إلى حمل السلاح بسبب فقره وإنما بسبب الغضب الكامن في أعماقه".

منظمة Mercy Corps, 2015

ومع ذلك، كان تأثير الفساد وضعف إدارة قطاع الدفاع والأمن في بعض الحالات أقل علنية وإن كان لا يقل ضرراً على الأمد الطويل. فعلى سبيل المثال، ارتبطت القوات المسلحة المصرية ارتباطاً وثيقاً بالحكومات المصرية منذ عام 1956، مستغلة موقع الثقة والنفوذ الذي تتمتع بهما لتصبح قوة مهيمنة في اقتصاد البلاد، حيث تدير الأعمال التجارية بدءاً من قناة السويس إلى الفنادق. وحصلت هذه الأعمال على الدعم من خلال الإعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية لتيسير الحصول على العقود الحكومية الرئيسية والعمل التجنيدي والحسابات المصرفية السرية.[52]

وعلى الصعيد ذاته، تمكنت القوات المسلحة الباكستانية من بناء إمبراطورية تجارية حقيقية بالتآزر مع شركات ومؤسسات ذات صلة بالجيش، بما في ذلك صندوق رعاية الجيش ومؤسسة شاهين ومؤسسة فوجي ومنظمة أعمال الحدود، تعمل في مجال التصنيع وملكية الأراضي والأعمال المصرفية والأعمال التجارية الصغرى من خلال 96 شركة صغيرة.[53] وفي حين أن الغرض المعلن من مشاركة الجيش في الاقتصاد هو توفير الرفاه والخدمات للجنود والمدنيين على حد سواء، إلا أنه من الصعب تأكيد ذلك أو تحديده بسبب الإجراءات المبهمة المحيطة بالنشاط الاقتصادي العسكري. وفي عام 2007، وجد أحد الباحثين أن بعض المؤسسات التجارية العسكرية قد تمكنت من الوصول التفضيلي إلى أصول الدولة وحصلت على تمويلات بشكل غير شفاف؛ وبصورة عامة، فقد أوجدت مشاركة الجيش في الاقتصاد الباكستاني نظاماً شكلته مؤسسات أقرب إلى اتحاد احتكاري شوهتها يد الجيش التي تطال مواردها ونفوذه المُسَخرة لتحويلها إلى شركات ضعيفة الأداء.

وتحظى القوات المسلحة في الأنظمة المشابهة للنظام الباكستاني بدعم شعبي واسع، خاصة حين يظهر عليها الانضباط ومساهمتها في المنفعة العامة، وذلك مثلا من خلال بناء بنية تحتية يراها الجميع. ولكن يعرقل النظام شبه الاحتكاري الذي يفرضه الجيش على بعض القطاعات ي سبل المنافسة ويُكلف السكان وتنمية مصر وباكستان فرصا ضائعة جمّة. كما ساعدت المحسوبية واسعة النطاق واستغلالها في تعيينات مجالس الإدارة لهذه المؤسسات - التي تجمع بين النخب العسكرية والسياسية - في الحفاظ على نظام قائم على تحويل الموارد العامة ويسعى نحو استخراج أقصى قدر من الثروات لصالح النخبة.[54] ومن شأن هذه العوامل الهيكلية أن تؤدي إلى الاحتقان الشعبي والغضب العارم واندلاع الثورات.

إشعال فتيل الأزمة: الفساد البائن

توضح أحداث الربيع العربي التي اندلعت في عام **2011** دور الفساد في تأجيج الصراع. فكانت انطلاقة شرارة الاحتجاجات دليلاً ملموساً شاهداً على أهمية تفشي الفساد المدرك والبائن الذي يعيد توجيه الثروات والامتيازات إلى البعض ويلحق الإهانة بالكثيرين.[55] ففي تونس على سبيل المثال، لم يكن يقترن النمو الاقتصادي قُبيل الربيع العربي بالتصورات المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة. بل على النقيض من ذلك، في الفترة الممتدة بين عام **2009** إلى **2010** تراجع رضا التونسيين عن الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة وسجلت سهولة تشغيل المشاريع الصغرى انخفاضا بدورها.[56]

وزاد الفساد المنهجي، الذي كثيراً ما يستبعد من المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحليل الوضع الاقتصادي للدول، من الصعوبات التي يواجهها أصحاب المشاريع الفردية.[57] كما أن القوانين والإجراءات تحد من فرص دخول الشركات الجديدة، ولا سيما في القطاعات التي يرتبط فيها الأداء بترخيص الحكومة وتعاونها (بما في ذلك النقل والتعليم والإعلام). ونتيجة لذلك، حُولت وجهة أرباح القطاعات الربحية من خلال اختيار الشركات التي تديرها الأسرة الممتدة والحلفاء السياسيون للديكتاتور التونسي بن علي. كما استخدمت النخبة الحاكمة في تونس البنوك العمومية لمساعدة شركات مختارة؛ وقلبت أنظمة الإجراءات الشرائية العامة لصالح الشركات التي تمتلكها النخبة، وطبقت قوانين الضرائب والجمارك بشكل انتقائي لإضعاف المنافسة بين الشركات التي لا علاقة لها بالحكومة.[58] ونتيجة لتخريب مؤسسات الدولة والسيطرة عليها برمتها، فإن **10**% من أرباح القطاع الخاص التونسي تدفقت إلى **10** شركات متصلة بالرئيس التونسي السابق بن علي وقطاعات كبيرة من الاقتصاد كانت موصدة في الواقع أمام أغلبية مواطني الدولة.[59]

واقترنت السيطرة المنهجية على الدولة بالتنفيذ التعسفي للقوانين واللوائح، مما أدى إلى ظهور التقلبات غير المتوقعة والشعور بالظلم والإهانة. وتردد حكاية منقولة على نطاق واسع أن هناك مدرسة خاصة لها سمعتها المحترمة أجبرت على إغلاق أبوابها لإفساح المجال أمام مدرسة منافسة تملكها ليلى بن علي، الزوجة الثانية للدكتاتور.[60] وفي غمرة أفعال الابتزاز والإذلال المتكررة التي تعرض لها بائع الفواكه محمد بوعزيزي، كانت تضحيته بنفسه وحرقه لجسده مسوغاً في نهاية المطاف إلى إشعال الاحتجاجات وانطلاق المظاهرات وإشعال الانتفاضة التونسية.[61]

وتعرض شعب مصر للمظالم ذاتها، حيث اتهمت حكومة حسني مبارك على نطاق واسع بتخريب هياكل الدولة للعمل على إثراء عدد قليل من كبار المسؤولين وأسرهم. وقد استطاع "قطاع الطرق" في عهد مبارك استخدام آليات الدولة في جمع ثروات شخصية وعائلية واسعة، وتمكنوا في الوقت نفسه من خنق فرص التنمية الاقتصادية والبشرية في الدولة.[62] وساهم بيع جزء كبير من قطاع المؤسسات على ملك الدولة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين متزامناً مع الفساد المهيمن على نطاق لم يسبق له مثيل بالإضافة إلى فرض مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الفصيل الرئيسي المؤيد للرئيس مبارك من النخبة المصرية، في تفاقم مظاهر عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء.[63] وبالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط قدره **6**% بين عامي **2005** و**2008**، إلا أن عام **2006** شهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة بطالة الشباب وكان نحو **62**% من المصريين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.[64]

"سيُعرف عصر مبارك على مر الزمان بأنه عصر اللصوص ... عمله الرسمي هو نهب المال العام ... نجد أن أسوء الفاسدين وأكبر المجرمين هم من اعتلوا أعلى المناصب الحكومية".[65]

محمد غنام
الرئيس السابق لوحدة التحقيقات التابعة لوزارة الداخلية، مصر

يشير تقييم إجمالي الموارد العامة التي سرقها الفاسدون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - والتي كان من الممكن أن يستفيد منها السكان – إلى أعداد مذهلة، حيث يتراوح بين **200** مليار دولار للديكتاتور الليبي معمر القذافي و**700** مليار دولار لحسني مبارك في مصر.[66] وكان الاستيلاء المنهجي على الثروات و"التباين اليومي الصارخ" بين الفقر الذي يعيشه أغلبية الشعب والثراء الفاحش الذي تتمتع به النخبة الصغيرة هي الشرارة التي أدت إلى اندلاع الصراع.[67] وتعكس احتجاجات الربيع العربي أيضا الخطر الكامن في المشاركة المنتظمة للقوات المسلحة غير الخاضعة للمساءلة وغير الشفافة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

بعد انهيار حكم مبارك خلال احتجاجات الربيع العربي، أظهر التلفزيون المصري الرسمي هتافات الناس المتصاعدة مرددة "الشعب والجيش يد واحدة"[68] ولكن على الرغم من الآمال الكبيرة التي حملها الشعب تجاه القوات المسلحة لحماية عملية الإصلاح إلا أن القوات المسلحة المصرية وظفت التغييرات السياسية التي تلت ذلك لتعزيز مكانتها كفاعل اقتصادي رئيسي وحماية نفوذها ومصادر الدخل وحرية المناورة. وبدل الخضوع للمطالب المدنية الداعية إلى تغيير العقد الاجتماعي، عزز الجيش مكانته كفاعل اقتصادي رئيسي لحماية نفوذه ومصادر الدخل وحرية المناورة. وفي سياق إدارة التحول السياسي في مصر، أشار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى المجتمع الدولي بأنه ليس فقط شريكاً اقتصادياً مستقراً خلال فترات التقلبات السياسية، بل أنه - على عكس القطاع الخاص - سيكون قادراً على تأمين استمرار تمتعه بالحصانة من الرقابة الحكومية.[69] وقال باحث في مجال مكافحة الفساد والشفافية في منظمة مصرية تُعنى بحقوق الإنسان، "إن فقدان نخبة رجال الأعمال النيوليبرالية ومؤسساتهم لشرعيتها [بعد مبارك] قد سهل مهمة الجيش في لعب دور أكثر نشاطاً في الحياة السياسية والاقتصادية."[70]

كما اتخذ الجيش خطوات سريعة لتأمين مكانته في الساحة السياسية – بصورة جزئية كوسيلة لحماية إمبراطوريته الاقتصادية. ففي الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية المنعقدة في **2011/2012**، استغل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنافسة المحتدمة بين الأحزاب السياسية لانتهاز فرصة الحصول على أفضل شريك، وأخيراً، دعم محمد مرسي ممثل حزب الإخوان المسلمين.[71] ونصت التغييرات الدستورية المعتمدة في فترة **2012 – 2014** على إعفاء القوات المسلحة من الخضوع للمراقبة البرلمانية ومنح القوات المسلحة الحق في اختيار وزير الدفاع للثماني سنوات القادمة.[72] كما استمرت الامتيازات الاقتصادية من قبيل الإعفاء من حظر العمل الجبري، على سبيل المثال، الذي سمح باستمرار نظام التجنيد العسكري ليشمل ذلك خدمة الشركات العسكرية المملوكة، وتعيينات الضباط العسكريين في المنظمات المربحة مثل هيئة قناة السويس والمنظمة العربية للتصنيع لحماية امتيازات الجيش.

وكانت العواقب المترتبة على المكانة المميزة للجيش ومحاولاته للحفاظ عليها وخيمة، خاصة على الوضع السياسي والحقوقي في مصر. وفي محاولة لحماية مصالحهم الاقتصادية المتعلقة في خلاف مع محمد مرسي حول السيطرة على قناة السويس، خططت القوات المسلحة المصرية لانقلاب مباشر في عهد عبد الفتاح السيسي[73] ومنذ ذلك الحين، كان للسيسي مطلق الحرية في إحكام قبضته على مقاليد الحكم وترسيخ السيطرة العسكرية على النطاقين السياسي والاقتصادي.[74] وبفضل سيطرة الجيش المباشرة على الأراضي واحتكار عمليات التعاقد الحكومية، تمكن من ترؤس نظام فاسد على نطاق واسع يحرف الحوافز الاقتصادية عن مسارها لتصب في المنفعة الشخصية لتحقيق أكبر ثروة ممكنة. وتعد ميزانية الدفاع، التي تقدر بحوالي **4.4** مليار دولار أمريكي، سرا من أسرار الدولة[75]ولا يمكن لأي شخص من العامة أو السلطة التشريعية الاطلاع على أية معلومات ذات صله بها. كما لا توجد أية معلومات تتعلق بإمبراطورية الأعمال التي يسيرها الجيش والتي يعتقد أنها تسيطر على جزء كبير من اقتصاد البلاد.[76] وينعكس سلوك القوات المسلحة المصرية - بما في ذلك تشويه المنافسة الحرة والخسائر التي يصعب قياسها كمياً والتي يتكبدها اقتصاد الدولة – في شكل تنمية متعثرة وضعف الفرص المتاحة لعامة السكان.

ومن الصعب تحديد نقطة التحول التي يؤدي فيها الفساد المنهجي وعدم المساواة إلى تحول الوضع من عدم الاستقرار إلى انعدام الأمن أو نشوب النزاعات. وعانت الصين على سبيل المثال من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة في العالم على مدى العقد الماضي.[77]والبلاد أصبحت منقسمة حيث يشترك نحو **200** من أغنى الأفراد في أكثر من ربع ثروة البلاد – ويعزى نجاح غالبيتهم إلى نظام اقتصادي يحابي العلاقات ويوعز بالمحسوبية مع النخبة الحاكمة.[78] وتوصلت دراسة استقصائية وطنية أجراها مركز أبحاث بيو في عام **2015** إلى أن نسبة %**84** من المستجيبين يعتقدون بأن المسؤولين الفاسدين يمثلون مشكلة كبيرة، بينما يعتقد %**44** أنهم يمثلون مشكلة كبيرة جداً – ولم تحصل أي مشكلة أخرى على أعلى من هذه النسبة. وفي نفس الوقت، تشير بعض الأدلة إلى أن الشعب يشعر بالإحباط بسبب الفساد المتفشي في الدولة وبالظلم الذي طال أنظمة أخرى ليخلق حالة من عدم الاستقرار إلى انعدام الأمن والنزاع؛ فأولئك الذين أهملوا تركوا ليعانوا نوعا جديدا من الفقر، حيث يقترن انخفاض دخلهم بمخاطر صحية جديدة وهامة نتيجة للتدهور البيئي الذي يعود بالفائدة على الأغنياء وأصحاب النفوذ.[79]

ومع تصاعد مئات الاحتجاجات الضخمة التي تحدث في الصين كل عام، والتي يرتبط الكثير منها بالفساد ومصادرة الأراضي والتلوث، إلا أنها ما تزال متمركزة على الصعيد المحلي، كما نجحت جهود الحكومة إلى حد ما في إقناع الشعب بأنها جادة في معالجة الفساد المتأصل في الدولة.[80] وذلك على الرغم من استحالة الكشف عن منظومة الفساد بسبب غياب التطورات التي تساعد على ذلك على غرار حرية الصحافة أو القضاء المستقل.

ولكن ما يزال الشك سيد الموقف في ما إذا كان ذلك بالفعل يشكل سلاماً مستداماً. وحتى الآن، لعبت ثلاثة عوامل دورا لصالح النخبة، وهي الهبوط الحاد في النمو الاقتصادي والتنمية، وتنامي الطبقة الوسطى التي تخشى أن يقوض تغيير النظام الامتيازات والمكانة التي تتمتع بها، فضلاً عن شعور قوي نسبياً بالهوية المشتركة بين الغالبية العظمى من السكان. كما أن هناك أوجه عدم مساواة أفقية، لا سيما بين سكان المناطق الحضرية والريفية ولكنها لا تعبر عن اختلافات كبيرة في التكوين العرقي أو المعتقدات الدينية على سبيل المثال.

وفي المقابل، كان اندلاع المظاهرات التي غطت الشوارع من الرباط إلى مسقط، رداً، ولو جزئياً، على سنوات من التنمية الاقتصادية المتعثرة. ومع ذلك، هناك العديد من أوجه التشابه، لا سيما في جوانب عدم المساواة الواضحة التي نشأت بفعل سنوات طغى عليها الفساد الكبير والسرقة المنتظمة للموارد الوطنية. فقد كان للجيوش غير الخاضعة للمساءلة، سواء كانت مسلوبة القوة أو متمتعة بامتيازات أنظمة كليبتوقراطية، دورٌ في إشعال النيران من خلال تدخلها في الاقتصاد وتشتيت الفرص المتاحة للسكان، فضلاً عن وقف الإصلاحات التي قد تساهم في تفادي الأزمة. ولعل ذلك يشكل تحذيراً لأي دولة تديرها حكومة استبدادية وتسيطر عليها منظومة عسكرية غير شفافة وتلتهمها مستويات فساد كبيرة وأوجه عدم مساواة شديدة - فضلاً عن داعميها في المجتمع الدولي.

الفساد والمنافسة على الإيجارات

لا بد من الإشارة إلى أن القطاعات الاستخراجية لها أهمية خاصة في العلاقة المتبادلة بين الفساد وعدم الاستقرار، ولا سيما عندما يكون الجيش متورطا. وفي حين أن الثروة النفطية أو المعدنية الكبيرة يمكن أن توفر دخلاً هاماً وضرورياً لبدء برامج التنمية الوطنية، فإن الفساد المهيمن على أرجاء الدولة ينفي الأثر الإيجابي المحتمل. وفي البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل، يرتبط وجود الموارد الطبيعية بارتفاع خطر نشوب حرب أهلية - وهي ظاهرة تعرف باسم "لعنة الموارد". وتصبح وفرة الموارد الطبيعية "لعنة" في حال ارتبطت إيجارات الموارد بمؤسسات تسهل تخصيص الموارد وتحويلها من قبل نخبة ضيقة، مما يثير استياء أولئك المستبعدين من الفوائد ويؤجج الحركات الانفصالية والتمرد والحروب الأهلية.[81]

ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، تعتمد المؤسسات القوية على تجارة الماس في تغذية عجلة التطور الاقتصادي إلى حد كبير؛ وعلى العكس من ذلك، كانت المؤسسات في سيراليون ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إما غير قادرة على إدارة صراع السلطة المتمحور حول الموارد[82] الاستخراجية أو أعيد تخصيصها لاستخراج وإعادة توجيه إيجارات الموارد. وخلص تقرير عام 2013 الصادر عن فريق التقدم الأفريقي إلى أنه في حين أن الإيجارات المستمدة من الموارد قد أدت إلى ارتفاع متوسط الدخل في الدول الأفريقية العشرين المصنفة على أنها دول معتمدة على الموارد، إلا أنها لم تسفر عموماً عن انخفاض ذو نطاق واسع لمعدلات الفقر؛ بل إنها زادت من عدم المساواة واستفادت النخبة على حساب أغلبية السكان.

وقد أدى سوء الإدارة والفساد والحكم المستبد وإعادة توجيه مصادر الدخل وانتقاء عدد قليل من العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية وإحاطة القطاع الاستخراجي بهالة من السرية، بما في ذلك المعاملات بين الحكومات في البلدان الغنية بالموارد والشركات الدولية، إلى الحد من الآثار الإيجابية التي كان يمكن أن ينجر عنها الدخل الذي تدره الصناعات الاستخراجية. وفي نيجيريا، قدر فريق عمل برلماني الخسائر الناجمة عن الفساد وسوء الإدارة في المؤسسة الوطنية للنفط بمبلغ 6.8 مليار دولار أمريكي بين عامي 2010 و2012؛ كما سمحت الممارسات غير الشفافة في بيع امتيازات التعدين (وممارسة عدم نشر العقود) في جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيع امتيازات بأسعار مخفضة للمستثمرين، كشركات وهمية خارج الحدود.

وكان تقييم اللجنة بأن إبرام خمس صفقات مشكوك فيها مع شركات خارج الحدود بين عامي 2010 و2012 قد كلف البلاد خسائر تصل إلى 1.36 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ يكفي لمضاعفة ميزانيات الدولة لقطاعي الصحة والتعليم في عام 2012.[83] وعلى الصعيد ذاته، تعاني تجارة الأخشاب والمعادن في إندونيسيا من استغلال النخب وتحويلهم للإيجارات بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وإشراك خدمات أجهزة الأمن في ممارسات وحشية ترتكب بحق الشعب على نحو متزايد. وقد قدر أن قطع الأشجار غير القانوني والإعانات المالية غير الشفافة وممارسات التخريب والتدمير التي تعتمدها قوات الشرطة لتسهيل الفساد يكلف الحكومة ملياري دولار أمريكي سنوياً، كما أدت [84] الإيجارات الحرجية العالية إلى الاستغلال غير المشروع للأراضي، حيث تعمد الشركات الخاصة إلى رشوة المسؤولين الحكوميين لتتيح لهم الوصول إلى الأراضي حتى وإن كان لذلك عواقب كارثية على المجتمعات المحلية.[85]

وتعني الإيرادات المفقودة والفساد النخبوي أن الفقر لا يزال مدقعاً في العديد من الدول الغنية بالموارد، والظلم منتشر على نطاق واسع، والأمن البشري معرضٌ للخطر، مما يزيد من احتمال نشوب النزاعات والحروب الأهلية. فالدولة التي هي إما غير قادرة على إدارة اعتمادها على الموارد الأولية أو جرى تطويعها لأغراض تحويل ثروات الموارد إلى نخب ضيقة، والتي تعاني في الوقت ذاته من الانخفاض الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل، تهيئ أرضية خصبة لاندلاع حرب أهلية.[86]

الفساد والتطرف: تمكين تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

إنه لأمر مثير أن نرى الفكر الراديكالي هو الجذر الوحيد المتأصل للتطرف العنيف. ولكن لابد من الإشارة إلى أن الأيدولوجيات التطرفية لا تعمل في الفراغ. إن المشاكل الاقتصادية والسياسية المنهجية بما في ذلك ترتيبات الحوكمة الاستغلالية والحصرية إلى جانب الفساد عالي المستوى وإساءة المعاملة على يد مؤسسات الدولة تجلب الإهانة وتثير الغضب وتخلق إحساساً بالظلم والعجز الذي من شأنه أن يدفع الأفراد إلى البحث عن حل بديل للتخلص من الفساد حتى وإن كان عنيفاً.[87]

"لقد سمعت قصصاً مؤلمة لموردين لم يتلقوا إلى اليوم رواتبهم [من قبل الحكومة] ... وتأثرت بهم كثيراً، فلا شك أنهم يدفنون في أعماقهم مشاعر مختلطة من الغضب - والمرارة والإذلال... مالذي ينبغي أن يعانوه أكثر حتى يقرر أحد الموردين إغلاق متجره ويحمل مسدسه؟ أو يشيح بوجهه بعيداً عندما يقرر ابنه ذلك؟"[88]

سارة تشايس، لصوص الدولة

يشير تحليلنا إلى أن الجماعات المتطرفة تعترف بأن الفساد الحكومي يساعد على تجنيد عناصرها، ويستخدمونه بشكل كبير في رسائلهم. ففي أفغانستان، تحدت حركة طالبان شرعية القضاء الفاسد للحكومة وتعهدت بإرساء القانون والنظام من خلال محاكم الشريعة؛ وأشارت المقابلات التي أجريت مع مقاتلي طالبان إلى أن الفساد الحكومي، وليس التطرف الديني، هو ما دفع معظم مقاتلي طالبان إلى الانضمام إلى الجماعات.[89] **وفي نيجيريا، ندد محمد يوسف، مؤسس بوكو حرام، بالفساد الحكومي والنظام المدرسي الذي قام بتعليم الموظفين الذين فشلوا في العمل من أجل مصلحة السكان.**[90] **أما في الصومال، فقد استفادت حركة الشباب الصومالية من الاستبعاد السياسي والاقتصادي الذي أحدثته عقود من الفساد وسرقات النخبة وتراجع فرص التنمية لتعزيز صفوفها والحفاظ على تأييد الشعب. فالأيدولوجيا لم تكن، كما تشير البحوث، عاملًا أساسياً في التجنيد: بل إن الفرص الاقتصادية والشعور الفردي بالقوة كانا من أكبر الدوافع المسيرة لتلك المجموعة.**[91] **وكان تنظيم الدولة الإسلامية - وهو المحور الرئيسي للفصول الثلاثة القادمة - قد استمد أفكاره ورسم مساره من الفساد الحكومي كذريعة للتطرف والتجنيد وتعميق الانقسامات الطائفية والمساعدة على العمل بشكل يومي.**

الفساد في رسائل المتطرفين[92]

يعمل تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق تشهد منذ وقت طويل مشاكل منهجية حادة في الفساد. وفي العقد الماضي، كان العراق وسوريا يقبعان على حد سواء في قعر مقاييس الفساد الدولية، والتي تشمل مؤشر مدركات الفساد للشفافية الدولية ومؤشر البنك الدولي لمكافحة الفساد: في عام 2014، وقبيل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، احتل العراق المرتبة 170 من أصل 174 بلدا، وسبقته سوريا في المرتبة 159.[93] **وكان للفساد أثرٌ ضار على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، مثل إدارة البلديات والكهرباء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطن.**[94] **وفي إطاراستطلاع مقياس الفساد العالمي لعام 2013، أفاد 35% من المستجيبين بأنهم دفعوا رشوة للشرطة؛ و39% لديوان الأراضي بالإضافة إلى جهات حكومية أخرى.**[95]

أما في سوريا، فقد نجم عن الفساد وانعدام المساءلة تدهور الأوضاع في القطاع الزراعي في البلاد، مما عجل بوقوع أزمة في إمدادات المياه والغذاء التي ساهمت بدورها في تفجر اضطرابات عام2011.[96] وأدت الدائرة الداخلية المحيطة ببشار الأسد (المكونة من الأقارب وأصدقاء العائلة المقربين) إلى إدامة الممارسات الفاسدة التي استولت على الثروات وأفقرت السكان.[97] وفي كلا الدولتين، كان الفساد مرتبطاً بالتمييز الطائفي: فقد أدت النخب المتأصلة داخل سوريا والعراق إلى تفاقم الانقسامات الطائفية في بلدانها من أجل جني الفوائد المالية والاجتماعية على حساب أغلبية السكان، بما في ذلك الأغلبية السنية والفئات المهمشة الأخرى.[98]

وقد استفاد تنظيم الدولة الإسلامية من الفساد المتفشي، مسلطا الضوء على التباين بين صورة الحكومات الفاسدة والبعيدة عن المواطن العادي التي تدعمها قوى أجنبية ونظام الدولة الإسلامية الذي يوفر الأمن والعدالة والخدمات الأساسية للسكان المضطهدين أو المهمشين. ولفتت المجموعة الانتباه إلى ما اعتبرته فسادا وانحلالا أخلاقيا، كما أشير إلى الفساد السياسي وإساءة استخدام السلطة في صفوف مسؤولي الدولة بشكل واضح في خطاب أعضاء تنظيم الدولة ومؤيديه والمتعاطفين معه. ويبدو أن هذين النوعين من الفساد هما وجهان لعملة واحدة. فمن خلال الإشارة إلى الفساد في الحكومة إلى جانب الانحلال الأخلاقي والديني المتصور، حاول تنظيم الدولة إضفاء الشرعية على أعماله وتعزيز تأييده وجذب أتباعه.

يركز خطاب تنظيم الدولة الإسلامية على قدرته على توفير الأمن والعدالة للشعب وإدارة الخدمات الأساسية ومكافحة التمييز الطائفي. ومع اتخاذه من أراضي في سوريا والعراق معقلاً له، تولى تنظيم الدولة المهام الحكومية الأساسية: إنشاء نظام للشرطة والعدالة، وجمع الضرائب، وإدارة الخدمات البلدية والصحية، وتعبيد الطرق، وتوفير إمكانية الحصول على المياه والكهرباء. وتعزز هذه التحركات السريعة لتحقيق العدالة وتوفيرالأمن داخل الدولة الإسلامية خطاب تنظيم الدولة الذي يقضي بأنها تحل محل الأنظمة "الاستبدادية"و"المتدهورة" في العراق وسوريا.[100]وفي مجلة "الدابق" الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية، يشير مقال يزعم بأنه كتب من قبل الأسير البريطاني جون كانتلي، يؤكد فيه على نجاح تنظيم الدولة في إرساء الأمن ومعالجة الفساد:

"للمرة الأولى منذ سنوات، يعيش المسلمون في أمان وازدهرت تجارتهم على نحو ملحوظ... كما أنشئت محاكم شرعية في كل مدينة تحكم بموجب قوانين الإسلام. ويكاد الفساد فيها يكون شبه منعدم، بعد أن كان جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في العراق وسوريا، في حين هبطت معدلات الجريمة إلى حد كبير".[101]

وسعى التنظيم كذلك لإثبات جهوده في تقديم خدمات عامة أخرى، على عكس الأنظمة السابقة التي ينظر إليها على أنها فشلت في ذلك. وتشير التقارير الصادرة عن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة إلى وجود نقص في الأدوية والماء والكهرباء إلا أن التنظيم يبذل جهودا مضنية لرسم صورة مختلفة عن الواقع. ففي شريط فيديو يصور الحياة في الرقة، يبدأ الفيديو بعرض بيان "إرساء الخدمات العامة في ولاية الرقة".[102] وتصور التقارير أنصار تنظيم الدولة الذين يقومون بمهام الصيانة وتركيب خطوط الكهرباء وفتح الأسواق ومكاتب البريد.[103]

وبالمثل، تستغل معاقل تنظيم الدولة في الخارج – والتي تسمى بالولايات - في ليبيا فساد الحكومات الإقليمية لمساعدتها على إضفاء الشرعية على أعمالها وإشعارها بوجود هدف منشود تسعى إليه. وأفاد مقاتل أجريت معه مقابلة لغرض هذا البحث بأن المقاتلين يجتمعون في لقاءات يومية تعقد في معسكرات تدريب داعش في جنوب- شرق درنة، حيث كان "الفساد" بتعريفه الواسع (السياسي والمالي والديني) مسألة رئيسية تثار دائماً. ويشرع قادة تنظيم الدولة في وصف النظام الفاسد للحوكمة العالمية الذي يحبذ الدول الغربية على تلك الإسلامية، ويشيرون إلى الفساد المتغلغل في القوات المسلحة المصرية كشكل من أشكال القمع ضد المجتمعات الإسلامية.[104] وأشار مقاتل آخر إلى أن دعم قبيلته للحكم "الفاسد" للعقيد القذافي كان عاملاً رئيسياً في قراره بالانضمام إلى تنظيم الدولة. وأكد المجندون في تنظيم الدولة بأنهم بانضمامهم إلى التنظيم، سوف يساهمون في الحرب ضد الفساد وتحقيق العدالة. ولم يتطرق أي من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والتي أثيرت قصصهم هنا بالإضافة إلى غيرهم ممن وظفت مقابلاتهم لأغراض هذا البحث إلى المعتقدات الدينية أو الفكر الإسلامي الأصولي عند توضيحهم لأسباب انتمائهم لجماعات متطرفة عنيفة. بل سلطوا الضوء على جوانب أخرى كغياب العدالة والاستبداد والفساد - وهو شعور مشروع بالإحباط يتعهد تنظيم الدولة وغيره من الجماعات المتطرفة بإيجاد حل له.[105]

تمهيد الطريق للإرهاب: التدفقات المالية والتهريب والفساد

إن الممارسات الفاسدة، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، لها دور فعلي في عمل الجماعات الإرهابية: فهي تسهل التمويل وشراء العتاد والأسلحة وإعداد وتنفيذ الهجمات الإرهابية. فالإرهاب والفساد والجريمة المنظمة هي عناصر مترابطة منذ أمد طويل: فغالبا ما يتواجد المسؤولون الفاسدون في القطاع العام وسط الشبكات التي تساعد الجريمة المنظمة ولا تسهل القيام بعمليات إرهابية بعينها فحسب، بل تتيح أيضا الوجود ذاته للجماعات الإرهابية.[106]

وتفتح الروابط بين الجريمة المنظمة والمسؤولين الفاسدين أبواب تدفق المال والأسلحة التي تبقي سير عمل المنظمات الإرهابية على قدم وساق. ففي ليبيا والعراق، استخدمت عناصر تنظيم الدولة التهريب والإجرام (بما في ذلك الاتجار بالبشر) والفساد لتعزيز قضيتها، حتى وإن سعوا في الوقت ذاته لتصوير أنفسهم على أنهم السلطات البديلة للحكومات المسيئة والفاسدة. وقال المقاتلون المرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية في ثلاث مدن ليبية، الذين أجريت مقابلات معهم لأغراض بحوث منظمة الشفافية الدولية، أن الفساد والتهريب هما الوسيلتان الرئيسيتان اللتان يقوم التنظيم من خلالهما بشراء الأسلحة والموارد - والمخدرات في المقام الأول والتي يستخدمها للدفع لمقاتليه.[107]

وعلى الصعيد ذاته، ساهم الفساد في الجيش المصري، على سبيل المثال، بفسح المجال أمام المقاتلين لتهريب المال والأفراد والسلع عبر الحدود؛ وأكدت عدة مصادر استخدام وسطاء يدفعون رشاو لضباط من ذوي الرتب المنخفضة على جانبي الحدود المصرية الليبية. وتمر أحد طرق التهريب المشتركة من واحة سيوة في مصر الغربية بالقرب من مدينة الجغبوب على الحدود الليبية.[108] وتستمر الطرق في كلا الجانبين وصولاً إلى غزة في الشرق وطرابلس في الغرب. كما أفادت صحيفة واشنطن بوست بوجود زيادة هائلة في تدفق الأسلحة منذ بدء الحرب مع ليبيا: يقدم المهربون الآن صواريخ مضادة للطائرات تطلق من على الكتف تم نهبها من ترسانة نظام القذافي التي يبلغ تعدادها **20** ألفا أو نحو ذلك.[109]وأفادت مصادر أجريت معها مقابلات بأن تنظيم الدولة اشترى الأسلحة نقداً أو بتبادل المخدرات، والتي تشمل الترامادول والحشيش والكوكايين.

ويشير الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن المعابر بين مصر وليبيا فرضت عليها قيود محكمة أو أغلقت لأسباب أمنية وسياسية عقب اندلاع الثورة الليبية. وأضحت الرشاوى وسيلة للعبور. حيث يقوم المواطنون الليبيون برشوة أفراد الشرطة على المعبر الحدودي من أجل السماح لهم بالدخول إلى الأراضي المصرية وختم جوازات سفرهم بحيث يبدو أنهم دخلوا الدولة بصورة قانونية. وذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات أنه دفع رشوة بقيمة **1000** دولار أمريكي للشرطة المصرية من أجل السماح "قانونياً" بعبور الحدود عبر معبر سلوم. وتعد هذه فرصة أخرى للمهربين: فقد أفادت مصادر أن مسؤولين من مكتب المخابرات المصرية في سيوة يتلقون نسبة من الرسوم المدفوعة لكل شحنة تمر عبر الحدود مقابل غض الطرف عن أعمال التهريب.[110]

الفساد: دور حاسم في الهجمات الإرهابية الرئيسية

• صعد اثنان من الخاطفين في هجمات 9 سبتمبر/أيلول على متن طائرة مستخدمين رخص قيادة وهمية، تم الحصول عليها من فرع يشوبه الفساد لإدارة المركبات في ولاية فيرجينيا. وأصدرت الرخص مقابل تقديم رشاو.

• ساعد الفساد المتفشي بين حراس السجن في تمكين أعضاء تابعين للجماعة الإسلامية، وهي المنظمة التي تبنت تفجيرات ملهى ليلي في جزيرة بالي عام 2002، من الوصول إلى الإنترنت (وهو أمر محظور) وجمع الأموال للهجوم.

• تعود أذرع تمويل الهجمات الإرهابية الشيشانية التي وقعت عام 2004 في مدرسة في بيسلان في أوسيتيا الشمالية، أودت بحياة 331 رهينة، إلى أنشطة الجريمة المنظمة التي ييسرها الفساد من: تهريب للمخدرات والاتجار بالبشر والابتزاز. ومن المحتمل أن المسؤولين الفاسدين داخل أجهزة الأمن الروسية هم من قاموا بتسهيل نقل المعدات والأسلحة والمتفجرات إلى المدرسة، وقدموا الرشاوى لحراس الشرطة عند نقاط التفتيش للسماح لهم بالمرور.

• سمح الفساد بين موظفي الجمارك في ميناء مومباي بدخول المتفجرات وإيصالها بصورة غير مشروعة بالإضافة إلى تهريب المهاجمين أنفسهم قبل الهجمات الإرهابية عام 2008.

لويس شيلي، علاقات قذرة

استخدم تنظيم الدولة الإسلامية طريقة مماثلة للعمل في العراق، موظفاً الفساد المتغلغل في الدولة لاستغلال النظام المالي المنخور والقائم على النقد والمعرض للفساد للوصول إلى الدولارات الأمريكية.[111] فمنذ حرب العراق التي وقعت عام 2003، دُعم اقتصاد البلاد بتمويل من الولايات المتحدة. ونظراً لعدم وجود نظام مالي فعال، تم تحويل الأموال نقداً، ونقلت مبالغ نقدية من الدولارات الأمريكية إلى بغداد ثم حولت إلى البنك المركزي العراقي.[112] وبالرغم من أن العراق قد بدأ في كسب المزيد من العملات الصعبة من خلال استئناف مبيعاته النفطية، واصلت الحكومة الحفاظ على الموارد مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والوصول إليها بنفس الطريقة، أي عن طريق نقل النقود مباشرة إلى العراق[113] وعقب استلام العملة، يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الدولار الأمريكي بالمزاد، ومبادلته بالدينار العراقي بأسعار ثابتة. وفي حين كان لذلك دور لا يغفل في تمكين التجارة المشروعة من خلال توفير إمكانية الحصول على عملة مستقرة ومعترف بها دولياً، فيمكن كذلك استخدام هذا الإجراء لغسل الدينار العراقي المكتسب بطريقة غير مشروعة أو التهرب من الجزاءات أو تمويل تنظيم الدولة في نهاية المطاف.[114]

وتبعاً لذلك، ارتفعت المبالغ التي تم نقلها إلى بغداد ارتفاعاً حاداً بين عامي 2012 و2014، وذلك من 3.85 مليار دولار إلى 13.66 مليار دولار. وقد دفعت المخاوف المتمثلة في سحب الأموال من أجل الاستخدام غير المشروع إلى تشديد الأنظمة ذات الصلة والتي تضمنت خفض مبالغ المزادات ورفع معايير البنوك المعنية وطلب إثبات الحاجة إلى الدولار الأمريكي (فاتورة تؤكد وجود شركة دولية، على سبيل المثال).[115] ومع ذلك، فقد وفرت هذه الأنظمة فرصاً للحصول على الربح لمن يتمتعون بصلاحية الوصول إلى النظام. ولا شك أن الفساد والاحتيال - بما في ذلك نظام إصدار الفواتير المزورة وإمساك زمام التجارة في الدولة - عاد بالنفع على تنظيم الدولة ومكنه من الاستفادة من التبادلات. وبفضل العملة الصعبة التي تمر عبر عدد من العمليات القانونية من وإلى المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة، أتيحت للتنظيم فرص لبيع الدولار الأمريكي للسكان بسعر أعلى؛ لتحفيز الطلب من خلال بيع المواد التي تنتجها المصانع التي يسيطر عليها مقابل الدولار الأمريكي، مع دفع العمال بالدينار العراقي؛ والاحتفاظ بتمويل أنشطته بعملة موثوقة.[116]

على مدى العقد الماضي، تبين أن مزادات الدولار الأمريكي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كل من الاقتصاد القانوني والاقتصاد الموازي في العراق والدول المجاورة. وبسبب النظام القائم نرى تسهيل التحايل على العقوبات في سوريا وإيران ومضاعفة الفرص للساعين وراء الإيجارات والأرباح على الصعيد المحلي من خلال تزوير الفواتير؛ مما يجعل من هذا النظام، الذي يُعتبر عنصرا جوهريا للحفاظ على الاقتصاد، شرخا كبيرا في مبدأ النزاهة المالية في المنطقة؛ وهو خرق يستفيد منه تنظيم الدولة بشكل كبير، على الرغم من اعتراضه الأيديولوجي على "ورقة الدولار الأميركي المزورة".[117]
توم كيتينج، 2016

التصدي للفساد: قطع دابر التطرف

عادة ما يجري الاعتقاد بأن الممارسات الفاسدة هي ثقافية نسبياً إلا أن الغضب الذي يثيره الفساد واستخدامه في المواد الدعائية يتناقض بشكل خطير مع هذه الفكرة. فحتى إذا كانت المحسوبية والممارسات مثل تقديم الهدايا ينظر إليها على أنها مناطق رمادية يصعب تحديدها إلا أنها مقبولة إلى حد مختلف في ثقافات أخرى، فإن النظم الكليبتوقراطية القائمة على عدم الأمانة والتمييز والإساءة والاستيلاء غير المشروع للموارد، هي بعيدة كل البعد من أن تحشد الدعم لدى أي ثقافة كانت.[118] فالفساد سواء كان صغيراً أو كبيراً يشكل معضلة في أي مكان ينتشر فيه، ويمكن أن ينجم عنه مكاسب تعود بالنفع على المجموعات التي تقدم بديلاً، حتى ولو كان بديلا زائفاً، للحكومات الفاسدة.

فعلى سبيل المثال، أفاد الاقتراع الذي أجري مؤخراً في العراق أن 42% من المستجيبين يعرفون الفساد كسبب رئيسي وراء ظهور تنظيم الدولة؛ أما أعضاء التنظيم الذين شملهم الاستطلاع، فقد أكدوا أن ضعف أداء الحكومة والظلم الحكومي هما من أهم خمسة أسباب وراء انضمامهم إلى التنظيم.[119] ويشير ذلك إلى أن إدراج الفساد في رسائل تنظيم الدولة لم يكن عشوائياً، وإنما يستند إلى تظلم واسع الانتشار ومعروف جيداً - وبالتالي، فهو عنصر فعال إلى حد ما. كما أن الاحتجاجات والصراعات العنيفة قد تندلع بسبب انتهاك المعايير والتوقعات المشروعة، والإهانة التي ترتكبها السلطات العامة الفاسدة بحق الأفراد وعدم فعالية المؤسسات العامة الناجمة عن الفساد. وبربط الفساد بشرعية الحكومة، باتت هناك حجة قوية لأي بلد بأن يحرص عن كثب على مراقبة تصنيفه وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.

وبالمثل، فإن الحد من الممارسات الفاسدة التي يحتاجها تنظيم الدولة الإسلامية من أجل الحصول على الموارد والأسلحة هو وسيلة لدفعه إلى الوراء والحد من نفوذه. فقد يكون هناك ما يبرر هيمنة الأنظمة المستندة إلى النقد في أعقاب سقوط نظام صدام حسين في العراق. ولكن مع مرور الوقت، أصبحت مثل هذه الأنظمة بعد تفشي الفساد والاحتيال على نطاق واسع لقمة سائغة ينهشها تنظيم الدولة

والكيانات الأخرى التي تصل بشكل غير قانوني إلى الدولار الأمريكي. ثم إن وضع أنظمة مالية فعالة مصونة من عمليات غسل الأموال لابد أن يكون في صدارة الأولويات من أجل وضع حد لأنشطة الجماعات الإرهابية أو المتمردة في البيئات الهشة. وأخيراً، يرجح أن يؤتي سد الثغرات التي يخلقها الفساد في عمل قوات الحدود أكله. ومكافحة الأيديولوجيات المتطرفة ليست سوى جزء واحد من المعادلة: إذ يتعين أن يكون التصدي للفساد الذي يتيح الفرص أمام تنظيم الدولة حجر الأساس للجهود المبذولة لمحاربة التطرف.

قوات انعدام الأمن: الفساد ومؤسسات الدولة

بالإضافة إلى تهيئة ظروف النزاع واستخدامها كاستراتيجية تجنيد للجماعات المتطرفة وتسهيل عملياتها اليومية، تسلب الممارسات الفاسدة واسعة النطاق قوى مؤسسات الدولة وتنزع سلطتها - وخاصة تلك التي يجب أن تتفاعل في التصدي لانعدام الأمن والعنف. وتسعى القوات المسلحة التي أضعفتها الأنظمة الكليبتوقراطية، أو توحدت معها، التصدي للأزمات والنزاعات والعنف عند حدوثه.

ففي نيجيريا، على سبيل المثال، ساهمت الإهانات الفردية التي ارتكبها ضباط الشرطة الفاسدون والوحشيون في تضخم الدعم الأولي لجماعة بوكو حرام التي بدأت أنشطتها بشن الهجمات والاعتداءات على مراكز الشرطة وغيرها من رموز السلطة مثل القواعد العسكرية.[120] وأتى رد قوات الأمنعشوائياً، تمثل بقتلهم لمؤسس بوكو حرام محمد يوسف خارج نطاق القضاء، مما جعل المواطنين النيجيريين حذرين للغاية ومتوجسين من كلا الطرفين: الجماعات المتطرفة وقوات أمن الدولة.

"يقول نشطاء المجتمع المدني في نيجيريا إن المواطنين العاديين يخشون كلا من بوكو حرام وقوات العمل المشتركة [تضم هذه القوات ضباطاً من الجيش والشرطة والاستخبارات]، والتي تسهم تكتيكاتها التعسفية في بعض الأحيان في تعزيزخطاب الجماعة الإسلامية الذي يفيد بأنها تقاتل وحشية الحكومة. ... وبما أن أفراد المجتمع أنفسهم يتعرضون لسوء المعاملة من قوات الدفاع المشتركة فهم يرفضون في بعض الأحيان التعاون مع أفراد الأمن وتقديم معلومات عن بوكو حرام، مما يعيق الاستجابات الفعالة لهجمات الجماعة".[121]

هيومن رايتس ووتش، 2012

وعلى الصعيد ذاته، فاقم الجيش الكونغولي، المجرد من الموارد والذي لا يخضع للمساءلة، من تأجيج النزاع وإطالة أمده في البلد، بدلاً من المساعدة على إخماد نيرانه المشتعلة. ونظراً لذلك، كان لمستويات الفساد العالية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دورٌ مباشر، في بعض الحالات، في مساعدة المتمردين الذين من المفترض أن تحاربهم.. وعلاوة على ذلك، أكد مقاتلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقون لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في عام **2011** أن ما يقرب من **95%** من الأسلحة التي استخدموها قد زودتهم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.[122] إن السلوك الشره الذي تتسم به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - من إطباق فكها على الموارد الطبيعية إلى إساءة معاملة المدنيين - أدى إلى تلاشي أي شعور بالثقة في صفوف الشعب، مما يجعل قدرتها على المساهمة في إحلال الأمن بعيدة المنال تماماً، ويترتب عن ذلك استمرار العنف في المقاطعات الغنية بالموارد في كيفو الشمالية والجنوبية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية وقواتها (غير) الأمنية

• في كيفو الشمالية والجنوبية في عام 2011، صنفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها ثاني أكبر مصدر لانعدام الأمن، بعد ظاهرة قطع الطرق.

• وجد استطلاع أجري في عام 2013 في شرق الكونغو أن 37% فقط من أكثر من 5000 مستجيب كانوا يشعرون بالأمان عندما لقائهم بأحد الجنود.

• وفي الفترة بين عامي 1996 و2014، نُسب سقوط حوالي 15 ضحية من المدنيين كل شهر إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المصادر: http://www.easterncongo.org/about/publications/security-sector-reform؛
الأسلحة الصغيرة في شرق الكونغو، دراسة استقصائية عن مدركات انعدام الأمن، 2011؛ باتريك فينك وفام فونج ان، "البحث عن السلام الدائم، دراسة مسحية قائمة على السكان حول تصورات ومواقف حول السلام والأمن والعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية" https://wikileaks.org/plusd/cables/09KINSHASA275_a.html

كما أن الفساد يجعل قوات الأمن غير قادرة على مواجهة تقدم الجماعات المتطرفة أثناء وقوع الأزمات، وذلك بسبب عدم كفاية الإمدادات، والقوات الوهمية والغائبة، وعدم القدرة على تحويل التمويل المتاح إلى عمل فعال. وتأكيداً على المثال السابق، لوحظ توقف الهجوم العسكري على بوكو حرام عام **2013** في ثلاث ولايات شمال نيجيريا، حيث بدا أن الجنود النيجيريين يفتقرون للتجهيزات اللازمة وإلى الدوافع المنطقية لمحاربة بوكو حرام، بالرغم من وصول ميزانية الدفاع السنوية إلى **6** مليار دولار[123] وقد زعم الجنود من ذوي الرتب المنخفضة في عام **2013** أن **50**% من علاواتهم المخصصة للواجبات الميدانية الخطيرة يستولي عليها القادة، كما تبين أن الذخائر التي تم شراؤها وشحنها لم تصل إلى خطوط المواجهة إلا نادراً. كما اختفت الأموال المخصصة لشراء الزي الرسمي والرعاية الطبية للجرحى، مما أثر على معنويات القوات وتدهورها. ومن الجدير بالذكر أن بيع الأسلحة لبوكو حرام كان في بعض الأحيان هو المهرب الوحيد أمام الجنود الفقراء والجوعى للحصول على بعض الأموال. وتشير الأدلة كذلك إلى أن بعض الوحدات وقع تضخيم عدد أفرادها من خلال إضافة جنود وهميين، أي جنود لا وجود لهم إلا على الورق، مما أضعف من قوتها القتالية وسمح للقادة بالاستيلاء على عدد أكبر من الأجور.[124] ويشهد سقوط غوزا وباما وموبي في يدي المتمردين عام **2014** على عدم قدرة الجيش على مواجهة المسلحين.

ستة أيام في الموصل: الفساد والجيش الأجوف[125]

كان الفساد في العراق سببا جذريا في أعظم الهزائم التي شهدها القرن الحادي والعشرين: قام **1300** مقاتل فقط من تنظيم الدولة بتشتيت **25،000** جندي وشرطي عراقي في مدينة الموصل شمال العراق في يونيو/ حزيران **2014**. وحين تراجعت الفرقة الثانية العراقية مخلفة وراءها حالة من الفوضى، تخلت عن المعدات التي وفرتها الولايات المتحدة والتي سقطت في أيدي تنظيم الدولة: من طائرات متمركزة في مطار الموصل الدولي؛ و**2300** هامفي مدرعة، وعلى الأرجح، أنواع أخرى من المعدات مثل دبابات أبرامز. وقد وضعت معظم المعدات العسكرية على شاحنات ونقلت إلى سوريا، حيث استخدمت لاحقا في الحرب الأهلية السورية. واستخدم الانتحاريون التابعون لتنظيم الدولة في وقت لاحق مركبات هامفي استولوا عليها لمساعدتهم في اختراق الدفاعات وسط مدينة الرمادي العراقية.[126] وقد أدى الفساد المسيطر على قوات الأمن إلى تسهيل عمل الجماعات المتطرفة - وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية - في بناء الدولة، ومكنه من تحقيق تقدم شاسع في الأراضي.

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ينقل مركبات الهامفي التي استولى عليها إلى سوريا
المصدر: http://www.news.com.au/world/iraqi-sunni-insurgents-seize-huge-cache-of-usmade-arms-and-equipment/news-story/4dc84c11acc516dca006104674fb47ab

نجمت الهزيمة التي حلت بالموصل عن عدة عوامل. حيث لعبت جوانب مثل إعطاء الأولوية للدفاعات الثابتة وحواجز نقاط التفتيش والفشل في التصرف وفقاً للمعلومات الاستخباراتية المتاحة دوراً في نتائج المعركة. واستناداً إلى ذلك، وجه تقرير البرلمان العراقي أصابع اللوم في سقوط الموصل إلى رئيس الوزراء المالكي وأكثر من ثلاثين آخرين من كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين. كما كان من الجلي أيضاً أنه تم تجاهل المعلومات الاستخباراتية التي تفيد بهجوم وشيك تبعه تحويل القوات مسارها من مقاطعة نينوى. إلا أن التقرير ذاته سلط الضوء على مشكلة أكثر عمقاً. بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق في 2010-2009، سعى رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي إلى تعزيز سيطرته على المؤسسات السياسية والعسكرية العراقية بتعيين مسؤولين موالين له، وعادة ما يحملون قناعات تقضي بتفوق الشيعة. وأدى ذلك إلى إنشاء سلسلة قيادة موازية داخل أوساط قوات الأمن عبر: سلسلة من القادة على الميدان على مستوى المحافظة يرفعون تقاريرهم إلى مكتب القائد العام، الذي يتولى بدوره رفع التقارير للمالكي مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف رئيس الوزراء على إنشاء وحدات موالية ذات ولاءات طائفية داخل أجهزة الاستخبارات والقوات الخاصة، وصُورت عمليات محاربة تنظيم الدولة في إطار معركة تشتعل بين السنة والشيعة.[127]

وكان كبار الضباط المعينين على أساس الولاء الطائفي والحزبي وليس على أساس سجلهم المهني، أكثر تركيزاً على جمع الثروات الشخصية من خلال الممارسات الفاسدة، مثل اختلاس الموارد العامة وابتزاز أولئك الذين يخضعون لأوامرهم بدلاً من التركيز على بناء قوة قتالية فعالة وتقييم المعلومات الاستخباراتية بدقة.[128] وفي الآن ذاته، أدت أعمال المالكي، من حيث إعطاء الأولوية للولاء الحزبي وتفضيله على الاحتراف والنزاهة، إلى خلق بيئة متخاذلة ترحب بالممارسات الفاسدة وتدعمها. وسرعان ما أصبح أمراً معتاداً لدى قوى الأمن الداخلي شراء مواقع قيادية عليا مستغلين المحسوبيات السائدة. حيث يمكن شراء مواقع قيادة في كتيبة، على سبيل المثال، بمبلغ 10.000 دولار أمريكي وموقع قيادة شعبة بمبلغ مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، أسهمت فرصة خفض الرواتب وميزانيات الدعم في تسهيل استرداد هذا الاستثمار إلى حد ما.[129] وتعد العلاقات السياسية الجيدة مفيدة جداً عند إجراء عملية شراء كهذه تضم المزيد من الأفراد المتميزين المرتبطين بالحكومة الشيعية. وبذلك، جمعت الحكومة على نحو غير مناسب أفراداً منتمين إلى الطائفة الشيعية والأحزاب مما عزز من نفور الطائفة السنية.

وكان لهوس المالكي بضمان عدم انقلاب الجيش عليه تأثير إضافي على الحد من أعداد القادة الأكفاء القادرين على إدارة عمليات المقاومة الفعالة لتنظيم الدولة. وكانت النتيجة هيمنة الفصائل على المؤسسة العسكرية وانتشار الفساد على نطاق واسع مما أدى إلى تشكيل سلسلة قيادة متقطعة وغير فعالة وأعطى انطباعا خاطئا عن القوة الفعلية للقوات العراقية والروح المعنوية المتزعزعة للغاية والعلاقات المحزنة مع السكان المدنيين العراقيين. وأدى ذلك بدوره إلى استنزاف القدرات وعدم فعاليتها مما تسبب بفشل قوات الأمن العراقية بشكل عام.[130]

إن إضفاء المالكي للطابع السياسي للجيش والشرطة ساهم في التهام الفساد لقيادتهم وتركهم مجردين من أي مهارة أو التزام ... وانهارت هذه القوة الفاسدة منزوعة المعنويات والأخلاق كمبنى متهالك حال تلقيها الضربة القاضية من تنظيم الدولة.[131]
كيلكولن، عام دموي

في كانون الأول / ديسمبر 2014 وبعد مرور ستة أشهر على هزيمة الموصل، أبلغ رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي وسائل الإعلام بأن الرقابة البسيطة المستندة إلى التدقيق في سجلات الموارد البشرية العسكرية كشفت عن وجود نحو 50 ألف جندي وهمي - وهم أفراد مسجلون على الورق، ولكن لا يظهروا للعيان أبداً سواء للتدريب أو القتال. وقد تكبد الجيش العراقي إزاء إلحاقه لهؤلاء الجنود الوهميين البالغ عددهم 50،000 جندي - والذين يعتقد أنهم مجرد غيض من فيض - مبالغ تصل إلى 380 مليون دولار أمريكي سنوياً، التي ذهبت إما إلى جيوب كبار الضباط أو وقع تقسيمها بين الجندي الهارب والضباط الأعلى رتبة، مع استفادة كليهما من الخطط المدبرة.[132]

لم يكن ذلك بالشيء الجديد على الصعيد الوطني أو الإقليمي. ففي عام 2013، أجرت وزارة الدفاع تحقيقاً في مشكلة الجنود الوهميين في مقاطعة نينوى، ولكن لم يتخذ أي إجراء.[133]ولم تجد البحوث التي أجريت في الفترة 2015-2014 لمؤشر مكافحة الفساد للمؤسسات الدفاعية المعمول به في منظمة الشفافية الدولية أي دليل على وجود لوائح صارمة يمكن أن تمنع ظاهرة الجنود الوهميين من خلال فصل سلاسل القيادة والدفع على سبيل المثال، وجعل أعداد القوات ورواتبهم ظاهرة للعيان أو تدقيق سجلات الموارد البشرية.[134]ونتيجة لسياسة وقف العمل في وقت السلم، تشير التقديرات إلى أنه في هذه اللحظة الحاسمة وصلت أعداد شعبة القوات المسلحة على الورق حوالي 25.000 جندي، بينما في الواقع تصل فعلياً إلى 10.000 جندي كأقصى حد. وقد تبين أن أحد الكتائب، التي يزعم أنها تضم 2.500 رجل، تشكل في الواقع 500 جندي.[135]

ولم تفتقر هذه القوة المستنفدة إلى الموارد البشرية فحسب، بل كانت أيضا تفتقر أيضا إلى الغذاء الكافي والتجهيزات اللازمة. فعلى سبيل المثال، تنص اللوائح العراقية على أن كبار الضباط هم المسؤولون عن شراء الطعام للجنود وخصم التكاليف من رواتبهم. غير أن الضباط كثيراً ما كانوا يسرقون هذه القيمة المخصومة، مما أجبر الجنود على شراء الطعام والمياه بشكل فردي من الأسواق المدنية.[136]وفي ضوء عدم كفاية حصص الإعاشة ورواتبهم المنهوبة من كبار الضباط، لجأت القوات العراقية في كثير من الأحيان إلى ابتزاز السكان المدنيين، مما أدى إلى توتر العلاقات المتزعزعة أصلاً ووصولها إلى مستوى متدنٍ. وقام الجيش العراقي كذلك بابتزاز المجتمعات المحلية بالرشاوى، بما في ذلك نقاط التفتيش في الموصل؛ وفرض مدفوعات قسرية لإطلاق سراح المدنيين من الاحتجاز التعسفي؛ وجعل من نفسه مصدر إزعاج وليس قوة حماية. ونفوراً من الفساد المتفشي، بات الاعتماد على السكان المدنيين للحصول على المساعدة أو المعلومات أمراً في غاية الصعوبة.[137]

يعرف جنرال عراقي باسم "رجل الدجاج" بسبب سمعته في بيع منتجات دواجن للجنود. وآخر يلقب بـ"رجل العرق" لعادته في التمتع بشرب الخمور المنكهة باليانسون أثناء عمله. وشخص ثالث سمي نسبة إلى فواتيرال 10.000 دينار العراقية، "الجنرال دفتر" وهو مشهور ببيعه عمولات الضباط".[138]
صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

وقد أدت الممارسات الفاسدة بالمثل إلى ازدهار مبيعات السوق السوداء للوقود العسكري والذخائر وقطع الغيار وأدوات الخدمة المطلوبة للحفاظ على المعدات العسكرية. وقد تم توضيح ذلك بشكل بياني من خلال صورة لمركبة هامفي قدمتها الولايات المتحدة للعراق واستولى عليها تنظيم الدولة وذلك بسبب عدم وجود قطع غيار ومعدات تغيير إطار المركبة. وإطارات المركبات المدرعة التي تقف على محامل المحور هي إطارات يصعب تبديلها دون معدات متخصصة - وهي من أصناف المركبات التي تحوز على إعجاب أية شركة نقل وأصبحت متداولة في الأسواق المدنية.[140] ومن المرجح أنه في أعقاب نقص المعدات، لجأ الجنود العراقيون إلى أخذ عجلات كاملة من المركبات لشل حركتها على نحو فعال.

مركبات الهامفي تقف على محامل المحور لعدم امتلاك قوى الأمن العراقية لمعدات تغيير إطار المركبة
المصدر: http://www.news.com.au/world/iraqi-sunni-insurgents-seize-huge-cache-of-usmade-arms-and-equipment/news-story/4dc84c11acc516dca006104674fb47ab

واستعادت الحكومة العراقية منذ ذلك الحين أراضٍ عديدة من تنظيم الدولة، ولكن الفساد ظل يشكل تحدياً كبيراً. ومع انتشار الرشاوى بين قوات الشرطة والقضاء، تبين أن مقاتلي تنظيم الدولة المزعومين تمكنوا من الفرار من الاعتقالات وأن المحاكمات والأدلة ضدهم قد تلاشت. كما أدى الفساد الذي اتسعت رقعته في نقاط التفتيش التابعة للشرطة إلى امتداد نطاق تزوير بطاقات الهوية، مما شكل خطراً جديداً يتمثل في حصول المقاتلين على حرية التنقل والتسلل إلى المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة.[141] ومن المرجح أن يؤثر الفساد على نطاق واسع أيضا على أي معونات أو أموال مخصصة لإعادة الإعمار، مما يقوض شرعية الحكومة في بغداد والتي هي في أمس الحاجة إليها وتحديداً في الأماكن التي تكتسحها الطائفة السنية.[142] إن كسر دائرة النزاع والعنف وإبقاء تنظيم الدولة تحت السيطرة يتطلب إصلاحات منظمة ومنهجية لمكافحة الفساد، خاصة في القطاع الأمني العراقي.

إنشاء مؤسسات قادرة على الصمود – إعطاء الأولوية للقطاع الأمني

ثمة درس رئيسي يستخلص من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - أهداف التصدي للفقر المدقع التي اعتمدت في عام **2000** - ويتمثل في أن سوء الإدارة يحول دون قدرة البلدان على تحفيز النمو، واستخدام المعونة الدولية بصورة بناءة، وإدخال تحسينات على الفئات الأفقر في المجتمع.[143] وإن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في عام **2016** وتلت الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن التزاماً صريحاً ببناء مؤسسات قوية وشاملة على جميع المستويات(الهدف **16**).[144]هذه نقطة هامة: فمن دون تشكيل مؤسسات قوية موجهة نحو حماية السكان وتسهيل التنمية البشرية والاقتصادية، لا يمكن تحقيق أهداف أخرى مثل القضاء على الفقر وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والحد من أوجه عدم المساواة.

إن النزاهة المؤسسية والقدرة على الصمود يحملان في طياتهما أهمية خاصة وذلك عندما يتعلق الأمر بقطاع الدفاع والأمن. وتوفر التقييمات الحالية للقوة المؤسسية، مثل مؤشر مكافحة الفساد لمؤسسات الدفاع الحكومية وتقييمات النزاهة الوطنية، نقطة انطلاق يُستهل من خلالها رسم التطلعات المناسبة المتعلقة بترتيبات الحوكمة الداخلية وإتاحة وسيلة ملائمة لتقييم قدرة المؤسسات على التصدي للفساد. ويشير مؤشر مكافحة الفساد لمؤسسات الدفاع الحكومية، الذي يركز على قطاع الدفاع، إلى ضرورة معالجة أوجه القصور الهامة قبل أن يصبح بمقدور مؤسسات الدفاع والأمن في العديد من الدول توفير الأمن وإدارة مواردها بفعالية. فعلى سبيل المثال، يتوجب تعزيز الرقابة المستقلة على القوات المسلحة بالإضافة إلى تعديل عمليات الشراء لضمان تماشي قرارات الحيازة والشراء مع اعتبارات المصلحة الوطنية.

حالة مؤسسات الدفاع والأمن: لمحة عامة

• من بين 118 بلدا خضع للتقييم خلال 2014/2015، 63 منها تبيّن أنها تعاني من خطر الفساد بمستويات حرجة أو عالية للغاية في قطاعاتهم الدفاعية؛
• في معظم البلدان الإفريقية، يُعفى قطاع الدفاع من عمليات الإشراف والرقابة، والذي هو بدوره أمر قد يغطي على جميع أنواع الفساد وسوء الاستغلال وانعدام الكفاءة؛
• من أصل 47 دولة إفريقية خضعت للتقييم، 34 دولة منها تعاني من أوجه قصور ملحوظة في نظم المدفوعات، مما يزيد من احتمال اختلاس المرتبات؛
• من أصل 17 بلدا في آسيا خضعت للتقييم، 13 دولة منها لا تعتمد على رقابة برلمانية مجدية على قطاعاتها الدفاعية؛
• بنسبة تصل إلى 15 بلدا من أصل 17 بلدا من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء تونس والإمارات العربية المتحدة)، يعتقد الرأي العام بأن مؤسسات الدفاع لا تكترث لمكافحة الفساد وإرساء النزاهة؛
• القوات المسلحة في باكستان والهند وبنغلاديش وميانمار وإندونيسيا؛ تمتلك إمبراطوريات تجارية مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية وانتهاك حقوق الإنسان؛
• من بين 33 دولة عضو أو شريكة في في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) شملها الاستعراض، فإن 5 منها فقط أعطت اللّجان البرلمانية صلاحيات مطلقة لمراجعة النفقات السرية التي تنفق على الدفاع والأمن.

مؤشر مكافحة الفساد لمؤسسات الدفاع الحكومية 2016/2015

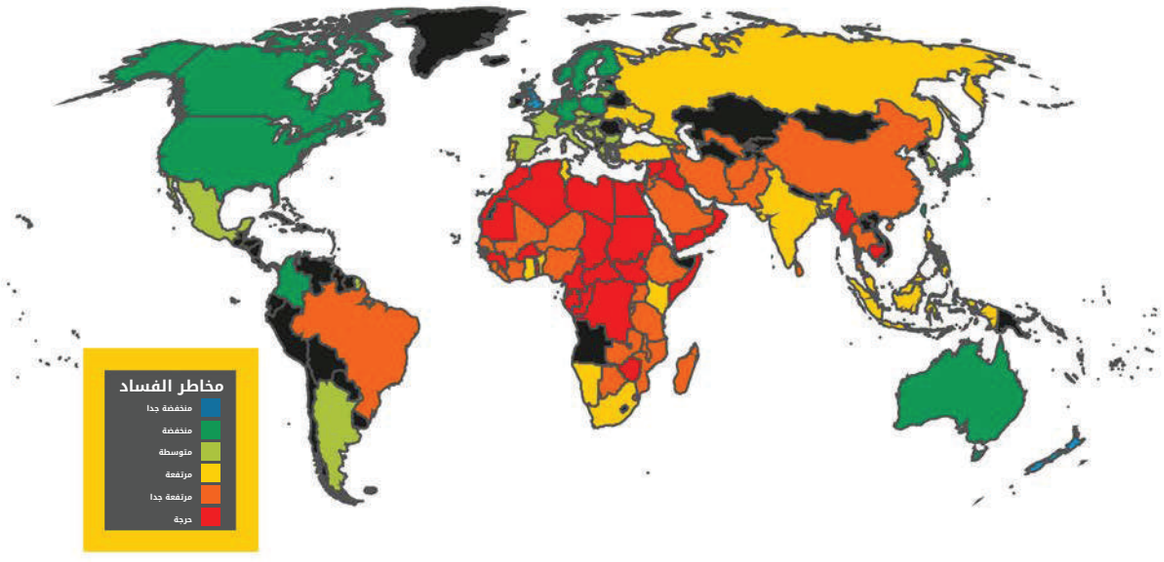

لكن على أية حال، هناك بعض الأخبار الجيدة، حيث اتخذت بعض الحكومات خطوات في مجال مكافحة الفساد وصياغة سياسات الدفاع على نحو أكثر شمولية.

• تبنت بعض الحكومات في العالم موقفاً حازماً ضد الفساد، كما دعمت حملات عدّة تختص في مكافحة الفساد في قطاع الدفاع؛
• وضعت 15 دولة من أصل 22 دولة من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، التي خضعت للتحليل، رقابة سياسية قوية؛
• في نيوزيلندا، تحقق التطلع إلى إحداث زيادة في القدرات القتالية بحلول العام 2020 (كما هو مبين في خطة القدرات الدفاعية) من خلال وضع نظام ناجع وشفاف لعمليات الشراء في مجال الدفاع. وأشركت الحكومة النيوزيلندية كذلك الرأي العام في العملية الاستشارية المتعلقة باستراتيجية الدفاع الخاصة بها، وتعد القوات المسلحة النيوزيلندية من المؤسسات القليلة التي أخذت بعين الاعتبار المخاطر التي قد يشكلها الفساد على العمليات العسكرية؛
•. سنغافورة، وعلى الرغم من أنها لاتزال تطور رقابة خارجية قوية على القوات المسلحة، وضعت أطراً استباقية لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع؛
• اشتركت وزارة الدفاع التونسية مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للعمل على إدخال إصلاحات على القطاع لمكافحة الفساد؛
• حسنت كولومبيا بالتحسين بشكل ملحوظ من نظم نزاهتها. وعمدت وزارة الدفاع لنشر "خطة لضمان النزاهة والحد من الفساد" في يناير/ كانون الثاني عام 2015، كما قامت أيضاً بوضع آلية آمنة وسرية معنية بالتبليغ عن المخالفات وذلك بهدف إدانة الفساد أو سوء الإدارة الواقع من قبل الشرطة أو القوات المسلحة أو أي كيانٍ آخر ضمن الوزارة.

المصدر: مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية 2015/2016

حاجز أمام السلام: الفساد وتسويات السلام

لا يتسبب الفساد المستشري في اندلاع النزاعات فحسب، بل هو أيضا من مخلفات الحروب وأعمال العنف وبالتالي يصبح حاجزا أمام تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وفي فترة ما بعد النزاعات، تعاني مؤسسات الدولة من ضعف شديد، مما يدفع السكان للجوء إلى مصادر أمن بديلة وطرق لتلبية حاجاتهم الأساسية، كشبكات المحسوبية الإجرامية. وتُضعف الحروب الأهلية من الرصيد الاجتماعي وترفع من مستويات الإجرام، وبالأخصّ عندما يحتفظ المسرّحون من المقاتلين - الذين يفتقرون المهارات المناسبة في التعامل مع أوقات السلم - بأحقيتهم في حمل السلاح، وعندما تتحول الشبكات التي كانت يوماً تستعمل في عمليات القمع إلى جماعات إجرامية منظمة. وفي الوقت عينه، فإنّ ضعف حضور الشرطة والمؤسسات القضائية على المشهد، يزيل القيود المفروضة على الأعمال الإجرامية.[145]

" يمكن للحروب الأهلية أن يكون لها تأثير يفضي إلى تحولٍ في السلوك من كونه سلوكاً متّزناً تتجلى فيه النزاهة إلى سلوك ينخرُ الفساد فيه. بمجرد فقدان السمعة المبنية على النزاهة، فإن الحافز الذي يدعو إلى إحقاق سلوك مستقبلي نزيه يخبو بشكل كبير. ... ويُرجح أن تستمر التكاليف الناجمة عن الفساد على ما هي عليه حتى بعد انتهاء الصراع بوقت طويل."[146]
بول كولير وآخرون، 2003

الفساد ومخلفات النزاع

من المرجح أن تشهد الدول في مرحلة ما بعد النزاع الخاضعة لسيطرة أنظمة استغلالية وفاسدة تجدد النزاع: أكثر من 20% من النزاعات التي يتمّ حلها عن طريق التسويات التفاوضية تدبّ فيها تلك النزاعات من جديد خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات.[147] وعلى صعيدٍ آخر، تزيد الحوكمة الرشيدة من احتمال إحلال السلام الدائم. ووجد الباحثون بأن خطر تجدد النزاعات يمكن التقليل منه سريعاً في الدول التي تملك مؤسسات حوكمة قوية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، والتي تتضمن القدرة على كبح الفساد ومحدودية التدخل العسكري في الجوانب السياسية والاقتصادية للدولة.[148] علاوة على ذلك، فالتسويات السلمية التي تعتمد على إجراءات لتحسين المستقبل، مثل تحديد سبل تحسين الحوكمة، يرجح أن يدوم أمدها، على نقيض تلك التسويات التي تقتصر على التعامل مع الماضي. وقد تفضي مكافحة الفساد على نحو مبكر إلى منع تحوله إلى النموذج السائد والمعمول به في البلاد والذي يُتوقع أن لا يغيب عن أي معاملة.[149]

لكن عملية تأمين السلام عملية معقدة. فتحويل الشبكات التي تزدهر أثناء الحرب إلى جهات تذعن لظروف السلام ليس بالعمل السهل بتاتاً. ففي بعض الحالات، يعد استيعاب الجهات المفسدة أمراً لا بد منه بهدف إيقاف العنف؛ وهذا التفهم الضمني الذي يُرى من خلاله بأن المشاركة في اتفاقية السلام ستمكن الأطراف المتنازعة من الاستفادة من موارد ومؤسسات الدولة من الممكن أن تشجع الفصائل المتنازعة على الانضمام إلى مفاوضات السلام.[150] ويمكن حينها أن يتم تأجيل عملية التصدي للفساد خوفاً من تكرر أعمال العنف، وبالأخص إن كانت الإصلاحات تهدد بالتقليل من الإيجارات التي ينتفع منها أصحاب التدابير الفاسدة.[151]

مثل هذه المقايضات يمكن تبريرها تماماً على المدى القصير، ولكن ما لم تفض عمليات السلام إلى اعتماد تدابير الحد من الفساد، فسيكون ثمن الاستقرار على المدى القصير هو تعزيز هياكل الدولة الاستغلالية وغير الناجعة على المدى الطويل. وإن حققت هذه الهياكل نجاحها المنشود، فستعمل على إدامة أو إعادة خلق تلك الظروف التي قادت إلى النزاع في بادئ الأمر، وتتضمن تلك الظروف الحوكمة الضعيفة وسرقة موارد الدولة مما يخلق نوعاً من أوجه الإجحاف والاستياء العام، وهو ما يتبين من الأمثلة التالية.

الفساد وتقاسم السلطة

غالباً ما اشتملت محاولات حل الحروب الأهلية الطاحنة على تدابير تقاسم السلطة. لكن هذه الأنواع من التسويات تأتي مصحوبة بعدد من المخاطر؛ فالخفض من التنافسية السياسية والمساءلة من خلال توزيع المسؤوليات بشكل مسبق وإتاحة الموارد يمكن أن يضعف من العملية الرقابية ويمنع المؤسسات القوية من التشكّل ويزود الفساد ببيئة خصبة للتكاثر. وعلى الأمد الطويل، يضعف ذلك من قدرة وكفاءة مؤسسات الدولة، والتي بدورها غير قادرة على دعم التنمية، وغير قادرة على مقاومة محاولات الاستيلاء على السلطة.

وسعت اتفاقات أروشا لإنهاء الحرب الأهلية في بوروندي الممتدة بين الأعوام 1993-2005، إلى خلق توازن بين الفصائل العرقية المتنافسة عن طريق تقديمها لسبل حماية تمثيل السكان المنتمين لقبيلة الهوتو (60% من المجلس) والسكان المنتمين لقبيلة التوتسي (40% من المجلس). لكن بدلاً من تشكيل دولة موحدة، أزالت الاتفاقات التنافس السياسي الذي كان من الممكن أن يجبرالقادة على خدمة المصلحة العامة.

"تقاسم السلطة المدرج في اتفاقيات السلام... ينشئ بنية حكومية مقسمة في محاولة لجعل العودة إلى العنف تغدو أقل رواجاً. كنتيجة لذلك، باتت الدولة غير قادرة أو غير راغبة بسن مجموعة من القوانين الواضحة والنافذة للحد من المحسوبية والاستغلالية التي تصب في المنفعة الشخصية. ويحد تقاسم السلطة الرسمي من نطاق التنافسية السياسية على أساس الاعتبارات العرقية. وعليه فإن التسويات السياسية التي ساعدت في فض النزاع جعلت من الفساد أمراً مستعصياً، خاصة مع تدفق المعونات."[152]
سوزان روز-أكرمان

نصت الاتفاقيات على أحكام تعتبر من بين أكثر الأحكام حزما لمكافحة الفساد في تسويات السلام - وتتضمن حكماً بشأن الفساد في القطاع العام، ينص على أن الفساد هو جرم يعاقبُ مرتكبه بالفصل، ويقر بإنشاء وحدة مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد.[153] إلا أن التقسيم الهيكلي الأساسي للسلطة يضعف المساءلة الوطنية ويمنع بوروندي من إنشاء مؤسسات سياسية أكثر قوة ومرونة والتي بدورها قد تكون قاومت محاولات استخدامها لتحقيق مآرب شخصية وحزبية. واختفت آليات المساءلة بعد أن قام أحد الاطراف وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية متمثلاً بقوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD)، بتأمين مركز الهيمنة - ولم ينحصر اعتمادها على أغلبية قبيلة الهوتو وحسب، بل تعدى ذلك ليشمل قبيلة التوتسي، والذين اشترك البعض منهم في الطرف الذي تمّ دمجه ضمن المؤسسات الحكومية الرسمية.[154] و أضعفت حكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية متمثلة بقوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD) آليات الرقابة والمساءلة، وقدمت مصالحها أولاً. كما تقلد القادة العسكريون مناصب سياسية عالية بينما اعتقل السياسيون المعارضون.[155] وتدخلت الشخصيات السياسية البارزة في عمليات الشراء العامة والمؤسسات المملوكة للدولة، كما ضيقوا الخناق على الصحافة.[156] وفي عام 2010، قامت الأحزاب المعارضة - متوقعة دعماً من المجتمع الدولي - بمقاطعة الانتخابات، والتي أفضت لاحقاً إلى تعزيز سيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية المتمثل في قوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD).[157]

وفي ظل ضعف المؤسسات الرقابية، ونقص الإرادة السياسية لتعزيز هيئات مكافحة الفساد التي كانت هيئات واعدة على الصعيد النظري واستغلال عصابة من النخبة الكليبتوقراطية لموارد الدولة والمساعدات الدولية، أصبحت بوروندي مرتعا للاضطرابات. وتبعاً لذلك، عندما حاول الرئيس بيير نكورونزيزا تمديد فترة رئاسته لتشمل فترة ثالثة في عام 2015، وهو ما اعتبره الكثيرون إجراء غير دستوري، ضجّت الشوارع بالآلاف من المحتجّين. ولم يعترض المحتجون على محاولته البقاء في السلطة وحسب، بل اعترضوا كذلك على إخفاقات الدولة. فالفشل في معالجة التعاملات الخاصة والمحسوبيات ومنع المشاركة في السلطة السياسية، والتي زاد تفاقمها بسبب غياب تدابير مكافحة الفساد وأجهها ضعف المساءلة –خلق ظروفاً تهدد بعودة النزاع. ومن المرجح أن تقاسم السلطة بين المجموعات العرقية كان شرطاً ضرورياً في إنهاء الحرب الأهلية، لكنه لم يكن كافياً.

وعلى الصعيد ذاته، وضعت اتفاقات دايتون لعام **1995** التي تهدف لإنهاء الحرب في البوسنة والهرسك هيكلاً لاقتسام السلطة مغايراً لمثيله في بوروندي، مع مجموعات عرقية مختلفة تعطى حقها من تقاسم السلطة. وبصورة مماثلة، منع هذا الترتيب تطوير مؤسسات قوية وشاملة عندما قام الكيانان الفرعيان؛ جمهورية صرب البوسنة والاتحاد البوسني-الكرواتي، بالتنافس على السلطة والتحكم بالمؤسسات الدولية وإنشاء هيئات دنيا موازية، مما تمثل في شلّ الدولة بصورة فاعلة. كما أحبطت الحوكمة الضعيفة والمستويات العالية من الفساد من عمليات التنمية والتسوية، تاركة البوسنة والهرسك تعانيان حتى هذه اللحظة من الانقسامات العرقية والفقر والبطالة.[158] وكان الفساد المتغلغل في صفوف الطبقة السياسية في البوسنة هو الدافع وراء اندلاع مظاهرات كبيرة اكتسحت الشوارع في عام **2014**، وشهدت إحراق المباني الحكومية وتحطيم سيارات السياسيين وتصعيد القلق ومخاوف حدوث موجة استياء محتملة وبعض أشكال النزاع.[159]

"لعدة سنوات، أظهر البوسنيون امتعاضاً شديداً تجاه سياسييهم - الذين أجمعوا عليهم تقريبا بأنهم فاسدون... لكن سنوات الحرب قد تركت صدمات عميقة حيال الطريقة التي ازدهر بها السياسيون بينما تراجعت مستويات المعيشة، لكن الغضب تمّ كبته خوفاً من عودة النزاع."[160]
تيم جودا، هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي

مخلفات النزاع: الجريمة المنظمة والفساد

تفاقمت الآثار المترتبة عن تدبير تقاسم السلطة في البوسنة نتيجة لعنصر آخر يتعلق بالفساد خلفه النزاع وراءه، ألا وهو شبكات الجريمة المنظمة. وفي أعقاب اتفاقات دايتون، تحولت الشبكات التي كانت قائمة وقت الحرب في اليوسنة والهرسك إلى جماعات الجريمة المنظمة. ومن خلال علاقاتها مع النخبة السياسية وممارساتها الفاسدة، قامت بإحكام سيطرتها على الدولة.[161]

وتماشياً مع مواعيد نهائية ضيقة لأول انتخابات تلي الحرب (سنة واحدة فقط بعد اتفاقات دايتون)، كان هناك متسع صغير من الوقت لتشكيل معارضة عملية. وصبّت تلك العملية في مصلحة قادة وقت الحرب وسنحت لهم الترشح للمناصب باستخدام المكاسب غير المشروعة التي حققوها وقت الحرب لتمويل حملاتهم الانتخابية.[162] وبالتالي أخذت الانخابات الرجال الأقوياء من ساحات المعارك وحولتهم إلى سياسيين.[163] وتمكنت شبكات الجريمة المنظمة من الحفاظ على روابط مع المؤسسة السياسية ونقل عدوى الفساد إليها، ومن ضمنها أجهزة الاستخبارات والمؤسسات العسكرية وقوات الشرطة.[164]

وخير مثال على ذلك، استثمارات ناصر كلمندي، وهو مهرب مخدرات بلقاني متهم بالقتل والإتجار وأُدرج اسمه ضمن قائمة الولايات المتحدة لزعماء الجريمة عام **2012**.[165] فوفقاً لتقارير صادرة عن الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، يتضمن شركاؤه قادة عسكريين وضباطاً كباراً في الجيش البوسني.[166] ويمتلك كلمندي سجلاً من الشكاوي المقدمة ضده والتي تصل إلى **13** شكوى في مقاطعة سارايفو، ورغم أنه اعتقل عدة مرات، إلّا أنه تمكن إلى حد كبير من التهرب من الاتهامات.[167] كما زوده مسؤولون من الشرطة تراخيص حمل أسلحة نارية له ولأبنائه - حتى عندما أصدرت لائحة اتهام بحق أحدهم لحمل سلاح بطريقة غير مشروعة.[168]

وأشارت تقارير مشروع إعداد تقارير الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) إلى أن حصانة كلمندي تعود بشكل كبير لعلاقاته بكبار السياسيين ورجال الأعمال.[169] وأحد أكبر الحامين له كان فهرون رادونسك، وهو شخصية إعلامية بارزة تحولت إلى شخصية سياسية ظفرت بالسلطة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، وأصبح وزير الأمن وأسس الحزب السياسي البوسني وهو ائتلاف تحسين مستقبل البوسنة والهرسك (BiH).[170] وبحسب تحقيقات وكالة الدولة للتحقيق والحماية (SIPA)، فقد كان متمركزاً في أحد شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة.[171] ويُزعم بأن رادونسيك هو أحد المتآمرين والشركاء التجاريين المقربين من كلمندي؛ فقد تبادلا الأراضي والأملاك، وتبادلا معاملات تجارية أخرى.[172] وعندما اعتقل كلمندي في كوسوفو عام **2013**، دعا رادونسيك لتسليمه للمحاكمة في ائتلاف تحسين مستقبل البوسنة والهرسك (BiH) - مما أثار تساؤلات عدّة حيال ما إذا كان يريد توفير حماية أكبر لكلمندي.[173]

أما عن اتفاقات دايتون وتطبيقها، التي أعطت الأولوية لتقاسم السلطة على أساس عرقي والوصول إلى الموارد وليس لوضع آليات مساءلة قوية على صعيد الدولة كافّة، فإنها لم تشكل أي تهديد للحوافزالقائمة ولم تساهم في إضعاف شبكات الجريمة. وإن كان وضع حدٍ للعنف يعتبر إنجازاً بالغ الأهمية، إلّا أن ما عقب ذلك من تأخر في تنفيذ عمليات معالجة الشبكات الإجرامية وإصلاح القضاء والأجهزة الاستخباراتية ساعد في خلق أرض خصبة لنمو الشبكات الخبيثة[174] وبناء عليه، تحولت مصادر الإيرادات للمجموعات الإجرامية من الاستفادة من الحرب إلى الاستفادة من الإتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة وابتزاز السياسيين - والتي كان الفساد سببا فيها جميعها.[175] وكانت نتيجة ذلك تُختزل في انتهاء مطاف البوسنة كمعقل للانقسامات العرقية البعيدة كل البعد عن الإصلاح؛ وحكومة غير فاعلة تعرقل المساعي التنموية؛ وتمثيلاً سياسياً يُستخدم من أجل الإثراء الشخصي؛ وشبكات إجرامية تعتمد على الحماية المقدمة من دوائر الدولة التي يُفترض في الأصل أن تقضي على هذه الشبكات.

أمن يهدد بالسلاح: القطاعات الأمنية الاستغلالية لدول ما بعد النزاع

يستطيع قطاع الدفاع والأمن أن يُنجح أو يُحبط اتفاقات السلام. فمن ناحية، تستطيع قوى الجيش وقوات الشرطة الفاعلة، المعنية بتوفير الأمن للسكان، أن تساعد السلام الهشّ على النجاة. وعلى نقيض ذلك، فقوى الجيش التي تفتقر إلى الإصلاح أو قوات الميليشيا التي تُركت لكي تدافع عن نفسها بعد الحرب الأهلية، فجميعها من الممكن أن تتحول بسهولة بالغة إلى قوى استغلالية توفر الحماية لأولئك الذين يعطوها المصادر والمنافع - والذي يعتبر نتاجاً خطراً على وجه الخصوص حيث يعد الوصول إلى الموارد الطبيعية أحد غنائم الحرب.

ويجعل ذلك من مؤسسات الدفاع والأمن الاستغلالية التي تفتقر إلى الإصلاح خطراً داهماً على الأمن طويل الأمد والتنمية لدول ما بعد النزاع. ويبقى الإنفاق العسكري - والذي يزداد قبل وأثناء الحروب الأهلية من متوسط قدره **2.8**% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى ما قدره **5**% تقريباً - مرتفعاً نسبياً بعد حسم الحرب، حيث أن دول ما بعد النزاع تنفق ما قدره **4.5**% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الجيش في العشر سنوات الأولى التي تلي النزاع.[176] عندما تتصف ميزانيات ما بعد النزاع تلك بمستويات عالية من السرية، فذلك يجعل منها طرقاً مغرية لتحويل وإخفاء عائدات الدولة ولتمويل شبكات المحسوبية وإثراء الفساد الحكومي المستفحل.

ومن العراق إلى السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تكثر الأمثلة التي توضح العواقب الوخيمة المترتبة على قوات الأمن الاستغلالية والفاسدة والتي تدار بطريقة غامضة. ورغم ذلك، كثيراً ما يحذف قطاع الدفاع والأمن من تسويات السلام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب أشد الحروب فتكاً في التاريخ الإفريقي الحديث (1998-2003)، نص الاتفاق العالمي الشامل والجامع الصادر في عام 2002 على إقرار بتقاسم السلطة بين المحاربين السابقين والمجتمع المدني والمعارضة السياسية. وركز الإقرار بشكل رئيسي على إعادة دمج الثوار في القوات المسلحة التابعة للدولة. لكن الإقرار ذاك فشل في تطبيق نظامٍ تمويليٍ وإداريٍ ورقابيٍ تخضع له قوات الأمن. وعوضاً عن ذلك، أدام الإقرار دور القوات المسلحة كمصدرٍ لانعدام الأمن والاستقرار، وفشل في وضع حدٍ لعمليات ابتزازالمدنيين والاعتداء عليهم التي ظهرت منذ ستينات القرن الماضي.

وهناك بالفعل إطار قانوني وإجرائي للمساءلة في قطاع الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يعمل على النحو التالي: المفتش العام والمدقق العسكري مسؤولان عن تنفيذ العمليات الرقابية المعنية بسلوك الجيش، ويتمتع البرلمان بسلطة تخوله القيام بعمليات معاينة السلوك والنفقات الحكومية. ومن الناحية العملية على أية حال، تبقى صلاحية اتخاذ القرار في يد الرئيس كابيلا وداعميه، مما يجعل أغلبية الضوابط الرسمية عديمة الجدوى.[177] علاوة على ذلك، تم تقويض عملية تنفيذ الإصلاحات والميزانيات من قبل النخبة العسكرية والسياسية بغية جنى الربح الخاص واستخدام الجيش الكنغولي في حماية ريع موارده، بالأخص الموارد الطبيعية.

المؤسسات الأمنية والقضائية ودورها في التسوية السلمية

الشرطة هي إحدى أكثر المؤسسات الحكومية التي تعمل مباشرة على الميدان والتي يُتوقع منها ضمان النظام العام. ولكن لضعف فعالية هذا الجهاز ووحشيته وانتشار الفساد فيه آثار متفاوتة على السكان.[178] ولكن غالبا ما يقع التغاضي عن الشرطة والقوات المسلحة في عمليات السلام، التي تتمخض عادة خطط جزئية تفتقر للموارد أو عن عدم وضع خطط من الأساس. ويشكل الامتناع عن وضع ضوابط داخلية لقوات الشرطة معضلة بحق، حيث انجر عن ذلك سوء الانضباط وظهور الاعتداءات وإتاحة الفرصة أمام الجريمة المنظمة لتخترق مفاصل الشرطة.[179] وينطبق نفس الشيء على السلطة القضائية، حيث أنه من النادر إدراج أحكام بشأن إجراء إصلاحات على المنظومة القضائية في اتفاقات السلام مقارنة بتلك المتعلقة بإصلاحات سلك الشرطة.[180] وتتسم الإصلاحات في هذه المجالات بالصعوبة واستنزاف الوقت، ولكنها ضرورية لكي تتمكن المنظومة من العمل بشكل جيد في فترة ما بعد الحرب.

ويساهم الفساد في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في تفاقم انعدام الأمن وفي بعض الحالات تؤدي إلى اندلاع النزاع مجددا. وليس من الواقعي أن نتوقع من الدول في مثل هذه المرحلة أن تتعافى على نحو سريع، إلا أنه من الضروري إدراج تدابير مكافحة الفساد في التسويات السلمية وصياغتها على نحو يحد من وصول المخربين لموارد الدولة. ويتعين أن تتجنب تسويات السلام فسح المجال أمام ظهور مظالم جديدة. ولتحقيق ذلك، يتعين ضمان ارتكاز أعمال الشرطة على توفير الأمن للأفراد والابتعاد عن احتكار السلطة في يد مجموعة بعينها. ويمكن لهذا أن يتم عن طريق استحداث مفاهيم وإجراءات وتدريبات حديثة؛ بالإضافة إلى ترسيخ قواعد جديدة وتعيين أشخاص جدد، وتقديم عمليات تضمن الانضباط الداخلي والمراقبة الخارجية والرقابة المدنية.[181]

على حافة الهاوية: الفساد والرقابة على التسلّح

من الممكن أن تبدو الدعوة إلى الشفافية في مجال حيازة الأسلحة أمراً منافياً للبديهة. ففي النهاية، تعتبر عدة دول أن الطابع السري أحد حتميات الأمن القومي، بينما الشفافية يُنظر إليها على أنها امتياز يظفر به أصحاب النفوذ، الذين بمقدورهم استخدام ترساناتهم كأدوات ردع وتهديد. لكن قطاعات الدفاع والأمن المنطوية على السرية تخلق تهديدات أكثر بكثير من قدرتها على حلها. وتتسبب الحوكمة الهزيلة في زيادة ملحوظة في مخاطر انتشار الأسلحة، بينما يساهم خلق جوٍ من عدم اليقين إزاء نوايا وقدرات الدول المتكتمة في عدم الاستقرار الإقليمي، مفضياً إلى تدهور البيئة الأمنية لتلك الدول.

الانتشار النووي والفساد والجهات الفاعلة غير الحكومية

إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMDs) هو أحد الأولويات القصوى للقوى العظمى. حيث دحضت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات أخرى متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مدعومة بقوائم أخرى موسعة بالمواد الخاضعة للرقابة، توقعات أولئك الذين تنبؤوا بعالم يعج بالقدارت النووية. لكن الفساد والقدرة المؤسسية المتدنية لقطاع الدفاع أضعف هذه البنية الدولية القوية بشكل كبير.[182]

علاوة على ذلك، يحبط الفساد مبادرات منع الانتشار عن طريق تسهيل الوصول غير المصرح به لمواد ومعدات وتقنيات حساسة. فعلى سبيل المثال، المسؤولون الفاسدون الذين عمدوا إلى الاحتفاظ بالمواد النووية في الاتحاد السوفيتي السابق، كانوا هم المسؤولون عن خسارة عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، بينما سهلت الممارسات الفاسدة في دول مثل مولدوفا وأرمينيا نقل المواد المسروقة من روسيا.[183]ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن أحد أشهر حالات الفساد في تسهيل الانتشار وأكثرها دماراً من الناحية الاستراتيجية، كانت من خلال شبكة عبد القادر خان. فعلى مدى عقدين من الزمن - حتى اعتقال خان في عام **2004** - زودت الشبكة الأنظمة الاستبدادية من إيران إلى كوريا الشمالية وصولاً إلى ليبيا بقدرات الأسلحة النووية، من بينها تصاميم محددة.[184]وكان الفساد عامل تسهيل أساسي للشبكة: فمكن التعويل على "شركاء ومسؤولين فاسدين وحرس الحدود وطرق التهريب والإتجار الفاسدة" الشبكة من العمل والحصول على المواد التي احتاجتها.[185]

وفي منتصف السبعينات، حظي الدكتور عبد القادر خان، وهو مهندس معادن يتمتع بخبرة كبيرة في العمل على أجهزة الطرد المركزي لمشاريع نووية مدنية في أوروبا، بدعم رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو لبناء أسلحة نووية لتضاف إلى الترسانة الباكستانية. وكان مختبر خان النووي، الذي وجده أحد صحفيي التحقيقات، مُمولا من ميزانية سرية، والتي بالإمكان استخدامها على هواه، تحت إشراف ضئيل إن لم نقل منعدما.[186]ودفع خان الرشاوى لأشخاص في شبكته الأوروبية، والذين بدورهم قاموا بتزويده ببضائع حساسة في المقابل. وبحلول عام **1982**، نجح مختبر أبحاث خان بتخصيب اليورانيوم الصالح لصنع الأسلحة بنسبة **90**%؛ وبعد سنتين، تم وضعه للبيع لجهات خارجية قادرة على التصرف فيه.[187]وتمكن الدكتور خان أثناء عمله مع مزودين سريين من أوروبا وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط من الاستفادة من مكانته الدولية ليصنع سلسلة توريد عالمية سرية للمواد النووية غير القانونية.

"[كانت شبكة خان] محيّرة للغاية. فكل ما أعرفه هو انخراط أكثر من 30 شركة في 30 دولة مختلفة من أنحاء العالم في هذه الشبكة الواسعة الهائلة والمتطورة، التي تعمل بشكل غير قانوني والتي كان السيد عبد القادر خان مديرها التنفيذي."[188]

محمد البرادعي
مدير وكالة الطاقة الذرية العالمية

وكانت الشبكة تسهل عملية نقل القدرات الذرية الحساسة إلى دول تتطلع إلى اكتساب القوة النووية، ريثما جنى خان وأتباعه كل الأرباح.[189] ومع مرور الوقت، تمكن خان من الاستيلاء على 10% من عقود التأمين الحكومية، مما مكّنه من شراء تسعة منازل في كلٍ من باكستان ولندن، إضافةً إلى فندق في تمبكتو، حُمل أثاثه على متن طائرة من القوات الجوية الباكستانية.[190] ووفقًا للتقارير، حصل أحد أهم وسطاء خان على نسبة 30% من تكاليف تصاميم ومكوّنات الطارد المركزي الذي تمّ توصيله إلى إيران، أي ما يقارب قيمة 10 مليون دولار أمريكي في المجمل.[191]

يفترض كبار الخبراء تمتع نشاطات خان بمستوى معين من التزكية الممنوحة من قبل الحكومة الباكستانية. فعلى سبيل المثال، أشار أحد الباحثين إلى دور الجنرال أسلام بيج الذي كان يتولى منصب قائد أركان الجيش الباكستاني وقتها، في منح تصريح النقل الأولي للمعدّات النووية إلى إيران بغرض تشكيل تحالف استراتيجي مضاد للقوات الغربية.[192] ومع ذلك، فقد كان الفساد المتفشي بين الأفراد والمؤسسات العامل الرئيسي لإنجاح نشاطاته. حيث تخلق المؤسسات الضعيفة مواطن ضعف كبرى، مما يمكّن الدول التي تسعى وراء القوى النووية من حيازة التكنولوجيا والمعدّات أو المستلزمات الخطيرة عبر المراوغة والاحتيال على إجراءات الامتثال وأنظمة التحكم بالتصدير المتّبعة في الشركات.[193]

وتزايدت حوادث السرقة النووية والإشعاعية على نحو مطّرد منذ التسعينيات وفقًا لسجلات نظام قاعدة بيانات تسجيل الحوادث والتتبع (ITDB) التابع لـIAEA، والتي تشمل حالات سرقة المصادر الغنية باليورانيوم والبلوتونيوم.[194] وإلى جانب ضرورة تكثيف جهود منع التفشي في تقوية أنظمة التحكم العالمية، إلا أن هناك حاجة إلى إيلاء نفس القدر من الاهتمام للتأكد من صحة تطبيق هذه الأنظمة ضمن نطاق الدول التي تعاني من الفساد وحوكمة ضعيفة في قطاع الدفاع.

حوادث مؤكدة تشمل سرقة أو فقدان ممتلكات، 1993 - 2015

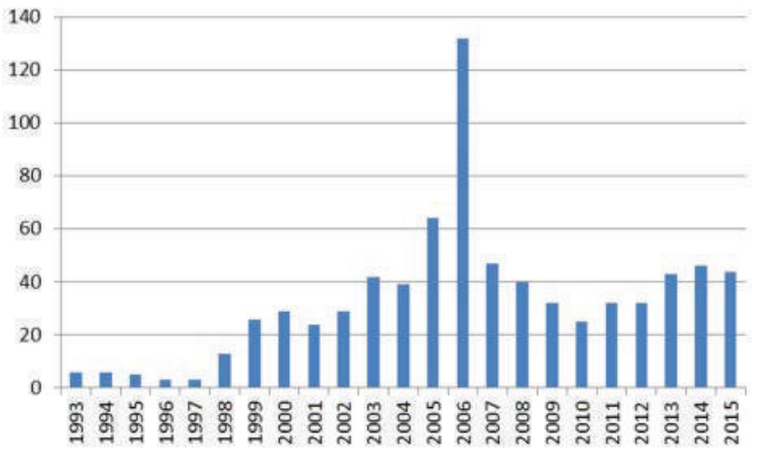

الفساد: هل يساهم في تأجيج سباق التسلّح؟

يمكن أن تساهم السرية في إضعاف آليات الرقابة وينتج عن ذلك تنامي الفساد ومخاطر انتشار السلاح. ولكن من جهة أخرى، هنالك العديد من الأدلة التي تثبت دور الشفافية في تقليل التوتر داخل الدول. فأثناء الحرب الباردة، تمت الاستفادة من تعزيزالشفافية شيئا فشيئا من خلال عقد اتفاقات هامة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية (ABM) ومعاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى (INF) بغرض منع سباقات التسلح أو المساعدة على إدارتها.[195] أما مؤخرًا، ساعدت المبادرات التي أطلقت في أمريكا الجنوبية لتشجيع تقديم التقارير علنًا حول نفقات الجيش على توطيد أواصر الثقة.[196] إلا أن تعزيز الشفافية وحده ليس كافيا دائمًا: فلن تساعد المعلومات الإضافية حول الإمكانات الدفاعية للدول الأخرى في تهدئة الدول المجاورة إن لم تقترن بمنظومة واضحة من الضوابط الرقابية تُفرض على المسؤولين في القطاع الدفاعي. فاتخاذ القرارات في كنف السرية والتعتيم على الإمكانيات العسكرية يتسببان بنفس القدر في إضفاء الغموض على الدوافع الخفية وبث الحيرة بشأنها.

ويؤدي تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع دورًا في بناء الثقة الإقليمية، إلا أن الدليل غير كافٍ لإثبات تسبب الفساد (بعكس السرية) في سباقات التسلّح. لكن الفساد غالبا ما يرافق السرية، وقد يكون من الصعب التفرقة بين التسلّح القانوني وعملية "تحديث" فاسدة تنتج عن الجشع.[197] في كلتا الحالتين، إذا اقترنت عملية تطوير القدرات العسكرية بنقص الشفافية على مستوى اتخاذ القرارات، فإن النوايا الأولية سرعان ما تفقد أهميتها.

إلا أنه من المرجح تسبّب الممارسات الفاسدة في تفاقم أو تصعيد الظروف المؤدية إلى سباقات التسلّح. وقد يؤدي التأثير المتباين للأفراد إلى عمليات شرائية فجئية وغير مبررة، مما يوحي باتّباع سياسة تسلّح عدائية. وقد يحدث هذا عند قبول أصحاب القرارات تلقي الرشاوى لقاء تسهيل إجراءات التسليح دون تقديم شروحات أو تفسيرات للعامة حيال الحاجة إلى هذه التسليحات؛ أو عندما تنساق الحكومات وراء الصفقات التعويضية التي لا تتسم بالشفافية، بدلًا من الالتزام بتلبية احتياجاتها الحقيقية في قطاع الدفاع. وبالمثل، قد يؤدي التنافس المحلي على مصادر الدخل الفاسدة عبر الاستثمار في قطاع الأمن والتحكم فيه إلى توليد شعور بالعدائية في البلدان المجاورة.

وألقى نقص الشفافية في النفقات الدفاعية في آسيا بظلاله على الثقة والتعاون على الصعيد الإقليمي. وقد شهدت آسيا تضخما في ميزانيتها العسكرية، كونها موطنًا لأكثر الاقتصادات الناشئة نشاطا في العالم: فقد فاقت النفقات العسكرية الضعف في كلٍ من الصين وبنغلاديش وإندونيسيا وميانمار وفييتنام بين العامين 2005 و2015.[198] كما أنفقت دول أخرى مبالغ مالية ضخمة للاستثمار في التحديثات العسكرية إلى جانب سعي العديد من الدول في المنطقة إلى الأسبقية في حيازة الدبابات والطائرات والسفن البحرية والذخائر الموجّهة. بين عامي 2011 و2015، بلغ عدد الدول الآسيوية ست دول من أصل عشر أكبر دول مستوردة للأسلحة: الهند والصين وأستراليا وباكستان وفييتنام وكوريا الشمالية.[199] ولكن الغموض قد بدأ يطغى على النوايا وراء محاولات توسعة الإمكانيات مع ازدياد الميزانيات المخصّصة لذلك. ووفقًا للبحث الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية لعام 2015 حول مؤشر مكافحة الفساد لمؤسسات الدفاع الحكومية ، فإنّ 6 بلدان من أصل 17 بلدا آسيويا تقوم بنشر ميزانيتها المخصّصة للموارد الدفاعية والإعلان عنها إلى جانب معلومات حول تخصيص هذه الموارد، بينما أنشأت أربعة منها فقط لجنات برلمانية مخصّصة للتدقيق في العمليات الشرائية للموارد الدفاعية.

"سمعنا جميعًا المثل القائل: "أشعة الشمس هي أفضل معقّم". وينطبق هذا تمامًا على شؤون الأمن الأسيوي. بالفعل، أعتقد أن وضع إطار تفصح بموجبه الحكومات الآسيوية عن ميزانيتها العسكرية هي الخطوة الأولى نحو بناء الثقة وتجنب سباق تسلّح إقليمي." [197]

شينزو آيب
رئيس الوزراء الياباني، 2014

ومن الواضح وجود العديد من الدوافع وراء زيادة ميزانيات الدفاع في البلدان الآسيوية، عدا الدور الذي يلعبه الفساد في ذلك. ولكن أشارت الدراسات المجراة في هذه المنطقة إلى لعب الفساد دورًا إلى حد ما في زيادة نسبة الإنفاق. وإلى جانب ذلك، تمّ تحديد سبب إضافي محتمل لزيادة التسليح، ألا وهو الفساد الممنهج، سواءً كان عبر الفساد الممنهج، الذي يكون إما في شكل معاملات مؤسسية متكررة تنطوي على رشاو للمسؤولين الحكوميين (قدّرت قيمة الرشاوى التي تلقاها مسؤولو الدفاع في تايلندا في عام 1995 بما يتراوح بين 35-40% من نسبة عقد العمل)، أو من خلال لجوء كبار الضباط إلى الإجراءات الشرائية العسكرية بغرض تعزيز تأثيرهم على النظام.[200] وأظهرت الأبحاث الأخرى علاقة الفساد بارتفاع نسبة الإنفاق العسكري؛ حيث قدّرت إحدى الدراسات بأن قيمة الرشاوى في إجمالي ميزانية التسليح العسكري تصل إلى 15%.[201]

فرّق تسد: الفساد كأداة من أدوات السياسة الخارجية

في كثير من الأحيان، بات الفساد يعتبر نشاطًا خاصًا يترك أثرًا سلبيًا على المؤسسات الحكومية ويدفع بالمجتمعات إلى الفقر ويقضي على جودة الحوكمة. إلا أنّ هنالك جانبًا آخر للقصة: قد تتسبب الدول في ظهور الفساد داخلها أو خارجها أو تشجع عليه أو تستخدمه من أجل إضعاف دولة أخرى أو التأثير على قادتها على نحو غير مشروع أو تعمد إحداث بلبلة في البلاد.

وقد كانت محاولة روسيا لاستعادة نفوذها وسيطرتها على دول وسط وشرقي أوروبا مثالًا صاعقًا على الاستعانة بالفساد كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[203] فقد أبرزت كلّ من حرب عام **2008** في جورجيا وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا ودعم المطالبين بالانفصال في شرق أوكرانيا استعداد روسيا لاستخدام الوسائل الترهيبية والتهديد بالسلاح من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية.[204] وقد اتّبعت روسيا وسائل عدائية أقل مباشرةً وأكثر فعالية في تشكيل البيئة الاقتصادية والسياسية في بلغاريا وصربيا ومولدوفا وأوكرانيا، عبر اللجوء إلى الإكراه والفساد.[205] وتشمل خطوات تحقيق هذه الاستراتيجية استغلال المؤسسات الضعيفة والثغرات القانونية، مثل نقص شفافية الملكية النفعية لاستقطاب الحلفاء الممكن مكافأتهم أو ابتزازهم عبر وسائل الفساد.

وهنالك خطّ فاصلٌ رفيع بين الاستخدام الاستراتيجي لوسائل الفساد في السياسات الخارجية وانتشار ممارسات الفساد لجني منفعة خاصة. وهذا هو الحال في الدول التي تحكمها النخبة ذات العلاقات الوطيدة بشبكات الفساد والجريمة المنظمة. على أي حال، فإن وجود شبكات غامضة يجمعها الفساد ومزج الشؤون العامة بالخاصة يشكّل خطراً جماً على الدول ذات الحكومات الضعيفة: حيث أن هذه الشبكات سهلة التحوير والتنقل من تحقيق المصلحة الخاصة إلى التلاعب الاستراتيجي على مستوى الدولة بأكملها، خاصةً عندما تنتشر في عدة بلدان. وبمجرد إنشائها، يصبح من الصعب فهمها أو تحديدها أو تفكيكها أو مقاومتها.

قاعدة العملية: الحكومة والفساد في روسيا

يبدأ الفساد خارج الحدود بالشبكات التي ترعى الفساد داخل الدولة. حيث يستند نموذج رأسمالية الدولة في روسيا، والذي تطور تحت حكم الرئيس فلاديمير بوتين، على العلاقات الشخصية والولاءات. حيث تسلّم الحلفاء الموالون للرئيس بوتين مناصب إدارية سامية أو عيّنوا كأعضاء في مجالس أكبر الشركات الروسية، بما فيها شركة روسال لتصنيع الألومنيوم والشركة العملاقة للطاقة غازبروم (والتي انتقلت ملكيتها إلى الدولة في الفترة **2005-6**) وشركة النفط روزنيفت.[206] كما انتفع أعضاء حزب الرئيس، روسيا المتحدة، من الاستثمارات والعقود التي أجرتها الدولة. وقد تحكمت هذه النخبة بنشاطات واستثمارات الشركات في الدول الأخرى، مع الحرص على المشاركة المباشرة للرئيس بوتين حتى في حال إجراء تداولاتها في نيويورك ولندن مباشرةً. وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تغاضت هذه الشركات بشكلٍ متزايد عن إشراك المستثمرين الخارجيين مع الحرص على زيادة روابطها المحلية. وكما قال مدير شركة روزنيفت، إيجور سيتشين: "لا يحق لأصحاب الأسهم من الأقلية توقع تلقي معاملة مشابهة أو الحصول على حصص كبيرة في المستقبل؛ فشركة روزنيفت ليست صندوقا للأعمال الخيرية".[207]

وقد أثبتت غازبروم الخاضعة لقيادة النخبة السياسية في روسيا أنها أداة مهمة في الإثراء الشخصي وحتى في السياسة الخارجية. وفور تعيين أقرب الحلفاء إلى بوتين (بعض ممن كانوا في الاستخبارات السوفيتية (KGB)) في مجلس غازبروم، انحدرت نسب الربح في الشركة لأن الدوافع وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية حادت بعيدًا عن المصلحة الأساسية للشركة. وأشارت إحدى التقديرات إلى أنه في **2011**، كانت **70**% من الاستثمارات الرأسمالية لغازبروم غير متعلقة بالغاز، ولم يتم تقييمها بشكلٍ دقيق لنقص الشفافية.[208] وأشارتقييم آخر إلى أن قيمة الهدر والفساد في غازبروم تقدّر بـ**40** مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ**44.7** مليار دولار أمريكي من الأرباح في عام **2011** فقط.[209]

إلا أن السلامة المالية للشركة لم تكن الهدف الأول لغازبروم، والتي لم يعترض القائمون عليها (بمن فيهم فلاديمير بوتين) على تكبّدها للخسائر المالية لقاء تحقيق بعض الأهداف الأخرى، بما فيها الضغط على الدول المستندة على لغاز الوافد إليها من روسيا. فعلى سبيل المثال، في يناير **2009**، قدّرت خسارة غازبروم بما يقارب $**1** مليار دولار أمريكي بعد قطع تصديرها من الغاز إلى أوروبا، عقب خلاف وقع بينها وبين أوكرانيا.[210] وبناء عليه، اتخذت شركة غازبروم قرارات متعددة ومتكررة حيال شؤون غير متعلقة بالمصالح المالية للشركة - إلا أنها كانت منصة عبور بعض الأفراد إلى الثروة. وتفطن المحامي والناشط الروسي أليكسي نافالني إلى قيام غازبروم (والعديد من الشركات غيرها) بإجراء تحويلات مالية وإبرام صفقات غير مبررة، تم عبرها إعادة تحويل دفعات العقود المتضخمة إلى وسطاء مشبوهين. على سبيل المثال، قامت شركة غازبروم بشراء كمية من الغاز من مصنّع مستقلّ يحمل اسم نوفاتيك، عبر وسيط يدعى ترانسإفيستغاز. وقبيل إتمام الصفقة ببضع أيام، رفضت غازبروم عرضًا لشراء الغاز مباشرةً من نوفاتيك، بقيمة تعادل **30**% من المبلغ المدفوع.[211]في عام **2005**، أعرب بيل برودر، رئيس هيرميتاج كابيتال وأحد كبار المستثمرين في غازبروم، عن تأثير الاعتماد الواسع على الوسطاء في تقليل فعالية غازبروم وأرباحها.[212]

ومن الصعب تحديد النقطة الفاصلة بين الفساد والسرقة على الصعيد الفردي، والنظام المصمم عن قصد لاستقطاب الولاءات عبر الرشاوى. فقد عملت الشبكات المؤيّدة والمتداخلة على مزج النطاق السياسي والجريمة المنظمة ليصبحا كيانًا واحدًا يصعب تفكيكه.[213] إلّا أنّ ما قد يبدأ في بعض الأحيان كاستثمار ذكي يهدف إلى تقوية روابط العمل أو خلق فرص لإثراء الشخصي، يمكن أن ينقلب سريعا إلى آلية لتعزيز السيطرة الروسية ومحاربة ما تعتبره روسيا اعتداءات أمريكية وغربية على محيطها.[214] خاصة إذا ما كان - كما قال محلل روسإنيرجي، ميخائيل كروتيخين – "لدى غازبروم مدير واحد: هو بوتين"[215]وما تحاول الإدارة فعله هو توظيف الشركة كأداة لفرض السيطرة الروسية على الدول المجاورة.

شبكات التصدير: تعزيز التبعية في الخارج، وحماية النظام في الداخل

توسّعت الشبكات المهيمنة على المشهد السياسي والاقتصادي في روسيا لتشمل العديد من البلدان الأخرى، خاصةً بلدان وسط وشرق أوروبا والتي تعتبرها روسيا جزءًا من نطاق نفوذها. ويعتبر نقص الشفافية وضعف القوانين التنظيمية للملكية النفعية والفساد المتفشي مقومات أساسية تُدعم التأثير الروسي في المنطقة.[216] فقد سعت روسيا إلى التأثير على النتاجات السياسية، مثلا من خلال المشاركة أو في كبرى الشركات أو شراء حصص ملكيتها (خاصةً في قطاعيْ النفط والغاز) التي تقدّم تبرّعات قيّمة للأحزاب السياسية أو عبر تشجيع ومكافأة الأفراد من أصحاب النفوذ السياسي أو الاقتصادي الملحوظ. ففي صربيا وبلغاريا، عملت الشركات الروسية على تمويل ودعم الأفراد المؤيّدين للسياسات والأولويات الروسية، وذلك أحيانا من خلال الشركات والاستثمارات في الخارج.[217]

ولعلّ المثال الأكثر وضوحاً على تورّط روسيا هو تقديم الرشاوى بما يقدّر بملايين الدولارات إلى رئيس ليتوانيا السابق، رولانداس باكساس؛ حيث عملت جماعات الجريمة المنظمة في روسيا على تمويل حملات الرئيس السابق، وهو ما أثار عدة مخاوف من أن علاقاته سمحت لجهاز الاستخبارات الروسي بالوصول إلى أعلى المناصب في الحكومة الليتوانية. وتمت إدانة باكساس في بداية عام **2004**، إلا أن المخاوف المتعلقة بالنظام لا زالت قائمة حتى اليوم.[218] ولا زالت تحاول روسيا اختراق أنظمة دول البلطيق التي يواجه عدد متزايد من ساستها خطر الانجراف وراء الرشاوى والمراوغات التي تحرص الهيئات الروسية غير الشفافة إلى تقديمها.[219]

"... عملت روسيا على تنمية الشبكات الحزبية الغامضة حول المنطقة بهدف ترك تأثير وتوجيه عملية اتخاذ القرارات... [إنها] تسعى إلى فرض نفوذها على... المؤسسات الحكومية الهامة والهيئات والاقتصاد، كما تستخدم هذا النفوذ في تشكيل السياسات والقرارات المحلية. فالفساد هو المحرّك الذي يدور النظام حوله، حيث يركّز على استغلال الموارد بغرض توسيع شبكات النفوذ الروسي."[220]
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2016

وبسبب الاعتماد المتزايد لأهم القطاعات الروسية الحكومية على الشركات التابعة للحكومات الروسية إلى جانب محاولات التحكم في الأحزاب السياسية والسياسيين بمنافع مالية، تتدعم قدرة روسيا على إرغام العديد من الدول على خدمة مصالحها. وتقوم هذه المصالح على محورين. فهي من ناحية موجهة للخارج من أجل توسيع نطاق النفوذ الروسي. ولكن إذا نظرنا في العمق، فسنجد أن هدفها في الواقع داخلي، فهي تسعى إلى تشكيل بيئة دولية تساعد على الحفاظ على نظام الحكم المحلي القائم على شبكات الفساد.[221] وقد أصبح هذا الهدف أكثر إلحاحا بعد انتشار "الثورات الملوّنة" في أوروبا الشرقية والقوقاز. وشكّلت التغييرات الداخلية السياسية التي تزامنت مع طموحات كلٍ من الاتحاد الأوروبي والناتو، تهديداً للنظام السياسي الأوتوقراطي عبر توفير بديل للنظام المهيمن على المنطقة. ودفاعاً عن ذلك النظام، قام أعضاء النخبة الروسية بتوظيف استراتيجية خماسية تقوم على: تحصين النظام الداخلي بالقضاء على المجموعات المناصرة للديمقراطية، وتدعيم الأنظمة الاستبدادية الأخرى، مثل النظام القائم في بيلاروس، وتنسيق ردود الفعل بمساعدة الدول الاستبدادية الأخرى، خاصةً أعضاء منظمة شانغهاي للتنسيق، ومحاولة التقليل من شأن التغيرات الحاصلة من خلال خطاب عدائي، وإحباط الثورات، خاصة تلك التي وقعت في جورجيا وأوكرانيا.[222]

إفساد الثورة: روسيا وأوكرانيا والغاز

قامت روسيا بتفعيل هذه الاستراتيجية المذكورة أعلاه عقب اندلاع الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام **2004**، والتي شهدت خلع الحلفاء الروسيين من مناصبهم السياسية الرئاسية واستبدالهم بساسةٍ مناصرين لأوروبا. وبطبيعة الحال، عانت أكرانيا من مشكلة الفساد المستفحل؛ حيث تقدّر قيمة التدفّقات المالية غير الشرعية المختلسة من أموال الدولة بين عامي **2004** و**2013** بـ**116** مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل **64**% من قيمة إجمالي الناتج المحلي لعام **2013**.[223] ويوجد احتمال كبير بأن هناك رابطا بين هذه التدفقات المالية ونشاطات الكريملين التي استغلّت تبعية أوكرانيا في مجال الطاقة وفساد الساسة لممارسة الضغط على سياسات الدولة واختياراتها الاقتصادية والسياسية خلال فترة معينة.

"... خلال العقد الماضي تقريبًا، استخدمت روسيا سلاحًا آخر من أسلحة سياستها الخارجية. حيث أنها تلجأ إلى الفساد كأداة لإخضاع أوكرانيا واستمرار ضعفها وتبعيتها. وعليه، السبيل إلى القضاء على الفساد هو أن تسعوا إلى تنفيذ هذه الإصلاحات. فالموضوع هنا لا يتعلق بالحوكمة الرشيدة فحسب، بل بحماية وجودكم. فأمنكم الوطني هو الذي على المحك."[224]

جو بيدين
نائب رئيس الولايات المتحدة سابقًا

تختلط الأسباب وراء سعي وإصرار روسيا في عام 2004 وفي الفترة الأخيرة على منع استقلالية أوكرانيا وتمكينها. وتجمع الروابط التاريخية بين الهوية الوطنية الروسية وأوكرانيا، ونجد العديد من المرافق العسكرية داخل الأراضي الأوكرانية مما أعطى انطباعا للنخبة الروسية بأن استقلالية الدولة الأوكرانية أمر مؤقت و"غير طبيعي".[225] إلا أن نجاح أوكرانيا في الانتقال إلى نظام حكم ديموقراطي والأخذ بالتوجيهات الأوروبية والصادرة من الناتو شكل خطراً محدقاً لروسيا؛ حيث كان سيدلّ ذلك على إمكانية تطبيق نظام سياسي مختلف وبالتالي تهديد صلاحية الأوتوقراطية الروسية.

"سوف يتسبب نجاح أوكرانيا واستقلاليتها في قمع إمبراطورية بوتين ورؤيته. ففي نجاحنا انهيار دكتاتوريته."[226]

أوليه راييباشوك
مدير كادر خدمة الرئيس فيكتور يوشتشينكو سابقًا

لم يكن من الصعب استغلال الغاز لابتزاز أوكرانيا عقب الثورة البرتقالية. وبالرغم من قيام أوكرانيا بإنتاج نسبة ما من الغاز الطبيعي، إلا أنّ 60% من استهلاكها للغاز في نهاية التسعينات كان مستوردا من روسيا.[227] فقد كانت أوكرانيا من أهم العملاء المستوردين للغاز من شركة غازبروم في تركمانستان التي قامت بتصدير ما يقرب 40 مليار متر مكعب من الغاز إليها سنويًا. كما لعبت أوكرانيا دوراً بصفتها ممراً للغاز المصدّر من تركمانستان إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث شكّلت أوكرانيا محطة عبور لما يقارب 25% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز في بدايات القرن الواحد والعشرين.[228]

وفور تربّع يوشتشينكو على عرش السلطة، كان الغاز على قائمة الأولويات. فبعد عزل مؤيد روسيا، ليونيد كوشما، في عام 2005، تحوّل الكريملين فجأة من ما سمّاه جايمس شير بنموذج تسعيري يستند على المساعدات المالية والولاء، إلى نموذج مبني على التهديد والسطوة.[229] فقد شهد "طلب" غازبروم ارتفاعاً بالغاً في السعر لقاء استمرار التزويد: حيث تضاعف سعر المتر المكعب من الغاز من مبلغ 50 دولار أمريكي إلى 230 دولار أمريكي، أي ما يفوق أربعة أضعاف السعر الأولي. وادّعى الطرف الروسي بأن هذه فقط محاولة لبيع الغاز بسعرٍ مناسب للسوق، ولكن فسّر المعقّبون هذه البادرة على أنها محاولة لممارسة الضغط السياسي؛ لأن أوكرانيا غير قادرة على تلبية هذا الطلب، على الأقل على المدى القصير.[230]

ووجد أوليه رايباتشوك، المدير الجديد لمكتب الرئيس يوشتشينكو، نفسه في خضم المفاوضات مع روسيا. وها هو يعيد التفكير بتلك الأيام بذهول تام. لم تتم التجارة الروسية الأوكرانية بين الشركتين الحكوميتين، غازبروم الروسية ونافتوغاز الأوكرانية- بشكلٍ مباشر على النحو المتوقع، بل عن طريق شركة روسأوكرإنيرجو كوسيط بينها.[231] وقد بدا القناع الذي اختبأت خلفه شركة روسأوكرإنيرجو محيراً بالنسبة لرايباتشوك: حيث كانت الشركة مؤسسة على الشراكة بالتساوي، أي بنسبة 50/50، إلا أن غازبروم كانت الممثل الروسي القوي ليقابلها الجانب الأوكراني بفردين ضعيفيْ النفوذ في مجال الأعمال تمكنا بطريقةٍ ما من شراء الغاز من غازبروم بقيمة أقل من ما دفعته غازبروم لقاءه أولياً.[232] وتمّ تسجيل الشركة في سويسرا، وقد كانت الشركة النمساوية سينتراغاز إيه جي ممثلًا للجانب الأوكراني من الشراكة، إضافةً إلى كونها فرعا من استثمارات رايفيسين نيابةً عن بعض رجال الأعمال الأوكرانيين الذين يفضلون إخفاء هوياتهم الحقيقية.[233] وقد اتضح فيما بعد أن رجل الأعمال الأوكراني دميترو فيرتاش كان من المشاركين في ملكية روسأوكرإنيرجو، وذلك بصفته من أصحاب العلاقات طويلة الأمد في مجال أعمال الغاز الأوكرانية التي يغلب عليها الغموض. كما كان فيرتاش مشتبهاً بإقامة علاقات وطيدة مع سيميون موغيليفيتش، أحد المدرجين منذ زمن بعيد في قائمة مكتب التحقيق الفيدرالي لأخطر المطلوبين للعدالة.[234]

وانذهل رايباتشوك من قدرة فردين مجهولين من التوصل إلى تسوية مع غازبروم لشراء الغاز بقيمة أقل من سعر التكلفة الذي دفعته الشركة ذاتها، وتوصل لاحقاً إلى أن الشركة المستحدثة كانت وسيلة لتمويل الساسة الأوكرانيين والحملات ودفع الرشاوى لا غير. وكانت المشاركة الأولى لرايباتشوك في المفاوضات مع موسكو - بما فيها المحادثات مع مدير مكتب بوتين ودميتري ميدفيديف، رئيس المجلس الاستشاري لشركة غازبروم - بقيمة 2 مليار دولار أمريكي مقدّمة لتمويل الحملات السياسية التي أقامها يوشتشينكو. وقد نصح رايباتشوك الرئيس يوشتشينكو بعدم توقيع الصفقة، إلا أن أزمة الغاز كانت قد حلّت في يناير/كانون الثاني 2006، مما منح روسأوكرإنيرجو دوراً قيادياً في تجارة الغاز الروسية الأوكرانية. ووفقاً لرايباتشوك، فقد أبرم يوشتشينكو صفقة سابقةً مع فيرتاش، والذي كان على صلة بأخيه.[235]

وتبيّن رواية رايباتشوك قوة الشبكات الفاسدة وسهولة انخراط الأفراد من أصحاب التأثير فيها. فقد استعانت روسيا بآلية إصدار السندات التي تدفع إلى حاملها، مما يمكن الجهات الروسية من استقطاب السياسيين إلى الشبكات الفاسدة. واستخدمت السندات التي تدفع إلى حاملها في تحويل الرشاوى أو المساهمات المدفوعة إلى الحملات السياسية، مع تأكد متلقّي المبالغ من بقاء الحصص مجهولة الملكية. ولكن في وقتٍ لاحق، تمكّن أصحاب المصالح من التعرّف على هويات وأسماء متلقّي الدفعات، مما خلق نظامًا من الابتزاز السياسي.[236]

قلت ليوشتشينكو: "بتّ أعرف الآن كيف يفسدون دولة بأكملها".[237]
أوليه راييباشوك

العيش على الدخان - الغاز وانهيار الدولة

سمحت شركة التصدير الروسية الأوكرانية وسابقاتها في تجارة الغاز للحكومة الروسية بشراء ولاء القيادة الأوكرانية، علماً بعدم تلقي هذه الخطوة أي معارضةٍ من شريحة كبيرة في المجتمع الأوكراني.[238] وبعد مساهمة الثورة البرتقالية في عزل عدد من أعضاء النخبة الفاسدة في عام **2005**، كانت الشبكات المنشأة تحسباً لانقطاع التزويد بالغاز متمكّنة وذات قوة كافية تجعلها عصية على المستجدّين. وحثّ أعضاء حكومة الأقليّة رايباتشوك على لعب دوره بشكلٍ فاعل والالتزام مشيرين عليه بالتعاون مع الجانب الروسي وعقد صفقة معه، وكان ذلك قبيل استلام يوشتشينكو لمنصبه. وترددت عبارة "يجب أن تنجح الخطة" على مسامعه مرارًا. فقد كانت فرصة التمتع بحصة من أرباح عائدات شركة التصدير الروسية الأوكرانية هي "الفرصة التاريخية" و"فرصة العمر" بالنسبة لرايباتشوك، كما أعلمه أعضاء حكومة الأقلية. وقامت وسائل التواصل التابعة للسفارة الأمريكية عبر ويكيليكس، بإعطاء صورة عن شركة روسأوكرإنيرجو كمصدرٍ لجني الأموال من أجل ما أسمته بـ"الثلاثي الحديدي"، إشارةً إلى رجال الأعمال والساسة الفاسدين وعصابات الجريمة المنظمة.[239]

لا بدّ أن العديد من المتابعين الخارجيين أو الناخبين المحليين قد استمعوا إلى خطابات أحد القادة المقنعين في حديثه عن الحفاظ على نظافة حكومته برغم فساد النظام؛ ولعلّهم قد تساءلوا عن مدى صحة هذه الادّعاءات. وقد يكون هذا السؤال صعب الإجابة عندما يتعلّق الأمر بيوشتشينكو. فقد نشأت شركة روسأوكرإينرجو وشركات أخرى من أجل تسريب الفساد إلى الحكومة الأوكرانية بغض النظر عن هوية هؤلاء المفسدين. وفيما يتعلق بوضعية يوشتشينكو فإنها كانت محتومة إلى حد ما. فصفقة الغاز التي أوقفها كانت في خضم الشتاء الأوكراني، مما شكل خطراً حقيقياً وملموساً ناجم عن نقص احتياطي الدولة من الغاز في حال عدم الموافقة على شروط غازبروم. إنّ ممارسة الضغط على رايباتشوك والتأثيرعلى دميترو فيرتاش وقدرة الكريملين على ممارسة الضغوطات عبر قطع تزويد الغاز تثبت وجود نظام متمكّن قادر على أن يوقع المزيد من الأطراف في شباكه، إن لم يكونوا قد انضموا إليه مسبقاً. وتقبع وراء هذه الصفقة وغيرها شبكة من المصالح التي تخدم عدة أطراف، من الأجهزة الأمنية إلى أعضاء حكومات الأقليّة والعديد من المسؤولين والإعلاميين ورجال الكنيسة، وجميعها تعمل على كلا جانبي الحدود الأوكرانية. وتبدو العملية بأكملها شبيهةً بالجريمة المنظمة؛ فالأجهزة الأمنية الروسية بمثابة الشركات، بينما تحتفظ موسكو بالملفات القديمة للاستخبارات السوفييتية التي تحتوي على سجلات سوابق النخبة الأوكرانية.[240]

ومع وجود هذه الشبكة، أصبح تركيز نظام الحوافز منصباً على الفساد الجماعي واسع النطاق، بدلًا من التركيز على النزاهة. حيث تتحكم هذه الشبكات بأهم المفاتيح كونها مدعومة بالمال ومن الأجهزة الأمنية وتخضع لتوجيهات الكريملين ويسهل عملها أنظمة الحوكمة الهشّة، كما تستمد قوتها من أساليب الجريمة المنظمة. ومقاومة هذه الشبكة في غاية الصعوبة والخطورة، وسيلقى من يحاول ذلك تهديدات حقيقية بلا شك. وتعليقًا على حادثة محاولة تسميم فيكتور يوشتشينكو في عام **2004**، قال: "يواجه كل سياسي في هذه الدولة والدول المجاورة هذا النوع من الخطر فور محاولة التحاور مع الغرب... وقد حدثت واقعة التسميم هذه لمجرّد أنني حاولت اتخاذ بعض الخطوات للتقرّب من الاتحاد الأوروبي. فلدينا دولة مجاورة لا ترغب في حدوث هذا."[241]

وقد لا يكون التركيز على دور واختيارات القادة السياسيين مثل يوشتشينكو ذا أهمية على الإطلاق. فإنّ هيكلية النفوذ الذي تمكّن الكريملين من فرضه على أوكرانيا في أوسع من ذلك بكثير وفي خدمة المصالح الروسية إلى أقصى حدٍ ممكن. وعلى مدار سنواتٍ عديدة، لم يكن التساؤل المطروح في هذا البلد الذي أنهكه الفساد حول ما إذا كان أي رئيس أكراني فاسدا أم لا على ضوء النفوذ الروسي، وإنّما عن هوية الفرد الفاسد أصلا الذي ستختار روسيا منحه السلطة.

الثورة؛ المحاولة الثانية: الفساد في أوكرانيا بعد ثورة الميدان

لقد كان التأثير الروسي على الأمن الوطني في أوكرانيا عظيمًا لدرجةٍ منعت حكوماتها المتلاحقة من تحديد أهداف المصلحة الوطنية الأوكرانية والسعي نحوها. وفي عام 2014، قام المحتجون في مظاهرات "الميدان الأوروبي" بالتظاهر ضد النفوذ الروسي والفساد الحكومي والكساد والفقروقد لجأت روسيا إلى العنف لحلّ هذه القضية. وواجهت قوات الأمن الأوكرانية صعوبةً بالغةً في التصدّي للتحركات الانقسامية المناصرة للطرف الروسي، وهذه القوات ذاتها قد طالها الفساد من خلال التلاعب بعمليات التجنيد والمعدات العسكرية.[242] كما شهدت جهود قوات مكافحة الفساد الأوكرانية التي شرعت حكومات ما بعد الثورة في بذلها، عراقيل وعقبات قلّلت من تأثيرها العام.[243] ولكن هذا لا يمنع أنها أحرزت بعض التقدم. وتمكّنت أوكرانيا وأوروبا من تخفيف اعتمادها على الغاز الروسي، وستستمر في ذلك عبر توظيف سياسات فاعلة مستقبلًا.[244] وهذا ليس بالإنجاز الهيّن؛ حيث قاد الفساد المتفشّي في قطاع الطاقة إلى خدمة المصالح بشكلٍ كبير، مما جعل الإصلاح أمرًا شبه مستحيل وقتها.

لعلّ العديد سيستخفّ بإصرار روسيا على الإمساك بزمام الأمور في كييف كما استخفّ الكريملين بقدرة أوكرانيا على مواجهة الفساد. ولعل التهديد الأكبر للأمن والسيادة الأوكرانية على المدى الطويل ليس في منطقة دونباس، إنّما في شبكة المحسوبية الروسية المتشابكة والمتّصلة. ولا زال بعض أعضاء حكومات الأقلية مثل أ ودميترو فيرتاش، الذي يجري حاليا العمل على ترحيله إلى الولايات المتحدة، يدّعون أن لهم نفوذا في النظام السياسي الأوكراني؛ حيث أنهم يتبجحون بلعبهم دورا أساسيا في 'تعيين' الرئيس بيترو بوروشينكو وفيتالي كليتسكو كعمدةٍ لكييف.[245] ويبقى ضعف المؤسسات وجشع الأفراد والنفوذ الروسي الذي يبث سموم الفساد ساريا إلى اليوم، مما يهدد المساعي الهشة لتعافي البلاد وتنميتها ووحدة أراضيها.

التأثير العالمي: شبكات فساد تتعدّى نطاق الاتحاد السوفيتي السابق

يمتدّ تأثير الأنظمة الاستبدادية والكليبتوقراطية إلى أبعد من مجرّد الدول ذات الهيكلة الهشّة والقابلية العالية للفساد. فقد أصبح حكّام البلدان الكليبتوقراطية من أصحاب الشأن في الدول الغربية، وذلك بفضل التحويلات المالية غير المشروعة والثروات المخفية. فعلى سبيل المثال، تبرّع دميترو فيرتاش بمبلغ قدره 6 ملايين جنيه استرليني لجامعة كامبريدج، بغرض إنشاء مركز متخصّص في الدراسات الأوكرانية، كما قدّمت شركة مقرّها المملكة المتحدة وذات علاقة بفيرتاش تبرّعًا بقيمة 57000 جنيه استرليني إلى حزب المحافظين البريطاني (عام 2008)، بما فيها 20000 جنيه استرليني مقدّمة إلى ممثل وزارة الأمن في حكومة الظل آنذاك.[246]

وعلى إثر رفض البنوك الفرنسية منح قروض لحزب الجبهة الوطنية الفرنسي بسبب خلفيته العنصرية، تلقى نفس الحزب دعمًا بقيمة **11** مليون جنيه استرليني مقدّمة من قبل البنك التشيكي الروسي (First Czech-Russian Bank) ، والذي تربطه علاقة بالكريملين.[247] ولعلّ الأهم في كل هذا، أن طريقة سير الأعمال بالتعاون مع النخبة الروسية يقوض القواعد السياسية للشفافية والمساءلة. وأخفقت العديد من المنظمات المالية الكبرى، ولا تزال، في تقصي العمليات المشبوهة لغسيل الأموال وغيرها، وتكاد تتغاضى عن قوانين الملكية النفعية، سامحة بذلك بأن تتسرب مبالغ مالية ضخمة عبرالأنظمة المالية على يد أطراف مجهولة الهوية.

وكشف تحقيق عن عملية مالية كبرى تسمى بـ"مغسلة الأموال العالمية" عن تسريب مبلغ مالي يتراوح بين **20** و**80** مليار جنيه استرليني إلى خارج روسيا، بين عامي **2010** و**2014**، وذلك عبر الاستعانة بشركات وهمية والانتفاع من فشل العديد من البنوك في تتبع عمليات التحويل المشبوهة.[248] ويلجأ أفراد النخبة الاستبدادية والكليبتوقراطية إلى استخدام هذه الوسائط الخفية التي كشفت وثائق بنما عن نطاقها، لا لتغطية ثرواتهم المكتسبة بطرقٍ غير شرعية فحسب، بل لتصديرهذا الأسلوب المتبع في إدارة الأعمال. وفي غياب مقاومة حقيقية لهذه الممارسات، فإنها ستساهم في إضعاف مؤسسات الدول الأخرى وقوانينها، سواءً كانت هذه الممارسات غير قانونية (مثل الرشاوى والاختراق والتهرب الضريبي) أو ممارسات غير أخلاقية (مثل التهرب من الضريبة عبر إنشاء حسابات خارج البلاد).[249]

"نقص الشفافية وإخفاء أسماء المنتفعين واللجوء إلى استخدام أسماء شركات خارجية، إلى جانب الطبيعة السرية للعقود التي توقّعها غازبروم مع عملائها، كلها ممارسات لا تلقى ترحيبا من الاتحاد الأوروبي."[250]
رومان كوبتشينسكي
مدير شركة راديو ليبيرتي في أوكرانيا

وقامت الشبكات الفاسدة التي تعمل في روسيا بدمج الإثراء الشخصي بالفساد كاستراتيجية لإضعاف الدول الأخرى التي ترى روسيا إمكانية فرض سيطرتها عليها، وذلك بمنعها من التواصل أو التعاون مع كلٍ من الاتحاد الأوروبي أو الناتو.

بالرغم من نجاح هذه الاستراتيجية وحفاظ النخبة الروسية على التأثير الروسي في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد السوفيتي سابقًا، إلا أن لها مخاطر داخلية وخارجية جمّة. فداخل روسيا، أدى تحديد المصالح الوطنية من قبل نخبة ضيقة واحتكار الثروات من قبل أقلية صغرى، حيث يملك **111** فردًا ما يقارب **19**% من ثروة الدولة، بينما تتحكم **10**% من مرفهّي المجتمع بما يقارب **85**% من الثروة، إلى انخفاض دخل معظم الأسر في البلاد، حيث يقدّر متوسط الدخل للعام **2015** بما قيمته **2360** دولار أمريكي لا غير.[251] وبالتالي، وكما ذكر في الأقسام السابقة من هذا التقرير، فإنّه يرجح أن يكون الحكم الكليبتوقراطي بهذا الحجم عرضة لعدم الاستقرار وللثورات الداخلية على ضوء تفاقم حالة الاحتقان الشعبي. كما أنّ ترسيخ الفقر والخمول والفساد والحرمان من الحقوق في الدول المجاورة يشكل استراتيجية خطيرةً: حيث أنها قد تنمّي الكراهية والحقد الذي من شأنه أن يخلق في المنطقة حالةً من عدم الاستقرار والعدوان الموجّه نحو الروس.

إلا أنه من الجدير بالذكر دور الغرب في إنجاح المخطّطات الروسية؛ حيث لم تكن لتنجح لولا اللامبالاة التي أبداها الغرب وفشله في سدّ الثغرات التي سمحت بدورها بتسلّل الفساد واللاشفافية الروسية. فقد ساهمت هذه الثغرات على المدى البعيد بتجريد أهم المؤسسات الدولية الغربية من قوتها، بما فيها أجهزة الشرطة والأنظمة العدلية.[252]

تقديم الدعم في غير محلّه: ممثّلون فاسدون يتلقّون دعماً دولياً

ساهمت كلّ من الأحكام الخاطئة والإهمال في تقديم التسهيلات والتغافل في زيادة نسب السرقة الحكومية ونهب الموارد، ذلك إلى جانب الدعم الموجّه من المجتمع الدولي نحو أصحاب السلطة من الفاسدين ذوي التأثير في تحقيق الأهداف الأمنية قصيرة المدى. ويعتمد الممثّلون الفاسدون على الشبكات المالية لإخفاء النتاجات المالية الصادرة عن عمليات الفساد العظمى، كما يستندون في بعض الأحيان إلى الدعم الدولي لدفع تكاليف الخدمات العمومية الأساسية، بينما تستحوذ على نصيب الأسد من الموارد الوطنية لحساباتهم الشخصية. وفي الدول الهشة والتي تشهد نزاعات، ترجح الكفة إلى أصحاب السلطة ممّن يتلقّون الدعم السياسي الذي يمكّنهم بدوره من إنشاء شبكات مساعدة وجني الأرباح المجزية. أمّا في الدول التي تعاني من نسبٍ عاليةٍ من الفساد، يعاني قطاعا التجارة والاستثمار الدوليين من العديد من الصعوبات: قد يبدو التعاقد مع الممثّلين المحليّين الاختيار الأمثل للرفع من المستوى الاقتصادي، إلا أن مشاركة النخبة الحاكمة في التعاقدات الضخمة والمغرية من شأنها أن تمكّنها من إحكام قبضتها على هيكلية الدولة وتمنحها حريةً أكبر في الاستيلاء على الموارد.

إلا أن للمجتمع الدولي دورًا لا يستهان به في تحسين الأوضاع الحالية؛ حيث تمّكن من المساعدة في حلّ الشبكات الفاسدة والتحقيق في شأن أفراد رفيعي المستوى، وذلك من خلال دعم اللجنة العالمية لمحاربة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (CICIG). وفي هذه الحالة، قدّم المجتمع المحلي دعمه إلى مستحقّيه كما أبدى قوة تحمل طويلة الأمد واستعدادًا لتقديم الدعم برغم غياب النتائج الفورية.

إعداد القيادة الحربية: تزاحم الأولويات في أفغانستان

تجسّد البعثة الدولية إلى أفغانستان ما بعد العام **2001** عواقب الفشل في وضع التصدي لشبكات الفساد والمحسوبية الإجرامية على رأس قائمة الأولويات. وعملت اتفاقية بون التي أُبرمت عام **2001** إلى وضع هيكلية لدولة أفغانستان ما بعد عهد طالبان، حيث منحت العديد من القادة الحربيين السابقين (معظمهم من ذوي السوابق في الاعتداء على حقوق الإنسان) مناصب قيادية كحكّام للمحافظات أو وزراء في الحكومة. كما قادت كلّ من الحتميات المتنافسة والاعتبارات الأمنية المباشرة وتجاهل نمو شبكات الفساد إلى إنشاء شبكات محسوبية إجرامية قوية وعنيفة عملت على تقويض جهود إرساء الاستقرار.

وفي قندهار، استغلّ غول آغا شيرزاي سلطته كحاكم لإحدى المقاطعات وكحليف معتبر للولايات المتحدة لبناء إمبراطوريته الاقتصادية والسياسية الخاصة. ولعب شيرزاي دورًا هامًا في تسهيل دخول القوات الأمريكية إلى قندهار، وبالتالي اعتُبر مكسبا لقدرته على توفير الأمن - بصرف النظر عن سوابقه – ويشمل ذلك أمن القواعد الأمريكية. وقد كان عقد صفقة الشراكة مع شيرزاي جزءًا من مخطط أوسع رسمته الولايات المتحدة؛ حيث أنّ إخفاء الآثار والأولوية في تتبع ما تبقى من تنظيمي القاعدة وطالبان جعلا من القادة الأفغان شركاء لا يقدّرون بثمن، وذلك بفضل وقوع الميليشيا والنفوذ المحلية تحت سلطتهم.[253]

تلقّى شيرزاي وأعوانه، وعددهم حوالي **1500** فردًا، الدعم والأموال الطائلة. وقد أفاد أحد الضباط في جيش شيرزاي قائلا:"أحضرنا معنا سيارة تحمل أوراقا نقدية... كانت سيارة لاند كروزر مليئة بالمال"[254] إلا أن الولايات المتحدة لم تمنح شيرزاي المال والأسلحة الضرورية لإرساء السلام على الفور فحسب، بل منحته أسس تشكيل شبكة محسوبية جديدة.[255] وفي مرحلة تسودها الاضطرابات، تمكّن شيرزاي من إحكام قبضته على قندهار بفضل العلاقات التي أقامها مع الولايات المتحدة. وعند انسحاب أفراد طالبان، قاموا بتسليم قيادة المدينة إلى حامد كارزاي ومولى نقيب الله الذي يعدّ من قادة القبائل المرموقين. إلا أن الدعم الأمريكي مكّن شيرزاي من معارضة هذه الترتيبات، مما دفع مولى نقيب الله إلى التراجع عن موقفه وتسليم المدينة خوفًا من الدعم الذي كان يتلقاه شيرزاي.[256] كما تمتع شيرزاي بدعمٍ علني من أطراف ذات نفوذ واسع وما أتاحته له ولشبكة المحسوبية التي كونها من موارد.[257]

إذا حللنا الأمر من منطلق التعاطف، قد تبدو النتيجة متوقعة وبديهية في خضم الحرب. إلا أنّ غول آغا شيرزاي أصبح أكثر من مجرّد بوابة عبور لقوات الولايات المتحدة إلى قندهار. فقد جعلت منه الطرف الأساسي لبناء أكبر قاعدة عسكرية في أفغانستان وتزويدها وحمايتها. كما استغلّ حاجة القوات الدولية إلى مرافق عاملةٍ، فأخذ يبيع الحصى المستخدم في ترميم شوارع قندهار بسعرٍ يصل إلى **10** أضعاف سعر السوق.[258]كما عمل شيرزاي على توفير اليد العاملة مع أخذ عمولة، مما مكّنه من أن يصبح وسيط التوظيف الأول في قندهار.[259]

وحرصاً على الحفاظ على منصبه الرفيع وثمرة علاقاته وعقوده المجزية مع الولايات المتحدة، سعى شيرزاي إلى طرق أخرى يقدم بها الخدمات التي تحتاجها القوات الأمريكية: أي معلومات استخباراتية عن طالبان. إلا أن طالبان كانت قد أجبرت على التراجع حتى الحدود التي تفصلها عن باكستان في عام **2002**. فاستغلّ غول آغا شيرزاي هذه الفرصة ليشكّل جيشًا داخليًا في قندهار، ليتمكن من مجاراة الخصوم المحتملين وليستخدم الحصانة الممنوحة له من قبل الولايات المتحدة في ابتزاز الشعب.[260] ويروي أناند جوبال قصة خبّاز قد تعرّض بشكلٍ متكرر للحبس والاستجواب من قبل القوات الأمريكية في قندهار، قبل أن يتم تحويله إلى فريق التحقيق التابع لشيرزاي. إلا أن هذا الرجل لم يكن يخطّط ليهاجم القوات الأمريكية؛ في الواقع، كانت قوات شيرزاي تقوم بابتزاز عائلته لتقديم الرشاوى لقاء إطلاق سراحه.[261] وكان التحقيق هو الحجة التي ابتدعها شيرزاي لإلقاء القبض على العديد من الأفغان، رغم إثبات عدم وجود أي صلة بينهم وبين الجماعات الثورية أو الإرهابية. وتعليقًا على غارة واعتقالات متعلقة بها في عام **2002**، قال متحدّث أمريكي: "لسنا نعلم هوية من بحوزتنا، إلا أننا نأمل أن نكون قد اعتقلنا أحد قادة طالبان أو على الأقل بعض أعضاء التنظيم..."[262]

وشوّهت العلاقات مع القادة الحربيين مثل شيرزاي سمعة القوات الدولية بشكلٍ عام، حيث أصبحت مرتبطةً بالفساد والابتزاز وزعزعة الأمن.[263] وأججت سلوكيات القوات الأمنية الفاسدة الكراهية ودعم المتمرّدين، حيث كان تركيز هذه القوات منصبًا على الابتزاز والمغالاة في العقود والاستيلاء على الأراضي والأملاك بدلًا من نشر الأمن. ولأن هذه الشبكات تعمل خارج نطاق القانون وعلى تقويض الدولة الأفغانية الناشئة، ساهمت في نشر التمرّد والغضب وقللت من شأن المؤسسات الحكومية التي كان يأمل المجتمع الدولي تشكيلها.

تصديق فكرة أن قطاع الدفاع قطاع استثنائي: المجتمع الدولي والقوات العسكرية الفاسدة

يبدو أن المجتمع التنموي يميل إلى التراجع عندما يتعلّق الأمر بالقوات العسكرية الفاسدة. لعلّ ذلك نتيجة للترابط بين القطاع والأمن الوطني، أو الاعتقاد بالطابع الاستثنائي للروابط العسكرية مما يجعله يخضع لقواعد مختلفة أو تتجاوز صلاحيات المجتمع التنموي، أو لعلّ بعض الاعتبارات الأخرى أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، لم تظهر مساع دولية جادة لتغير القوات الأمنية المستبدّة في جمهورية الكونغو الديموقراطية من ممارساتها. ولا زالت البعثة الأممية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديموقراطية هي البعثة الدولية الأكبر على الإطلاق، حيث تصل ميزانية نفقاتها السنوية إلى 1.5 مليار دولار أمريكي إلى جانب ما يقرب 20000 جنديًا. إلا أن إصلاحات القطاع الأمني لم تكن على رأس أولوياتها، ولم تكن ناجحة على النحو المتوقع؛ حيث خصّص 1% فقط من المساعدات التنموية الرسمية المقدّمة إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية لإصلاح النظام الأمني بين عامي 2006 و2010.[264] ومن الجيّد أن وحدات FADRC قد تلقت التعليمات الأساسية المتعلّقة بحقوق الإنسان وواجباتها إزاء المدنيين، إلا أن الجهود العملية في تعزيز النزاهة كانت تطبّق من منظور ضيق لا يعنى بترسيخ التغييرات المؤسسية على المدى الطويل.[265]

وفي حالات أخرى، تلقت مؤسسات عسكرية مشبوهة دعما هائلا من الأوساط الدولية. وخير مثال على ذلك، الدعم الذي وُجه خطأ إلى القوات المسلحة المصرية. كما ذكرآنفا، هدم الجيش جميع آمال الشعب المصري في إنشاء عقد اجتماعي جديد عقب احتجاجات الربيع العربي. وكان ذلك بمساهمة المجتمع الدولي، التي وإن كانت ضمنية، لعبت دورا هاما. وقد ساعدت الشرعية الدولية الممنوحة عبر المساعدات الأمنية القيّمة والتدريبات المشتركة على ترسيخ القبضة الاقتصادية والسياسية للقوات المصلحة المصرية.

بدايةً، قامت الولايات المتحدة بتعليق توصيل أنظمة الأسلحة الرئيسية (بما فيها مقاتلات F16 وطائرات هليكوبتر أباتشي والصواريخ والدبابات) بعد الانقلاب المعارض للرئيس مرسي، إلا أنها قامت برفع التعليق في مارس 2015.[266] ووصلت مقاتلات F16 في أغسطس من نفس تلك السنة، حتى أن السفارة الأمريكية أعلنت عن ذلك عبر تويتر مستخدمةً شعار حملة الرئيس السيسي كرباطة هاشتاج.

وقد كانت الرسالة عادية، وفيها إشارة إلى استئناف المساعدات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة مجددًا.[267] أما في الفترة التي عقبت حكم مبارك، فقد امتنعت الأوساط الدولية عند تقديمها المساعدة والدعم المالي عن فرض أي ضغط من شأنه أن يكبح جماح القوات المسلحة أو يمنعها من إحكام قبضتها على الاقتصاد.

وقد دفع المصريون المدنيون الثمن غاليًا لقاء تحكم القوات المسلحة المصرية بالحياة السياسية المصرية وتنظيم الجيش العسكري للانقلاب. وقد أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن مقتل العديد من المدنيين أثناء احتجازهم؛ وقد صنّفت منظمة Freedom House مصر ضمن البلدان "غير الحرّة" وذلك بسبب الرقابة والاعتداءات على الصحفيين وتهميش الأحزاب المعارضة.[268]

"... فاقت مستويات القمع في عهد السيسي ما كانت عليه في عهد ناصر...، وهذا أمر يستدعي الاهتمام. في السنة الأولى التي تلت الانقلاب في عام 2013، بلغت حصيلة القتلى 2500 مدني و17000 جريح. وبحلول مارس 2015، كانت القوات الأمنية قد اعتقلت ما يزيد عن 40000 شخص أغلبهم يُشتبه في تأييدهم للإخوان المسلمين، إلى جانب العديد من الناشطين اليساريين والصحفيين وطلاب الجامعات. كما تزايد عدد حالات 'الاختفاء' في صفوف المصريين... ويروي أحد السجناء عن فترة اعتقاله في سجن العزولي، وهو سجن عسكري لا يتمكّن المدنيون من رؤيته: "ليست هنالك أي وثيقة تدلّ على وجودك هناك. فإنّ وافتك المنية في سجن العزولي، لن يعلم بذلك أحد".[269]

شادي حامد
معهد بروكينجز، 2015

كما تكبّدت القوات المسلّحة المصرية العديد من المنافسات الداخلية المستحدثة نتيجةً لانهماك القوات العسكرية التحكم باقتصاد البلد. ففي عهد كلٍ من مبارك ومرسي، كانت القوات العسكرية تكتلا للأعمال التجارية قائمًا بذاته بهدف التأثير على الحكومة. حاليًا، تتنافس العديد من مختلف التنظيمات العسكرية ضمن نطاق اكتتاباتهم التجارية. وعندما قام السيسي عام 2015 بإصلاح جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة، سُمح للمنظمة بالمشاركة في تطوير قطاع العقارات العسكرية بدلًا من الاكتفاء بالإشراف على بيعها.[270] وبالتالي، أصبح الجهاز من منافسي الشركات الأخرى المملوكة من قبل الجيش العسكري والهيئات الأخرى التابعة للقوات المسلحة المصرية التي سعت بدورها إلى الانخراط في مشاريع مشتركة.

ولعلّ الأهم من كل كذلك هو تشكيل الجيش العسكري لتكتل أكثر منه قوةً وطنية في الفترة اللاحقة للثورة المصرية، وبعد أن كان يتمتع بالتأييد الشعبي أصبح محطّ نفور شعبي.[271] وتشير المقابلات التي أجريت مع قادة المجتمع المدني والأكاديميين إلى تراجع ثقة االرأي العام في الجيش مقارنةً بأيام حكم مبارك؛ فقد شهد الموقف تحولًا من وصفه بالهيئة المحايدة إلى 'هيئة فاسدة أوتوقراطية.'[272] ورغم محاولات الجيش تحسين العلاقات عبر إقامة حملات العلاقات العامة، إلا أنها لم تحرز تقدما ملحوظا لاستعادة ثقة العامة.[273]

بإيجاز، فإنّ دعم الحكومة المصرية خيار مريب ولا شك. ومن شأن فقدان ثقة العامة وانصباب تركيز الجيش العسكري على مصالح الأعمال، إلى جانب الشعور السائد بالإحباط ونقص الفرص الاقتصادية المتاحة، أن يفاقم حالة انعدام الأمن في البلاد. وتواجه القوات المصرية المسلّحة صعوبات جمّة في مواجهة الاعتداءات المتكرّرة التي تشنها داعش على شبه جزيرة سيناء؛ فلم تبدِ عمليات التحكم بالحدود أو عمليات البحث والإنقاذ أو أنشطة مكافحة الإرهاب أي فعالية على الإطلاق،[274] مما يدفع ذلك المجتمع الدولي إلى تزويدها بالدعم المطلق. إلا أنّ المسبّب الحقيقي في تخلخل أمن مصر هو الفشل في تجذير الإصلاحات التي تضع المصلحة العامة في صلب المخطّطات الحكومية. وفي نهاية المطاف، سيشقّ الجيش العسكري المصري بفساده طريقًا نحو أزمةٍ أمنية يقع هو ضحيتها.

غواتيمالا: الرهان الناجح

خرجت غواتيمالا من حربها الأهلية في عام **1996** بجيش عسكري وقوات أمنية متمتعة بنطاق واسع من الإفلات من العقاب، وكان ذلك نتيجةً لجهود مكافحة الشغب التي تبنتها في الحرب طويلة الأمد، والتي اتّسمت بقلة اعتبار شؤون المدنيين. فقد تورّطت القوات الأمنية العسكرية التي كانت جزءًا من حملة مكافحة الشغب في البلاد في انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد كان القضاة غير قادرين على فرض العقوبات المناسبة بسبب نفص الكفاءة والموارد مما جعلهم سريعي التأثر بالرشاوى وقد أعفي الضباط العسكريون من الخضوع للمحاكمة في المحاكم المدنية، بينما رفضت المحاكم العسكرية التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. وبالتالي ساهم الإفلات من العقاب في انتشار السلوكات الإجرامية بين أعضاء الجيش، ومنها عمليات الخطف والقتل المأجور والتهريب وحيازة الأراضي بوجهٍ غير شرعي والنهب على نطاقات واسعة.[275] كما تغذّت الشبكات التي ظهرت أثناء الحرب على العلاقات القائمة وقلة العقوبات المفروضة على أصحاب السلوك الإجرامي لتصبح مجموعات إجرامية منظمة تمكّنت لاحقًا من التوسّع وفرض تأثيرها تبعًا لتفاقم النزاع وضعف المؤسسات الحكومية التي فتحت أمامها الباب واسعا للتصرف.[276]

واحتوت اتفاقية الالتزام بالجدول الزمني لاتفاقات السلام والامتثال له والتأكد منه (المعقودة في **29** ديسمبر **1996**) على أحكام تتعلق بتحسين نظام الحوكمة والحدّ من الفساد. وأقر فيها صراحة بأن الفساد يمثل تهديدا:

> "...إنّ انعدام التوازن الاجتماعي والاقتصادي والفقر والفقر المدقع والتمييز الاجتماعي والسياسي والفساد وغيرها الكثير، من أهم المخاطر والتهديدات المباشرة التي تواجه التعايش الديمقراطي والسلام الاجتماعي، وبالتالي التنظيمات الدستورية الديمقراطية."[277]

وعلى الرغم من شمولية الاتفاقيات إلا أن تنفيذها كان بطيئًا. حيث افتقرت الاتفاقيات إلى التفاصيل العملية وفشلت في تطوير آليات للتحقق من هذا التنفيذ. وأدّى ضعف الحكومة والمؤسسات المدنية وقلّة التوجيه إلى تمكن مجموعات النخبة من عرقلة المبادرات الإصلاحية والتعديلات الدستورية اللازمة للمضي قدمًا. ويشمل ذلك إرساء الديمقراطية وحقوق السكان الأصليين (وإمكانية الوصول إلى العدالة) والإصلاح القضائي وتطوير أساليب جمع الضرائب.[278] وبقيت السلطة بين يدي مجموعة صغيرة من أعضاء النخبة ممن حضروا المفاوضات، بينما استمرت القوات المسلّحة بفرض تأثيرها السياسي، إلى جانب حكومة ما بعد النزاع التي هيمنت عليها نفس الأحزاب المشاركة في الحكم أثناء فترة النزاع.[279]

واستنادًا إلى هذه الخلفية، تمكّنت مؤسسة مدعومة من قبل الأمم المتحدة التنسيق بين الصلاحيات الموسعة والدعم المحلي والخبرات والدعم الدوليين، من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (CICIG)، والتي تأسّست في عام **2006**. وانبثقت فكرة هذه اللجنة عن المجتمع الغواتيمالي المدني؛ حيث أُجبر المسؤولون على طلب تشكيل هيئة دولية لدعم النظام القضائي في البلاد من قبل الأمم المتحدة، وذلك نتيجةً للضغوطات المفروضة من قبل مجموعات المحافظة على

وفي عام **2006**، تمّ إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (CICIG) بصفتها هيئة مستقلّة دولية تحقيقية أنشئت بغرض دعم مكتب المدّعي العام والشرطة المدنية المحلية وغيرها من المؤسسات الحكومية أثناء إجراء التحقيقات في الجرائم المرتكبة من قبل أعضاء التشكيلات المحاربة غير المشروعة، وللمساعدة على حلّ هذه الجماعات.[280]

وعلى الرغم من أن ولاية اللجنة لا تقضي صراحة بتوليها أي نشاط لمناهضة الفساد ومكافحته، إلا أن المركز القانوني للمنظمة كان كافيًا ليسمح بإجراء التحقيقات في حالات الفساد على أعلى المستويات واستهداف الشبكات الفاسدة. وتشمل الإنجازات التحقيقية للجنة في النجاح في توجيه الاتهامات لأكثر من **160** مسؤول حكومي حالي أو سابق، بمن فيهم الرئيس السابق والحالي ونواب الرؤساء ووزراء الدفاع والشؤون الداخلية.[281] كما نجحت اللجنة في بناء قدرات الشرطة الغواتيمالية وجهاز الادعاء، بما في ذلك تعزيز القدرة على التعامل مع الأدلة وإسناد القضايا بناء على الأدلة المادية إضافةً إلى شهادات الشهود.[282]كما عملت على تشكيل 'جزر استنادية' من أعضاء الشرطة المدرّبين والمعتمدين، إلى جانب العديد من المحقّقين والمدّعين؛ حيث نجح فريق مكوّن من **10** مدّعين من حاملي الجنسية الغواتيمالية والعاملين في مكتب المدّعي العام في إثبات جدارتهم عبر حلّ لغز قضية كبرى وإلقاء القبض على العديد من المتورّطين.[283] كما طبّقت منهجية مشابهة في التعامل مع وحدات الشرطة التابعة للجنة، والتي ضمّت العديد من الضباط حديثي التخرج من الأكاديمية. كما سعت اللجنة إلى كسب الموافقة على سنّ تشريع يقضي بإنشاء محاكم مخصّصة في مدينة غواتيمالا بغرض زيادة أعضاء الجهاز الأمني والحدّ من فساد السلطات القضائية.[284] وقد كانت مهارات أعضاء CICIG ذات نفع في حشد الدعم العام ودعم المجتمع المدني لهذه المؤسسة، مما ساعد بشكلٍ غير مباشر على خلق رغبة سياسية في إحداث التغيير.[285] في المقابل، يبدو أن CICIG لم تنجح بعد في بدء عملية الإصلاح القضائية وتنمية القدرات التي تشد ساعد النظام القضائي في غواتيمالا، كما يبدو أن الإصلاحات في القطاع الأمني قد توقفت.[286]

ويعزى النجاح الذي لاقته اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا إلى سلطتها الدستورية والدعم الدولي الذي تتلقاه. حيث تستند اللجنة على الاتفاقية المنعقدة بين الأمم المتحدة والحكومة الغواتيمالية، والتي تمكّن لجنة CICIG من إجراء التحقيقات المستقلّة، بما فيها الاستعانة بالأدوات ذات الطابع العدواني، كالتنصت.[287] وقد واجهت اللجنة بعض المعارضات المبنية على الدفاع عن السيادة الوطنية، إلا أنها تلقت دعمًا من وزراء الحكومة وأعضاء مكتب المدّعي العام الغواتيمالي.[288] وبفضل الدعم الدولي طويل الأمد، تمكّنت اللجنة من تحقيق أكبر نجاحاتها على الإطلاق والذي وقع بعد **6** إلى **8** سنوات من تأسيس اللجنة، مما يؤكّد على أهمية التخطيط والتمّهل لفترات طويلة الأمد لإنجاح مثل هذه الهيئات.[289]وقد ترك الضغط والدعم الدولي تأثيرًا بالغًا في الحرص على تجديد الولاية وكفاية الموارد ومنح اللجنة السيطرة الحكومية التي تحتاجها.[290] وتشكّل CICIG مثالًا على خدمات التحقيق الفاعلة والادعاء الناجح، رغم العقبات والقيود التي واجهتها، مما يثبت إمكانية تحقيق العدالة والإصلاح الأمني في الدول الهشّة والضعيفة ما بعد مرحلة النزاع، كما يجب دعم هذه الجهود من قبل المجتمع الدولي.

الإهمال الدولي: تدفقات مالية صادرة من الدول النامية

تشكّل التدفقات المالية الدولية غير المشروعة مفتاحًا لانتشار الفساد على نطاق واسع، مما يسمح لأعضاء الحكومات الكليبتوقراطية بالتغطية على الدخل غير المشروع عبر حفظه في بنوك خارج البلاد، مثل دول أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. وتقدّر الدراسات الخسائر التي تكبّدها اقتصاد الدول النامية بقيمة $7.8 تريليون دولار أمريكي، تمّ تحويلها عبر التدفقات المالية غير المشروعة بين عامي 2004 و2013. وقد استمرت هذه التدفقات الخارجية بالتزايد بمعدل 6.5% سنويًا، أي بما يعادل ضعف سرعة الناتج المحلي الإجمالي. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الإهمال وضعف سعيه إلى سدّ الثغرات أو فرض العقوبات على مساعدي أعضاء الحكومات الكليبتوقراطية.

وتعاني نيجيريا بصفتها الدولة الاقتصادية الكبرى في القارة الأفريقية من أكبر قيمة سنوية من التدفقات المالية الخارجية غير المشروعة. ووفق التقديرات، قام الديكتاتور العسكري النيجيري السابق بغسيل أموال تقدّر قيمتها بـ780 مليون جنيه استرليني، وذلك من خلال بنوك في المملكة المتحدة، وخاصةً بنك باركليز الذي تسلّم أموالًا بقيمة 145 مليون جنيه استرليني. وفي عام 2016، قامت لجنة تدقيق معيّنة من قبل الرئيس بالإبلاغ عن سرقات بقيمة 1.34 ترليون نيرة (أو 6.8مليار دولار أمريكي) من قبل 55 شخصًا، منهم وزراء الحكومة النيجيرية وموظفو العمليات الشرائية العسكرية وحكّام المحافظات والمصرفيّون. وقد امتدّت عمليات النهب على مدى سبع سنوات تحت غطاء صفقات الأسلحة المتضخمة أو السريّة. كما تمّت سرقة 2 مليار دولار أمريكي من رصيد الميزانية الأمنية الوطنية الخاضعة لرقابة مستشار الأمن الوطني الكولونيل سامبو داسوكي، ثم تحويلها إلى بنوك خارجية. وتشير تقديرات العمليات التقييمية إلى سرقة ما يقارب 15 مليار دولار أمريكي عبر عمليات تسليح غامضة قائمة على الاحتيال، وذلك بين عامي 2010 و2015.[291]

وعملت الأنظمة المصرفية الغربية على الاستفادة من الثغرات القانونية وشبكة غامضة من التشريعات القضائية عالية السرية في إجراء عمليات السرقة على نطاقات واسعة. ووضّح التحقيق المجرى على وثائق بنما في عام 2016 استغلال سرية الهوية في المعاملات المصرفية الغربية والتهاون في الإجراءات المؤسسية والتطبيق الضعيف لمعايير الشفافية من قبل الحكّام العاملين على نهب الحكومات لإخفاء نتاجات عمليات الفساد الكبرى. وتم تحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى حسابات مصرفية خارج البلاد عبر الاستعانة بشركاتٍ وهميةٍ وإخفاء التحويلات في سندات مجهولة الهوية تسلّم إلى حامليها، قبل أن يتم تحويلها إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة بمساعدة العاملين في القطاع القضائي والمصرفي. وأثبتت وثائق بنما – وهو أكبر تسريب لوثائق تحمل معلومات حول الشركات الخارجية ودورها في تسهيل عملية التهرب من الضرائب وغسيل الأموال الناتجة عن الفساد - وبعض الدراسات الحديثة التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية في الولايات المتحدة ملكية الشركات الخارجية لأكثر من 44022 موقعًا عقاريًا في لندن.[292] وتمتلك شركات مجهولة الهوية وتابعة للسلطات القضائية في البلدان الخارجية ما يقارب 91% من هذه الممتلكات الخارجية، وخاصة في بنما.[293]

وتقلل هذه التدفقات المالية الخارجية غير المشروعة من شأن المزايا المحتملة للمساعدات التنموية. حيث بلغت قيمة المساعدات الغربية المقدّمة إلى أفريقيا ما يقارب 30 مليار دولار أمريكي سنويًا، إلا أنّ قيمة التدفقات الخارجية غير المشروعة بلغت 35 مليار دولار أمريكي.[294]

وساهمت خسارة الموارد الأساسية في نشر الفقر والظلم والشكاوي، إلى جانب تسهيل عمليات الفساد الواضحة التي تخلق العديد من النزاعات بين الحاكم والمحكوم.

المتجارة مع الكليبتوقراطيين

تشكّل التجارة عنصرًا مهمًا من عناصر التنمية وهي في العديد من الأحيان طريق نحو التدفقات الخارجية المالية غير المشروعة، وقد تكون طريقًا إلى الدمار في حال عدم قدرة الشركات العالمية والحكومات على التوصّل إلى طريقة لفرض معايير لمنع الفساد.[295] فعلى سبيل المثال، أدى الفساد في أنغولا إلى تشكيل دولة معتمدة على السرقات الحكومية مع معاناة ثلثي سكانها الذين يبلغون 19 مليون فردًا من الفقر الذي يضطرهم إلى العيش بأقلّ من دولارين في اليوم، برغم غنى الدولة بموارد النفط ومناجم الألماس.[296] وسجّلت أنغولا أعلى نسبة في وفيات الأطفال، حيث لا يصل 1 من كل 5 إطفال إلى سن الخامسة، كما أنّ هنالك أكثر من مليون طفل غير منخرط في المدرسة الإبتدائية.[297] ووفقًا للبنك المركزي الأنغولي، تقدّر القيمة المقتطعة من الاقتصاد الأنغولي بين عامي 2010 و2015 ما يقرب 17 مليار دولار أمريكي - 'بما يفوق قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد بفارق كبير'.[298]

ورغم الفساد الجليّ والمنظم، لم ينبس المجتمع الدولي ببنت شفة لتحفيز التغيير. وكان الانتفاع من الأرباح التي تكتسبها الدولة الكليبتوقراطية السبب وراء مشاركة العديد من الأطراف في شؤونها. فقد كانت هنالك العديد من الفرص المهمة لتغتنمها شركات الدفاع الدولية. وأنفقت أنغولا ما نسبته 5.2% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع الدفاع في عام 2014 (و3.2% أو 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015). وبلا شك، يفوق ذلك ما أنفقته كلّ من كينيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية ونيجيريا مجتمعة.[299] إلا أنّ العديد من الأسلحة تشكّل خطرًا، خاصةً عند الأخذ بعين الاعتبار الحالات التي عانت منها الجيوش من الافتقار إلى الموارد الأساسية مثل الطعام والملبس.[300]

وطغت الرشاوى على نتاجات التعاقدات التي قام بها قطاع الدفاع الأنغولي مع الشركات الفرنسية والبرتغالية على وجه الخصوص. وتبين من خلال"فضيحة بيع الأسلحة لأنغولا" تدفق مئات الملايين من الدولارات الناتجة عن عقود الدفاع المدعومة بالفساد والمشتملة على التسلّح بالدبابات والسفن الحربية والطائرات والذخيرة، والتي عملت بدورها على تغذية الشبكات المراوغة. ورغم تنفيذ 36 عملية اعتقالية في فرنسا نتيجةً للتحقيق، تم صرف النظر عن أغلب هذه القضايا عبر الاستئنافات المقدّمة في المحاكم، والتي تتذرع بعدم إمكانية تطبيق القوانين الفرنسية على حالات الشراء المدعومة من قبل السلطات الأنغولية. ولم يتم توجيه أي تهم قضائية إلى أي فرد في أنغولا.[301] وفي عام 2011، رفضت محكمة الاستئناف الفرنسية قرار إدانة وزير الداخلية الفرنسي السابق تشارلز باسكا، والذي كان قد حُكم عليه بقضاء سنة واحدة (وسنتان بحكمٍ مؤجل) في السجن لقبوله دفعات رشوية غير مشروعة لقاء تسهيل نقل أسلحة بقيمة 790 مليون دولار أمريكي إلى أنغولا في التسعينات أثناء فترة اشتعال الحرب الأهلية في أنغولا.[302] وتشير التقارير إلى استمرار القوات المسلحة الأنغولية بالسعي وراء الأسلحة القيّمة، مثل السفن الحربية والطائرات والطائرات بدون طيار رغم عدم وجود عمليات عسكرية تتطلب استخدام هذا الكمّ الهائل من الأسلحة.[303]

الاحتياط واجب: المبادرات الدولية والفساد

قد يتمكن المجتمع الدولي من لعب دور كبير في إنهاء الصراعات؛ سواءً كان ممثلًا في الحكومات أو المجتمع المدني أو المنظمات الدولية. حيث ساهمت بعثات حفظ السلام التي أرسلتها الأمم المتحدة في إنهاء الحروب الأهلية ومساعدة الدول المتضررة على الخوض في مرحلة التغيير. كما لعب الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا عاملًا مهمًا في إنجاح جهود المنظمة.[304] ولكن أحيانا، قد يكون لتأثير المجتمع الدولي ضرر يفوق نفعه. حيث قد يؤدي الدعم السياسي الموجّه إلى قادة الحكومات الكليبتوقراطية والتركيز على الأهداف الأمنية قصيرة المدى والفشل في تطبيق العملية التنموية طويلة الأمد أو اتباع منهجية عشوائية في العمليات التجارية الدولية، إلى تدعيم حالة عدم الاستقرار.

ويبدو جليًا التضارب الذي تعاني منه العديد من الدول المتقدمة في تطبيق منهجياتها. حيث تخصّص مبالغ مالية كبيرة للتعامل مع تبعات الفساد وضعف الدول، سواءً كانت هذه التبعات متمثلة في تدفقات الهجرة أو الحروب. ولكن في نفس الوقت، تفشل العديد من هذه الدول في التنبه إلى مخاطر السماح بإجراء عمليات كبرى لبيع المعدات الدفاعية في أوساط ينخر فيها الفساد. وتزايدت نفقات الدفاع في العالم بسرعة، خاصةً في الدول التي تعاني من ضعف الحوكمة والشفافية؛ ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنفق ما يقرب **120** مليارددولار أمريكي على قطاع الدفاع، في حين سُجل غياب شبه تام لعمليات التدقيق المستلقة وللمساءلة. وينتج عن ذلك إنفاق الموارد على هذا القطاع، وهو ما قد يُستخدم في المحافظة على هياكل السلطة التي نخرها الفساد وبالتالي التسبب في الانقسامات أو زعزعة الاستقرار على المدى الطويل.

وبالمثل، يبقى الاستعداد للتعامل مع مخاطر ظهور الفساد في العمليات العسكرية في العالم متواضعا، بما في ذلك في بلدان حلف الناتو، وذلك على الرغم من تجربتي أفغانستان والعراق حيث وصل الفساد في هذه الدول إلى مستوى يعيق مهام البعثات الدولية لإرساء الاستقرار. وفي مسح شمل **22** بلدا من حلف الناتو، هيأت **4** بلدان منها فقط قواتها لتقييم تبعات الفساد والحد منه عبر ذكر هذه المظاهر بوضوح ضمن أهداف بعثاتها العسكرية. إلى جانب ذلك، تقوم **5** دول فقط بمراقبة مستويات الفساد أثناء تنفيذ العمليات، بينما تقوم دولتان فقط بتدريب القوات المجنّدة بشكلٍ منظم على طرق محاربة الفساد.[305] ويشارك مجنّدو **25** دولة (الدول المشاركة في التجنيد) في بعثات الأمم المتحدة، منها **10** دول معرّضة بشكل كبير لإساءة التعامل مع الفساد في بعثات حفظ السلام وإرساء الاستقرار، وذلك نتيجة لقلة الاستعداد والاحتياطات والتدريب؛ في حين تتعرّض **15** دولة أخرى لخطورة بالغة أو عالية أثناء تنفيذ العمليات. وتتخلّل الرشاوى عمليات التجنيد في بعثات حفظ السلام وإرساء الاستقرار؛ فلا تتمتع أي من أولى الدول المشاركة في التجنيد بأي مبادئ عسكرية أو تدريب تأهيلي أو إجراءات رقابية. وبرغم تعويل الأمم المتحدة على الدول للتعامل بشكل فردي مع حالات سوء التصرف عند أداء مهامها، فليس هنالك أي دليل على تسليط عقوبات ضد من أساؤوا التصرف في ما لا يقل عن **40**% من الدول المشاركة في التجنيد.[306]

إضافةً إلى ذلك، يجب أن يتخلّص المجتمع الدولي من وهم خلق الاستقرار على أيدي أصحاب السلطة. فقد أدى الدعم المقدّم لقادة الحرب في أفغانستان والزعماء الطائفيين في العراق من دون أي رقابة إلى عرقلة تحقيق أهداف المبادرات الدولية على المدى الطويل؛ فمن المؤكد أن الوضع لن يكون أفضل بمجرد تقديم الدعم غير المشروط للجيش المصري الذي ساهم في زعزعة الأمن عبر اللجوء إلى أساليب القمع والعنف والفساد. كما يساهم المجتمع الدولي بطرق أقلّ وضوحًا وأكثر تأثيرًا في استدامة هيكليات السلطة الفاسدة؛ سواء بترحيب المجتمع الدولي بهذه الهيكليات أو بتسهيل الوصول إلى الرفاهية المغدقة عبر المال. ويتعين على المجتمع الدولي التنسيق بين الأمن البشري والاستقرار والأمن الدوليين، إضافةً إلى التدخّل بطرقٍ بنّاءة وفاعلة من أجل إنشاء مؤسسات متينة تعمل على إرساء الأمن وتعزيز التنمية على المدى الطويل.

أمّا بعد؟

لم يُدرج الفساد بعد على قائمة الأولويات الأساسية للسياسات الأمنية والخارجية. وآن الأوان لإدراجه.

فعندما يصبح الحكّام لصوصًا وتحكم المؤسسات الاستبدادية البلاد، فمن المؤكّد أن الباب قد فُتح على مصراعيه لاستقبال الإرهاب وفشل الدولة وانتشار النزاعات والأسلحة النووية والتوتر بين الدول.

ولو أدرك المجتمع الدولي الخطر الداهم، لربما كان بإمكانه تفادي تمكين قادة الحرب والسماح بتردي الوضع الإنمائي والأمني بسبب عدم خضوع قطاعات الدفاع للمساءلة. و لربما كانت ستستثمر المزيد من الجهد لضمان عمل الحكومات على خدمة مصالح شعوبها.

ومن السهل القول بأن الفساد ينتشر فقط بسبب ضعف المؤسسات والقوانين التنظيمية، والادّعاء بأن سنّ بعض القوانين وإنشاء بعض مؤسسات مكافحة الفساد كافٍ للتصدي لهذه المشكلة. وهو كذلك أحيانا، عند توفر الدعم السياسي للإصلاحات وضغط الشارع المستمر لإجرائها. لكنّ القوانين والمؤسسات وحدها لا تفي دائما بالغرض. فعندما تسعى الحكومات إلى الاستحواذ على أكبر كمية من الموارد العامة لتحقيق منافع شخصية عبر التلاعب عمدا بالقوانين والتحايل عليها، تتأكد ضرورة تركيز المبادرات على هياكل السلطة ومنظومة الحوافز، وعدم الاكتفاء ببناء قدرات المؤسسات.

إن كان للمجتمع الدولي جادة بشأن مكافحة الفساد، فمن الضروري أن يضعه على رأس التحديات التي تواجههالسياسات الخارجية والأمنية وأن يقر بدوره في منع الحروب والحدّ من الانتشار النووي ومكافحة التطرّف. ويتعين عليه بالتالي الاعتراف بالتبعات التي يفرضها الفساد على الأمن الإنساني والوطني والدولي على حدٍ سواء. عندها فقط، سنتمكن من بلورة منهجية ناجحة في التعامل مع الحكومات الفاسدة. ومن الضروري النظر إلى الفساد كمشكلة سياسية وأمنية إن كان المجتمع الدولي راغبًا في ممارسة الضغوطات السياسية اللازمة لتنفيذ المنهجيات التنموية.

التنمية: معالجة الأسباب العميقة للفقر والظلم

مكافحة الفساد الكبير والكليبتوقراطية باعتبارها تحديات تنموية. لا تقتصر التحديات التنموية على نقص الموارد. إذ يساهم الفساد وضعف المؤسسات في ظهور الفقر المدقع وتفاقم انعدام المساواة. ويلعب الفساد المنتشر بين أفراد النخبة وانتشار الفقر والظلم دورًا فاعلًا في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن. فإنّ التزود بالموارد دون حلّ المشكلة الرئيسية لن يكون ذا جدوى.

يجب الحرص على مواجهة العقبات بغضّ النظر عن مكانها. في غالب الأحيان، تتوجه النفقات العامة إلى بؤر الفساد بدلًا من معالجة المشاكل التي يهتم بها العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي العديد من الدول التي تعاني من تفاقم انعدام المساواة والفقر، تُخصّص القيمة الأكبر من النفقات الحكومية لميزانية الدفاع مع توجيه أقل قدرٍ من الاهتمام أو الرقابة نحوها. وقد يلعب ضعف المساءلة والطابع السري للميزانية المخصّصة للدفاع دورًا في تمهيد الطريق للحكومات الفاسدة لاختلاس الأموال وتلقي الرشاوى وتمويل شبكات المحسوبية الموسعة. إلا أن المجتمع التنموي يميل إلى تصنيف هذه المشكلة كقضية عسكرية، مما يسمح لها بالتالي التسرّب بين الثغرات الموجودة.

الاستثمار في آليات المراقبة والمساءلة. يمكن لمؤسسات مكافحة الفساد، مثل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، مساعدة الدول الهشّة والخارجة من النزاعات على حلّ بعض الشبكات المنتمية إلى الحكم السائد في فترة الحرب، والتي تحكم قبضتها على موارد البلاد والمناصب السياسية في حكومتها. كما يمكن للمجتمع الدولي تقديم العون لهذه المؤسسات لتنمية خبراتها، إلى جانب تمكين دورها برغم الظروف المحلية السائدة التي قد تعمل على الحدّ من تأثيرها. وتشكّل هذه المؤسسات منارة واعدةً في الدول الخارجة من النزاعات، برغم حاجتها لوقت طويل لإثبات فعالية دورها واعتمادها على سياقات وظروف محدّدة.

عند إيصال المساعدات، من الضروري تتبع استخداماتها وطرق الاستفادة منها لضمان الحدّ من الإسراف وتحويل الأموال، إلى جانب تشجيع النزاهة السياسية. في غياب الرقابة الكافية، من الممكن أن تصبح المعونات الدولية مصدر دخل غير مشروع للعديد من أعضاء النخبة الكليبتوقراطية، مما يتعارض مع التشجيع على الإصلاح والحوكمة العادلة. ومن المهم توجيه المعونات إلى المؤسسات التي تدعم الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ النزاهة والتي تعمل على تعزيز الهيئات الرقابية، وتوخي الحذر عند توزيع المعونات لئلا يُساء استخدامها.

التأكد من دعم الاستراتيجيات الدبلوماسية واسعة النطاق للجهود التنموية التي تهدف إلى قلب النظم التحفيزية. لتحقيق التقدم في أي بيئة ينخرها الفساد على نحو منهجي، على الجهات المانحة اتخاذ خطوات صارمة للحدّ من تأثير أعضاء الحكومة الذين تحوم الشبهات حول سلوكهم ودوافعهم. مما يعني زيادة الوعي بالشبكات الفاسدة والتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي لممارسة الضغوطات السياسية التي تستهدف الفساد.

الأمن: إرساء الاستقرار في المجتمعات الضعيفة والخارجة من فترات النزاع

التخطيط لمواجهة الفساد. يتعين على كلٍ من الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك قوات التدخل التابعة لفرادى الدول، الإقرار بمخاطر الفساد ودورها في الحدّ منه أو تعزيزه. ولا يبعث المشهد الحالي على الرضا. فعلى حلف الناتو استخدام "سياسة تعزيز النزاهة" التي وضعها مؤخرا وخطة العمل للتأكد من إدراج مبادرات مكافحة الفساد في مخططات عمليات مؤسسات الحلف والبلدان المنخرطة فيه، وتعميم مكافحة الفساد على جميع البرامج التعليمية العسكرية. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تشير في سياساتها إلى مشكلة الفساد في العمليات العسكرية، إلى جانب تنفيذ آليات أكثر فاعلية في مكافحة الفساد في مقراتها وفي البلدان المشاركة في التجنيد.

التركيز على إصلاح القطاع الأمني. تعدّ الدول الخارجة من فترات النزاعات هشّة ومعرّضة للفساد التنظيمي وتشكّل الشبكات الكليبتوقراطية، ويعزى ذلك إلى الثقة المجتمعية المتزعزعة والشبكات المنشأة مسبقًا والقادرة بسهولة على التحول إلى أحزاب إجرامية منظمة. وقد تصبح الشرطة والقوات المسلحة محطّات اختلاف مهمة في الشبكات التي تظهر في مرحلة ما بعد الحرب، وقد تعمل على تسهيل أو تعطيل تسويات ما بعد الحرب. ويجب أن يشكّل إصلاح القطاع الأمني اللبنة الأساسية في تسويات السلام وتنفيذها ، بما في ذلك وقاية الشرطة والقوات المسلحة من بذور الفساد.

تجنب منهج التدريب والتسليح. تشكّل الدول الضعيفة هدفًا واضحًا للدعم العالمي برغم تمتعها إلا أن قدرة مؤسساتها متواضعة لاستيعاب هذه المساعدات. وقد تكون القوات الأمنية الجهة الطبيعية التي تشارك في العمل الدفاعي وتتلقى المساعدة الأمنية، إلا أنها حين تنقلب على الشعب وتعمل خارج أطر الرقابة المدنية فإن برامج التدريب والتسليح قد تساهم في تحويل القوات الضعيفة والاستبدادية إلى قوات ذات قدرات عالية. وفي هذه المجتمعات دون غيرها، يجب أخذ مخاطر الفساد بعين الاعتبار بشكل منهجي عند تصميم برامج المساعدة الأمنية وتنفيذها، مع الإقرار بإمكانية استغلال المعرفة والأسلحة لمصالح شخصية أو حزبية أو بشكلٍ غير منظّم.

البت في التعامل الاستثنائي مع قطاع الدفاع وتعزيز الرقابة المفروضة على المؤسسات الأمنية. قد تكون المؤسسات الأمنية الاستبدادية من أكبر التهديدات الأمنية في حال خروجها عن إطار حماية الشعب. وبالتالي، لا يجب اعتماد منهجية تعامل خاصة عند العمل على الحوكمة في قطاع الدفاع، حيث ينبغي أن تشكّل جزءًا من بناء المؤسسات والإصلاحات المتعلقة بالمساءلة في الدول الخارجة من النزاع. ويجب كذلك صبّ التركيز على المراقبة من خلال لجان الدفاع البرلمانية ومكاتب التدقيق الحكومية ومنظمات المجتمعات المدني. وأثبت الاستثمار في تعزيز وتنمية كفاءات مؤسسات التدقيق فعاليته في مكافحة الفساد، إلا أن مؤسسات التدقيق في العديد من الدول ليس لديها صلاحية الإشراف على المؤسسات الدفاعية أو إمكانية النفاذ للمعلومات التي تحتاجها لذلك. ومن المخاطرة تقوية الكفاءات العسكرية دون تعزيز آليات الرقابة على ممارساتها. وفي المقابل، فإنّ توطيد العلاقات والروابط بين الأفراد العسكريين والمدنيين مهم للحرص على خضوع القوات الأمنية لحكم الشعب الذي يحاولون حمايته.

زيادة مستوى الشفافية في المساعدات الأمنية. لا يقوم أي مزوّد معتبر للمساعدات الأمنية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدات الأمنية بشكلٍ شامل وفي توقيت مناسب. حيث يزيد الجهل بالبرامج العالمية فرصة تبذير الدفعات المالية في غير محلها، مما يضيع جهود تشكيل نظام مراقبة محلي.

الاعتراف باستناد الحجج الإيديولوجية للمجموعات المتطرفة على المخاوف الواقعية المتعلقة بمدى شرعية المؤسسات وفعاليتها. قد يكون من الأسهل تركيز جل الاهتمام على دحض الحجج الإيديولوجية، إلا أن هذه المنهجية قد تؤدي إلى التغاضي على العوامل المتعددة التي تؤدي إلى ظهور المجموعات المتطرفة وانتشار نشاطها. لا تبدو قضايا فشل السلطات في جمع النفايات أو منح مواطنيها تزويدًا غير منقطع من الطاقة الكهربائية أو القضاء على بعض بذور الفساد المنتشرة في قوات حرس الحدود أمورًا متعلقة بالسياسات الخارجية، إلا أنها قد تكون كذلك بالفعل. حيث أن ضعف الخدمات الأساسية والفساد الجلي بين أفراد النخبة والتهريب عبر الحدود والرشاوى هي الأسس التي تستند عليها الجماعات المتطرفة.

لأمن: إرساء الاستقرار في المجتمعات الضعيفة والخارجة من فترات النزاع

التخطيط لمواجهة الفساد. يتعين على كلٍ من الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك قوات التدخل التابعة لفرادى الدول، الإقرار بمخاطر الفساد ودورها في الحدّ منه أو تعزيزه. ولا يبعث المشهد الحالي على الرضا. فعلى حلف الناتو استخدام "سياسة تعزيز النزاهة" التي وضعها مؤخرا وخطة العمل للتأكد من إدراج مبادرات مكافحة الفساد في مخططات عمليات مؤسسات الحلف والبلدان المنخرطة فيه، وتعميم مكافحة الفساد على جميع البرامج التعليمية العسكرية. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تشير في سياساتها إلى مشكلة الفساد في العمليات العسكرية، إلى جانب تنفيذ آليات أكثر فاعلية في مكافحة الفساد في مقراتها وفي البلدان المشاركة في التجنيد.

التركيز على إصلاح القطاع الأمني. تعدّ الدول الخارجة من فترات النزاعات هشّة ومعرّضة للفساد التنظيمي وتشكّل الشبكات الكليبتوقراطية، ويعزى ذلك إلى الثقة المجتمعية المتزعزعة والشبكات المنشأة مسبقًا والقادرة بسهولة على التحول إلى أحزاب إجرامية منظمة. وقد تصبح الشرطة والقوات المسلحة محطّات اختلاف مهمة في الشبكات التي تظهر في مرحلة ما بعد الحرب، وقد تعمل على تسهيل أو تعطيل تسويات ما بعد الحرب. ويجب أن يشكّل إصلاح القطاع الأمني اللبنة الأساسية في تسويات السلام وتنفيذها ، بما في ذلك وقاية الشرطة والقوات المسلحة من بذور الفساد.

تجنب منهج التدريب والتسليح. تشكّل الدول الضعيفة هدفًا واضحًا للدعم العالمي برغم تمتعها إلا أن قدرة مؤسساتها متواضعة لاستيعاب هذه المساعدات. وقد تكون القوات الأمنية الجهة الطبيعية التي تشارك في العمل الدفاعي وتتلقى المساعدة الأمنية، إلا أنها حين تنقلب على الشعب وتعمل خارج أطر الرقابة المدنية فإن برامج التدريب والتسليح قد تساهم في تحويل القوات الضعيفة والاستبدادية إلى قوات ذات قدرات عالية. وفي هذه المجتمعات دون غيرها، يجب أخذ مخاطر الفساد بعين الاعتبار بشكل منهجي عند تصميم برامج المساعدة الأمنية وتنفيذها، مع الإقرار بإمكانية استغلال المعرفة والأسلحة لمصالح شخصية أو حزبية أو بشكلٍ غير منظّم.

البت في التعامل الاستثنائي مع قطاع الدفاع وتعزيز الرقابة المفروضة على المؤسسات الأمنية. قد تكون المؤسسات الأمنية الاستبدادية من أكبر التهديدات الأمنية في حال خروجها عن إطار حماية الشعب. وبالتالي، لا يجب اعتماد منهجية تعامل خاصة عند العمل على الحوكمة في قطاع الدفاع، حيث ينبغي أن تشكّل جزءًا من بناء المؤسسات والإصلاحات المتعلقة بالمساءلة في الدول الخارجة من النزاع. ويجب كذلك صبّ التركيز على المراقبة من خلال لجان الدفاع البرلمانية ومكاتب التدقيق الحكومية ومنظمات المجتمعات المدني. وأثبت الاستثمار في تعزيز وتنمية كفاءات مؤسسات التدقيق فعاليته في مكافحة الفساد، إلا أن مؤسسات التدقيق في العديد من الدول ليس لديها صلاحية الإشراف على المؤسسات الدفاعية أو إمكانية النفاذ للمعلومات التي تحتاجها لذلك. ومن المخاطرة تقوية الكفاءات العسكرية دون تعزيز آليات الرقابة على ممارساتها. وفي المقابل، فإنّ توطيد العلاقات والروابط بين الأفراد العسكريين والمدنيين مهم للحرص على خضوع القوات الأمنية لحكم الشعب الذي يحاولون حمايته.

زيادة مستوى الشفافية في المساعدات الأمنية. لا يقوم أي مزوّد معتبر للمساعدات الأمنية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدات الأمنية بشكلٍ شامل وفي توقيت مناسب. حيث يزيد الجهل بالبرامج العالمية فرصة تبذير الدفعات المالية في غير محلها، مما يضيع جهود تشكيل نظام مراقبة محلي.

الاعتراف باستناد الحجج الإيديولوجية للمجموعات المتطرفة على المخاوف الواقعية المتعلقة بمدى شرعية المؤسسات وفعاليتها. قد يكون من الأسهل تركيز جل الاهتمام على دحض الحجج الإيديولوجية، إلا أن هذه المنهجية قد تؤدي إلى التغاضي على العوامل المتعددة التي تؤدي إلى ظهور المجموعات المتطرفة وانتشار نشاطها. لا تبدو قضايا فشل السلطات في جمع النفايات أو منح مواطنيها تزويدًا غير منقطع من الطاقة الكهربائية أو القضاء على بعض بذور الفساد المنتشرة في قوات حرس الحدود أمورًا متعلقة بالسياسات الخارجية، إلا أنها قد تكون كذلك بالفعل. حيث أن ضعف الخدمات الأساسية والفساد الجلي بين أفراد النخبة والتهريب عبر الحدود والرشاوى هي الأسس التي تستند عليها الجماعات المتطرفة.

الدبلوماسية الذكية: محاربة الكليبتوقراطية ومنع ظهورها

التأني في اختيار الحلفاء والشركاء. لا يقدّم العديد من القادة المختارين من قبل المجتمع الدولي أي مساهمة في مكافحة انعدام الأمن والتطرف والفقر. حيث تركّز العديد من الحكومات الغربية على توطيد علاقاتها مع الأوتوقراطيين الفاسدين، إذ ترى أنهم البديل الأمثل لحالة عدم الاستقرار. ويدفعها إلى ذلك القوة المغرية التي يتمتع بها قادة الحرب أو الحكم الملكي المطلق، خاصة عند مقارنتها بالبديل، أي الفوضى. وقد يصبح هؤلاء القادة مصدرًا لعدم الاستقرار بدلًا من المساعدة في حل هذه المشكلة، وذلك عند السماح لهم بالتوسّع دون رقابة أو منافسة، إلى جانب سهولة حصولهم على الاعتراف الدولي والمساعدات الدولية. ففي هذه الحالة، تصبح الحكومات الفاسدة نقطة انطلاق للأزمات الأمنية المستقبلية. أما الخطوة الأولى، فهي التخلي عن فكرة "الإمكانيات تساوي التأثير" عند الحديث عن العلاقات الدبلوماسية. إذ تتنافى منهجية تدعيم الأتوقراطيين وتفادي المنافسة السياسية مع جهود النظام الديموقراطي في ممارسة الضغوطات بغرض تعزيز المساءلة.

بلورة اتفاقيات سلام ذات فعالية مستدامة. إنّ إنهاء العنف ومنع خسائر الأرواح هي الأولوية القصوى، كما يجب أن تكون، في حالات النزاع العنيف. في ذات الوقت، لا يجب أن يكون تمكين الوصول الهيكلي طويل الأمد للأطراف الفاسدة إلى الموارد المحلية ثمنًا لإحلال السلام. كما يمكن أن تعرّض المطالبة بالانتخابات الفورية والاعتراف السياسي حالة الاستقرار إلى الخطر. لا حاجة للتعريف بأهمية الانتخابات الديمقراطية، إلا أن الشبكات الفاعلة أثناء فترة الحرب قد تغتنم هذه الفرصة لتفرض شرعيتها السياسية وتغطي أفعالها المخالفة للقانون وراء قناع الانتخابات، وذلك بسبب عدم إتاحة الوقت الكافي لتشكيل الأحزاب السياسية المتنافسة على هذه المناصب.

زيادة مستوى الضغط الدولي للتأكد من تطبيق الإصلاحات الأساسية. قد يتمكن المصلحون من فرض التغيير عبر البدء بخطوات صغيرة، مثل نشر الميزانية الدفاعية وتوفير المعلومات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الأمنية. فغالبًا ما تكون جهود إصلاح القطاع الأمني سياسية، لا تقنية وحسب. وحرصًا على صحة التطبيق، يجب مشاركة الأولويات الإصلاحية وتوزيعها بشكل منظم على جميع الدوائر الدبلوماسية والتنموية والدفاعية.

توفير الدعم لمن يستحقه. أثناء البحث عن الأمن والاستقرار، يجب التخطيط لآثاره بعيدة المدى: حيث أنّ دعم السلطات الأوتوقراطية على المدى القريب قد يترك أثرًا واهمًا بحلول الاستقرار. وسيؤول هذا الاستقرار إلى الدمار أو الانهيار مع مرور الوقت، أي في حال أدت أفعال أصحاب السلطات إلى كسر التوقعات والمعايير وتفرقة الهيكلية المحلية ونهب الموارد من العامة. ويجب ألا يكون تقديم الدعم السياسي غير المشروط والمساعدات التي تساهم في تعزيز الحكومات الفاسدة أو تمكّنها من التهرب من تلبية الاحتياجات الأساسية لعامة شعوبها من الخيارات المتاحة. ويتمتع المجتمع الدولي بالعديد من الوسائط التي يتمكن من خلالها من فرض التغيير على مقياس المصالح الحكومية، بما فيها العقوبات المالية وقوانين حظر منح الفيزا وإمكانية استرداد الأموال وتقديم المساعدات الأمنية وسحب الاعتراف والشرعية الدولية من أصحابها.

تعزيز التوافق الدولي لينبثق عن حكومات شفافة وخاضعة للمساءلة، خاصة فيما يتعلق بقطاع الدفاع. يجب أن نعمل على إبراز مشاركات أصحاب السلطة الملتزمين بمبادئ المساءلة والشفافية ومنحهم الاهتمام السياسي والدبلوماسي بهدف إنجاح مسيرتهم وتعزيز جهودهم المبذولة ضمن نطاق قطاع الدفاع الذي تجاوز في العديد من الأحيان معايير الحوكمة الرشيدة. وعلى المجتمع الدولي الاعتراف بعدم ضرورة تناسب ارتفاع مستوى النفقات الدفاعية مع زيادة التمكين الأمني في حالة عدم وضوح المرجعية الحاكمة لهذه السلطة العسكرية وأساليب استخدامها. ويجب تبني معايير الحوكمة الدفاعية والشفافية والمصداقية ومبادئ تشكيل السياسيات الشمولية على نطاق واسع.

سدّ الثغرات التي تخترق سياسة تصدير الأسلحة. تشكّل سهولة التزوّد بالأسلحة اللبنة الأساسية في تدعيم الجماعات المتطرفة والأنظمة الفاسدة، إلى جانب سهولة توظيف الموارد وإخراجها عن نطاق الاستخدام المشروع. ويعدّ تطبيق الإجراءات الوقائية للحدّ من مخاطر تصدير السلاح تحديًا أساسيًا، إلى جانب سهولة تغلغل الفساد في الدول ودفعها إلى شراء الأسلحة ببذخ أو استخدامها بطرق غير مشروعة تؤدي حتميًا إلى النزاع. بينما تتمتع بعض المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، بإجراءات مخصّصة لتقليل خطر الاستيلاء على الموارد وإشعال فتيل النزاع، إلا أن تطبيق هذه المعايير يغدو في غاية الصعوبة بسبب ضعف الرقابة الدفاعية ونقص الشفافية في الإفصاح عن الميزانية الدفاعية لمتلقّي الدعم. ويتعين على الحكومات المقدّمة للدعم الاستعانة بسلطتها للمطالبة بتطبيق معايير ثابتة في نظام الحوكمة الدفاعية. كما عليها زيادة مستوى الشفافية حيال صادراتها بغرض تمكين المواطنين والمؤسسات الرقابية في الدول المتلقية للدعم من تطبيق الإجراءات الرقابية على أكمل وجه.

ملاحظات ختامية

[1] سوزان روز-أكرمان، الفساد والحكومة: الأسباب والعواقب والإصلاح.الإصدار الثاني. كامبريدج: جامعة كامبريدج بريس 2016، ص 2.

[2] جون جيثونغو، "الفساد فتح الباب أمام حركة الشباب في كينيا". صحيفة الغارديان، 19 مارس 2015،
https://www.theguardian.com/world/**2015**/mar/**19**/corruption-has-opened-door-to-al-shabaab-in-kenya

[3] جوشوا بارتلو، "بالنسبة إلى الجنرال بيترايوس، مكافحة الفساد في أفغانستان أولوية". صحيفة واشنطن بوسنت، 29 يوليو 2010،
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/07/28/AR2010072805683.html
باتريك كوكبيرن، "معركة بغداد". مجلة لندن ريفيو اوف بوكس، 17 يوليو 2014،
https://www.lrb.co.uk/v**36**/n**14**/patrick-cockburn/battle-for-baghdad

[4] سارة تشايس، لصوص الدولة. نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون آند كومباني 2015.

[5] جون كيري، "ملاحظات في المنتدى الاقتصادي العالمي". وزارة الخارجية الأمريكية، 22 يناير 2016،
https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/01/251663.htm.

[6] هيلاري هيرد، "مكافحة الفساد هو ضرورة أمنية، وليس حملة أخلاقية". جريدة نيو أميريكان ويكلي، 16 فبراير 2017،
https://www.newamerica.org/weekly/edition-153/fighting-corruption-security-imperative-not-moral-crusade/.

[7] التحديات التي تواجه الرقابة الفعالة على نمو عملية إعادة الإعمار في أفغانستان مع استمرار وجود المناطق شديدة الخطورة. بيان جون إف. سوبكو، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان، لجنة الاعتمادات، اللجنة الفرعية المعنية بوزارة الخارجية، العمليات الخارجية، والبرامج ذات الصلة، مجلس الشيوخ الأمريكي، 24 فبراير 2016،
https://www.sigar.mil/pdf/testimony/SIGAR-16-18-TY.pdf.

[8] ستقوم منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن بنشر نسخ كاملة من دراسات الحالة الموظفة في هذا التقرير بشكل منفصل.

[9] مؤشر مدركات الفساد لعام 2016. منظمة الشفافية الدولية (TI)
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016. يرجى العلم بأن مؤشر مدركات الفساد يُعنى بالقطاع العام فقط - وحتى الدول التي تصنف ضمن مستويات إدراك فساد منخفضة في القطاع العام فقد تعرضت كذلك لفضائح في القطاع الخاص.

[10] مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، منظمة الشفافية الدولية، مؤشر السلام العالمي لعام 2017. معهد الاقتصاد والسلام،
http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/06/GPI17-Report.pdf ، صفحة. 11.

[11] باولو ماورو، "آثار الفساد على النمو والاستثمار والنفقات الحكومية". ورقة عمل رقم 96/98. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 1996؛ ج. باوتشر وآخرون، "رسم الخرائط ومكافحة الفساد في الدول التي مزقتها الحرب". تقرير رقم 61. واشنطن العاصمة: ستيمسون سينتر 2007؛ "سارة ديكس وآخرون،" مخاطر الفساد وأثرها على شرعية الدولة والاستقرار في الدول الهشة "، مسألة **4**U، كريستيان ميكلسن إنستيتيوت 2012.يمكنك الاطلاع كذلك على وزارة التنمية الدولية (DFID)، "لماذا يعد الفساد مسألة جوهرية: فهم الأسباب والآثار وكيفية معالجتها". ورقة أدلة حول الفساد، يناير 2015، صفحة 52-51؛ مركز مصادر مكافحة الفساد، استعراض الدراسات السابقة حول الفساد في الدول الهشة"، إجابة خبير 24 ،U4 يناير 2013.

[12] جينز كريستوفر أندفيغ، "Corruption and Armed Conflicts: Some Stirring Around in the Governance Soup"، ورقة نقاش اقتصادي 3-2008، 6 فبراير2008.http://www.economics-ejournal.org/economics/discussionpapers/2008-3/file؛كريستين تشنغ أند دومينيك زوم، الفساد وبناء السلام ما بعد النزاع:نشر السلام؟". لندن: روتليدج 2011، صفحة 15-8.

[13] تشايس، لصوص الدولة، صفحة 70 وهنا وهناك.

[14] "السلام والفساد: خفض مستويات الفساد - عامل تحويلي من أجل الفساد". معهد الاقتصاد والسلام،
http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Peace-and-Corruption.pdf، صفحة 11.2015

[15] "النزاع والأمن والتنمية." تقرير التنمية العالمية لعام 2011. البنك الدولي: واشنطن 2011 -.world https://siteresources.
bank.org/INTWDRS/Resources/WDR2011_Full_Text.pdfصفحة 7-6.

[16] "تقرير التنمية العالمية لعام 2011". البنك الدولي، 2011.- http://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/W
DR2011_Full_Text.pdf،صفحة. 87.

[17] "السلام والفساد"، معهد الاقتصاد والسلام، صفحة 16-13.

[18] "تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالسلطات القضائية على أنها قطاع رئيسي مسؤول عن مكافحة الفساد. يرجى الاطلاع على الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". 2004،
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf.

[19] تتوفر معلومات غير وافية لمناطق أخرى في العالم، تحديداً في آسيا وجنوب أمريكا استناداً إلى "مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية". الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، 2015، https://government.defenceindex.org.

[20] "لماذا يعد الفساد مسألة جوهرية"، وزارة التنمية الدولية (DFID)، صفحة 52-51

[21] هان فجيلدي، "شراء السلام؟ الثروة النفطية، الفساد والحرب الأهلية، 99-1985"، مجلة بحوث السلام 46(2)، 2009، صفحة 218-199.

[22] فيليب لي بيلون، "شراء السلام أو إشعال الحرب: دور الفساد في النزاعات المسلحة." مجلة التنمية الدولية 2003، إصدار15، صفحة 426-413.

[23] أليكس دا وال، "عندما يصبح نظام الكليبتوقراطية معسراً: الأسباب الغاشمة للحرب الأهلية في جنوب السودان". الشؤون الأفريقية 113(452)، 2014، صفحة 347–369.

[24] بول كولیار وآخرون، "كسر فخ الصراع". الحرب الأهلية وسياسة التنمية"، تقرير بحوث سياسة البنك الدولي، 2003 https://openknowledge.worldbank.org/bit-stream/handle/10986/13938/567930PUB0brea10Box353739B01PUBLIC1.pdf?sequenc%D8%B2e=1&isAllowed=y

[25] بول كولیار وآخرون، "كسر فخ الصراع"، صفحة 18-17؛ بيثاني لاسينا، "من العرض الجانبي إلى المسرح المركزي: الحرب الأهلية بعد الحرب الباردة"، الحوار الأمني 35 (2)، يونيو 2004، صفحة 205-191.http://www.bethanylacina.com/Lacina_sideshow.pdf.

[26] بول كولیار وآخرون، "كسر فخ الصراع"، صفحة 20-17.

[27] روز-أكرمان، الفساد والحكومة، صفحة 30-29.

[28] ترسم البحوث صورة معقدة للدرجة التي قد يصلها الفساد في إيذاء نمو الدولة، ويعتمد ذلك على جودة الحوكمة الشاملة ومرحلة التنمية لدى الدولة إلى جانب عوامل أخرى. ومع ذلك، تشير النتائج المتمخضة بأن الفساد يحمل في طياته تأثيراً سلبياً على نمو الدولة، وذلك على نطاق واسع. انظر روز-أكرمان، الفساد والحكومة، صفحة 32-31؛ وزارة التنمية الدولية، لماذا يعد الفساد مسألة جوهرية"، صفحة 41-35.

[29] "الهدف 16: تطوير مجتمعات عادلة وسلمية"، أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة. http://www.un.org/sustainabledevelopment/peace-justice/.

[30] سانجيف غوبتا وآخرون، 'هل يؤثر الفساد على عدم مساواة الدخل والفقر؟'، اقتصاديات الحوكمة 3(1)، مارس 2002، صفحة 35-23.

[31] فرانسيس ستيوارت، "التنمية والأمن". ورقة عمل 3، مركز أبحاث عدم المساواة، الأمن الإنساني والعرقية، جامعة أكسفورد، http://www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper3.pdf، من هنا وهناك.

[32] لارس إريك سيدرمان، نيلز ب. ويدمان، كريستيان سكريد جليديتش، "عدم المساواة الأفقية والحرب الأهلية العرقية القومية: مقارنة عالمية". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 105 (3)، أغسطس 2011، صفحة 495-478؛ "لماذا يعد الفساد مسألة جوهرية" وزارة التنمية الدولية، صفحة 47-46؛ كريم بهجت وآخرون، "عدم المساواة والنزاع المسلح. أدلة وبيانات". تقرير معلومات أساسية عن دراسة البنك الدولية والأمم المتحدة حول التنمية وتفادي النزاع.أوسلو: معهد أوسلو لأبحاث السلام 2017، https://www.prio.org/utility/DownloadFile.ashx?id=954&type=publicationfile.

[33] ستيوارت، "التنمية والأمن"، صفحة 23.

[34] ستيوارت، "التنمية والأمن"، صفحة 13.

[35] الإنسان ثلاثي الأبعاد، مقال عن أنثروبولوجيا السلطة والرمزية في المجتمع المعقد

[36] بهجت وآخرون، "عدم المساواة والنزاع المسلح"، صفحة ٧ و41-35.

[37] روز.أكرمان، الفساد والحكومة، صفحة **32**

[38] باولو مارو، "الفساد وتكوين الإنفاق الحكومي"، في جورج تي. عبد وسانجيف غوبتا (محررون)، الحوكمة والفساد والأداء الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2001، صفحة 244-225.

[39] النتائج الإقليمية: مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية في أفريقيا.الشفافية الدولية ـ الدفاع والأمن، 2015، https://government.defenceindex.org/downloads/docs/GI-Africa-results-web.pdf.

[40] الإنفاق العام في جنوب السودان: هل تصل الأموال إلى أصحابها؟"، موجز اقتصاد جنوب السودان. البنك الدولي، فبراير2013، www- wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WD-SP/IB/2013/05/08/000442464_20130508115303/Rendered/PDF/774290BRI0Econ00Box377296B00PUBLIC0.pdf؛ أليكس دا وال، "عندما يصبح نظام الكليبتوقراطية معسراً: الأسباب الغاشمة للحرب الأهلية في جنوب السودان". الشؤون الأفريقية 113(452)، 2014، صفحة 347–369.

[41] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (172)، "التقرير المرحلي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان"، أغسطس/آب 2015، صفحة 17-16 والمرفق السابع؛ وزارة المالية التابعة لحكومة جمهورية جنوب السودان، "التقرير المالي الكلي للربع الأول 2015-2014". نوفمبر 2014، http://www.grss-mof.org/wp-content/uploads/2015/01/Q1-Macro-Fiscal-Report.pdf, مأخوذ من ; https://thesentry.org/wp-content/uploads/2015/07/report_NexusCorruptionConflict_SouthSudan_TheSentry.pdf.

[42] انظر "الانفاق العسكري العالمي: زيادات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، نقص في الدول المصدرة للنفط"، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، 24 إبريل/نيسان 2017، https://www.sipri.org/media/press-release/2017/world-military-spending-increases-usa-and-europe؛ "الإنفاق العسكري والاجتماعي: تكلفة الفرصة الضائعة للإنفاق العسكري العالمي"، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي http://www.sipri.org/media/blogs/writepeace/military-and-social-spending. ويوصي معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي أن ينفق الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا المزيد على القطاع العسكري أكثر من القطاع الصحي العام؛ أندرو فينيستين، بعد الحفلة. رحلة شخصية وسياسية داخل أروقة المؤتمر الوطني الأفريقي. جنوب أفريقيا: شركة النشر جوناثان بال بوبليشرز2009، صفحة 36-208؛ جاكوبوس كامبرسيليرز، عمليات الاستحواذ الدفاعية ـ تفريغ صفقات الحزمة، معهد الدراسات الأمنية (ISS)؛ http://bit.ly/h2NgSd؛ أندرو هوسكن، BAE: الاتصال التنزاني". أخبار هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، 2009، http://bbc.in/4DWSco.

[43] كاثرين ديكسون، "السلطات الناشئة وأسلحتهم السرية للغاية". فاينانشال تايمز، 13 إبريل/نيسان 2016، http://blogs.ft.com/beyond-brics/author/katherinedixon/.

[44] هافارد هيغر وهافارد موكليف نيغارد، "الحكم ونكسة النزاعات". مجلة تسوية النزاعات 2015، المجلد 59(6)، الصفحات 1016-984.

[45] غرانت غوردن، "السداد والسلب: سياسات الأجور والعنف في الجيش الكونغولي". 3 نوفمبر 2015، http://grantmgordon.com/wordpress/wp-content/uploads/2010/06/GG-FARDC.pdf.

[46] غوردن، "السداد والسلب"، صفحة 9-8، 17.

[47] دانيال روثنبرغ وبن رادلي، "نحن عمال المناجم نمسك بحياتنا في أيدينا لا نوفر شيء ونؤمن فقط بالحظ: التجربة الحية لحقوق الإنسان وانتهاكات العمل في اختيار مواقع المناجم الحرفية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ". هارتلاند انترناشيونال ومركز القانون والشؤون العالمية، جامعة ولاية أريزونا، 2014، صفحة 171.

[48] "جمهورية الكونغو الديمقراطية". خدمة معلومات السلام الدولية (IPIS)، 2014، http://www.ipisresearch.be/search_publications.php.

[49] يمكن العثور على اقتباس موبوتو في مايكل ج. شاتزبرج، لهجات القمع في زائير.بلومينغتون: منشورات جامعة إنديانا، 1988.

[50] ميانمار.مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية.2015. الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، http://government.defenceindex.org/countries/myanmar/.

[51] النتائج الإقليمية: آسيا،الشفافية الدولية - الدفاع والأمن؛"العنف في ميانمار: قتل العشرات في اشتباكات مع الروهينجا في راخين". صحيفة الغارديان، 14 نوفمبر2016، https://www.theguardian.com/world/2016/nov/14/myanmar-rohingya-violence-dozens-killed-army-clashes.

[52] زينب أبو المجد، "الأعمال العسكرية في مصر: الحاجة للتغيير". معهد الشرق الأوسط 2015. http://www.mei.edu/content/map/egypt%E2%80%99s-military-business-need-change

[53] ديكلان والش، "كتاب يسلط الضوء على إمبراطوية العشرة مليار جنيه إسترليني للجيش الباكستاني"، صحفية الغارديان، 31 مايو 2007، https://www.theguardian.com/world/2007/may/31/books.pakistan.

[54] أيشاسيديقا،المؤسسات العسكرية في قلب الاقتصاد العسكري الباكستاني.أكسفورد:منشورات جامعة أكسفورد لعام 2007،الصفحات 29-1 و242-219.

[55] تشايس، لصوص الدولة، صفحة 70.وللاطلاع على المزيد من النقاشات العامة التي دارت حول الروابط بين الفساد وعدم المساواة، يرجى الرجوع إلى لارس إريك سيدرمان، نيلز ب. ويدمان، كريستيان سكريد جليديتش، "عدم المساواة الأفقية والحرب الأهلية العرقية القومية: مقارنة عالمية". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 105 (3)، أغسطس 2011، صفحة 495-478؛ "لماذا يعد الفساد مسألة جوهرية" وزارة التنمية الدولية، صفحة 47-46.

[56] "تونس: تحليل فجر الربيع العربيدراسة المدركات العامة التي تؤدي إلى الثورة الإقليمية الأولى". غالوب بولز 2015، http://www.gallup.com/poll/157049/tunisia-analyzing-dawn-arab-spring.aspx.

[57] "تونس: تحليل فجر الربيع العربي"، غالوب بولز.

[58] أنطونيو نوسيفورا وبوب ريكيرز، "المحسوبية والفساد والربيع العربي: الحالة التونسية"، مؤشر الحرية الاقتصادية 2015، مؤسسة التراث،http://www.heritage.org/index/pdf/2015/book/chapter4.pdf.

[59] بوب ريكيرز، كارولين فريوند، أنطونيو نونسيفورا، 'الجميع من أفراد الأسرة: السيطرة على الدولة في تونس"، ورقة عمل بحث السياسة 6810، البنك الدولي، مارس 2015، http://documents.worldbank.org/curated/en/440461468173649062/pdf/WPS6810.pdf، صفحة 12.

[60] ريكيرز، وآخرون، "الجميع من أفراد الأسرة". صفحة 9.

[61] تشايس،لصوص الدولة، صفحة 70.

[62] روز-أكرمان، الفساد في الحكومة، صفحات 287-277؛ ألينا مونجيو-بيبيدي، البحث عن الحوكمة الرشيدة: كيف تطور المجتمعات آلية السيطرة على الفساد.كامبريدج: منشورات جامعة أكسفورد لعام 2015، الصفحات 4-1؛ مانكور أولسون، "الديكتاتورية والديمقراطية والتنمية". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 87(3)، سبتمبر 1993، صفحة 576-567؛

[63] "الربيع المصري. أسباب الثورة". مجلس سياسة الشرق الأوسط. لا يوجد تاريخ، http://www.mepc.org/egypts-spring-causes-revolution.

[64] ستيفن رول، "نخب الأعمال في مصر بعد انقضاء حكم مبارك. لاعب قوي بين الجنرالات والإخوان"، ورقة بحث ستيفتنغ ويسنشافت أوند بوليتيك. 2013، https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2013_RP08_rll.pdf، صفحة 7؛ "الربيع المصري. أسباب الثورة"، مجلس سياسة الشرق الأوسط.

[65] ماركوس برام، "كيف صنعت أسرة مبارك ثروتها من المليارات".هفتنغتون بوست، 11 فبراير 2011، http://www.huffingtonpost.com/2011/02/11/how-the-mubarak-family-made-its-billions_n_821757.html.

[66] بن جودا، لعنة الكليبتوقراطية: إعادة النظر في الاحتواء، معهد هدسون 2016.- https://s3.amazonaws.com/media.hudson.org/files/publications/20161020JudahTheKleptocracyCurseRethinkingContainment.pdf، صفحة 14.

[67] تشايس، لصوص الدولة، صفحة **70**.

[68] ديفيد د. كيركباتريك، "مصر تنفجر ابتهاجاً بتنحي مبارك".صحيفة نيويورك تايمز، 11 فبراير 2011، http://www.nytimes.com/2011/02/12/world/middleeast/12egypt.html?pagewanted=all&_r=0.

[69] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وإعادة تشكيل الإمبراطورية الاقتصادية". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 15 إبريل 2015، http://carnegie-mec.org/2015/04/15/egyptian-armed-forces-and-remaking-of-economic-empire-pub-59726/_____.

[70] مقابلة الشفافية الدولية، يناير 2017؛ جيف مارتيني وجوليا تايلر، "قيادة الديمقراطية في مصر". الشؤون الخارجية، سبتمبر 2011، https://www.foreignaffairs.com/articles/north-africa/2011-09-01/commanding-democracy-egypt.

[71] مارتيني وتايلور، "قيادة الديمقراطية في مصر".

[72] ديفيد دي كيركباتريك، "الإسلاميون المصريون يعتمدون مسودة دستور بالرغم من الاعتراضات التي تحوم حولها". صحيفة نيويورك تايمز، 29 نوفمبر 2012، http://www.nytimes.com/2012/11/30/world/middleeast/panel-drafting-egypts-constitution-prepares-quick-vote.html.

[73] مارشال، "القوات المسلحة المصرية وإعادة تشكيل الإمبراطورية الاقتصادية"

[74] مقابلة الشفافية الدولية مع روبرت سبرينجبورغ، يناير2017.

[75] "مصر، مؤشر الحكومة لمكافحة الفساد". الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، 2015، https://government.defenceindex.org.

[76] "مصر، مؤشر الحكومة لمكافحة الفساد"، الشفافية الدولية - الدفاع والأمن.

[77] رافي كانبور ويوي وانغ وزياوبو تشانغ، "التحول الكبير في عدم المساواة في الصين"، أوراق نقاشية في2017 ،6 BOFIT . https://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=576121020003020093096102024083064064000043077033024024075009000042069062032077104029107085125104089064013110117100115122095006031029019024076091080900408810408409302102909401501106408300800109009907802508108309306 6&EXT=pdf.

[78] أجريت الحسابات على أساس البيانات التي تم الحصول عليها من: "أغنى الفئات في الصين. قائمة هورون 2016، تقرير هورون، http://www.hurun.net/EN/HuList/Index?num=612C66A2F245؛ و"دفتر بيانات الثروة العالمية لعام 2016"، معهد "Credit Suisse Research Institute"، نوفمبر 2016، http://publications.credit-suisse.com/tasks/render/file/index-cfm?fileid=AD6F2B43-B17B-345E-E20A1A254A3E24A5.. فحتى مع تطبيق أسس العناية الواجبة، فإن للبيانات حدود وينبغي التعامل معها على أنها تقديرات، خاصة مع تعتيم البيانات الكبير في الصين بشكل عام وثروة الأفراد على وجه الخصوص.

[79] ريتشارد ويك وبريدجيت باركر، "الفساد والتلوث وعدم المساواة هي أهم المخاوف في الصين"، مركز أبحاث بيو، 24 سبتمبر 2015 http://www.pewglobal.org/2015/09/24/corruption-pollution-inequality-are-top-concerns-in-china/.

[80] أفاد استطلاع لمركز أبحاث بيو بأن نسبة المستطلعين الذين قيموا الفساد بين المسؤولين كمشكلة رئيسية انخفضت بنسبة 10 نقاط مئوية في عام 2015 - وذلك من 54% في عام 2014. ويؤكد ذلك على أن إجراءات الحكومة المتخذة كانت ناجحة إلى حد ما. يرجى الرجوع إلى ويك وباركر، "الفساد والتلوث وعدم المساواة هي أهم المخاوف في الصين". وللاطلاع على مناقشة حول أهمية الاستيلاء على الأراضي في الصين، يرجى الرجوع إلى اقتصاد إليزابيث سي، "وباء الاستيلاء على الأراضي: عالم الصين الرائع في وولكانز"، مجلس العلاقات الخارجية، 7 فبراير 2012، https://www.cfr.org/blog-post/land-grab-epidemic-chinas-wonderful-world-wukans. وأخيرا، انخفض تقديرنا لعدد الاحتجاجات في الصين وفقاً لتقييمات الاقتصاد (كما هو مذكور) وكما هو مبين في وو تشيانغ، "ماذا تخبرنا احصاءات الاحتجاجات التي قدمها لو يويو عن الجمعية الصينية اليوم"، التغير في الصين، 6 يوليو 2016، https://chinachange.org/2016/07/06/the-man-who-keeps-tally-of-protests-in-china/. ونظراً للقيود المفروضة على دقة البيانات المتعلقة بالاضطرابات الاجتماعية في الصين، فإن هذه الإحصاءات تشكل تقديراً تقريبياً يستند إلى أفضل المعلومات المتاحة. ولا تقدم تفاصيل حول حجم الاحتجاجات على سبيل المثال.

[81] كوليي والآخرون، "كسر فخ النزاع"، الصفحتان 60-61.

[82] في حين أن المؤسسات ليست هي العامل الوحيد ذي الصلة، فإن قضايا مثل تركيز الموارد هي أيضا مسألة تحمل في طياتها أهمية بالغة - حيث تشير معظم الدراسات إلى أن القوة المؤسسية لها تأثير ملحوظ على ما إذا كان وجود الموارد الطبيعية هو نقمة أو نعمة. انظر إلى هالفور ميهلوم، كارل ميون وريغنر تورفيك، "المؤسسة ولعنة الموارد"، المجلة الاقتصادية 116 (508)، يناير 2006، صفحات: 20-1؛ إليسايوس بابيراكيس و رير جيرلاغ، "فرضية لعنة الموارد وقنوات نقلها"، مجلة الاقتصاد المقارن 32(1)، مارس 2004، صفحات 193-181؛ كولير وآخرون، "كسر فخ النزاع"، صفحة 127. بالرغم من جدلية البعض بأن وفرة الموارد تؤثر سلبا على نوعية المؤسسات من خلال خلق حوافز للسلوك الريعي، فإن دراسات أخرى تخلص إلى أن العلاقة السببية تدور في الاتجاه المعاكس: إن نوعية المؤسسات، ويشمل ذلك انتشار الفساد، هي العامل الرئيسي الذي قد يكون له تأثير بارز على تنمية الدولة. انظر زافير سالا-اي-مارتن وأرفيند سوبرامانيان، "معالجة لعنة الموارد الطبيعية: مثال من نيجيريا"، "ورقة عمل مكتب البحوث الاقتصادية الوطنية9804، يونيو 2003، http://www.nber.org/papers/w9804.pdf، الاطلاع في ديسمبر 2016؛ كريستا N. برونشويلر وإدوين اتش. بولت، "لعنة الموارد تخضع لإعادة النظر والمراجعة: حكاية المفارقات والرنكة الحمراء"، مجلة الإدارة والاقتصاديات البيئية 55(3)، 2008، صفحات 264-248. للاطلاع على الدراسات السابقة، انظر مايكل ال. روس، "ماذا تعلمنا عن لعنة الموارد"، الاستعراض السنوي للعلوم السياسية 18، 2015، صفحات 259-239.

[83] لجنة التقدم في أفريقيا، "حقوق الملكية في المواد الاستخراجية. توفير موارد أفريقيا الطبيعية للجميع."تقرير التقدم في أفريقيا لعام 2013. http://www.africaprogresspanel.org/wp-content/uploads/2013/08/2013_APR_Equity_in_Extractives_25062013_ENG_HR.pdf، صفحات 9، 36-27، 59-55.

[84] "إندونيسيا: التكاليف الباهظة المتكبدة عن تفشي الفساد في تجارة الأخشاب". هيومن رايتس ووتش، 30 نوفمبر 2009، https://www.hrw.org/news/2009/11/30/indonesia-timber-corruptions-high-costs.

[85] توماس جونسون، "شركات زيوت النخيل تستغل شعب إندونيسيا - وآلتها السياسية الفاسدة". صحيفة الغارديان، 11 يونيو 2015، https://www.theguardian.com/sustainable-business/2015/jun/11/palm-oil-industry-indonesia-corruption-communities-forests.

[86] كوليار وآخرون، "كسر فخ النزاع"، صفحة 4.

[87] انظر مثال سونيل سوري، الأسلاك الشائكة على رؤوسنا. دروس في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار وبناء الدولة في الصومال. عالم أكثر أماناً، يناير 2016، صفحة 61-59، ii.

[88] تشايس، لصوص الدولة، صفحة 24.

[89] سارة لادبوري، "اختبار الفرضيات وبنائها على التطرف في أفغانستان". تقرير مستقل لإدارة التنمية الدولية، 14 أغسطس 2009.

[90] مارك غولوم، "تشكل جماعة بوكو حرام وسط فساد الحكومة النيجيرية""، أخبار CBC، 9 مايو 2014، http://www.cbc.ca/news/world/boko-haram-formed-amid-nigerian-government-corruption-1.2636547.

[91] سوري، الأسلاك الشائكة على رؤوسنا، الصفحات 60-59، 66-65.

[92] هذه المادة مقتبسة من تحليل للشفافية الدولية أكثر توسعاً يعكس العلاقة بين الفساد والإرهاب: "الدوران الكبير: الفساد ونمو جماعات التطرف العنيف". الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، فبراير 2017، http://ti-defence.org/publications/the-big-spin/. يرجى الرجوع إلى المرفق 1 من التقرير (الصفحات 32-30) للاطلاع على ملاحظات مستفيضة بشأن المصادر والمنهجية.

[93] مؤشر مدركات الفساد لعام 2016". منظمة الشفافية الدولية.

[94] باتريك كوكبرن، "10 سنوات في العراق حول: كيف باتت بغداد مدينة الفساد"، صحيفة ذا إندبندانت، 4 مارس 2013، http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-10-years-on-how-baghdad-became-a-city-of-corruption-8520038.html.

[95] "العراق، مؤشر مدركات الفساد لعام 2016". الشفافية الدولية، 2016، http://www.transparency.org/gcb2013/country/?country=iraq.

[96] أرون لاند، "الجفاف والفساد والحرب: الأزمة الزراعية في سوريا." المصدر: مركز كارنيغي تمكين السلام الدولي، 18 إبريل 2014، http://carnegie-mec.org/diwan/55376.

[97] "الدائرة الداخلية لبشار الأسد". أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 30 يوليو 2012، http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13216195؛ شارلوت ألفريد، "أوراق بنما المسربة "تفضح تعاملات قذرة خلف حرب سوريا". هفتنغتون بوسب، 4 يونيو 2016، http://www.huffingtonpost.com/entry/panama-papers-syria-assad-rami-makhlouf_us_57052790e4b0a506064dbd8b؛ فريدريك أوبيرمايرو باستيان أوبيرماير، "شركات وهمية: المساعدة في حرب الأسد". سوديوتش زيتونغ http://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/570fc0c6a1bb8d3c3495bb47/.

[98] انظر ستيفن ويكين، "تقرير الأمن في الشرق الأوسط الثاني: السنة في العراق يعيشون أزمة". معهد دراسة الحرب، مايو 2003، http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Wicken-Sunni-In-Iraq.pdf.

[99] عقوبات الحدود "هي عنصر مثير للجدل في الشريعة وتشمل الرجم وقطع اليدين. انظر الفضل، "الحياة في ضوء الله: القانون الإسلامي والالتزام الأخلاقي ومشكلة العقاب". برنامج الدين والأخلاقيات عبر محطة ABC، 30 سبتمبر 2014، http://www.abc.net.au/religion/articles/2014/09/30/4097456.htm

[100] مجلة دابق، العدد 12، صفحة 50؛ مجلة دابق، العدد 13، صفحة 54.

[101] مجلة دابق، العدد 12، صفحة 47.

[102] جيمي طرابي، "تنظيم الدولة يظهر أمام مواطنيه جانباً أكثر ليونة". فوكاتيف، 20 مارس 2015، http://www.vocativ.com/world/isis-2/to-its-citizens-isis-also-shows-a-softer-side/.

[103] أبو بكر ناجي، "إدارة الوحشية: المرحلة الأكثر حرجاً التي ستتجاوزها الأمة "، قام بالترجمة ويليام مكانس. 23 مايو 2006، https://azelin.files.wordpress.com/2010/08/abu-bakr-naji-the-management-of-savagery-the-most-critical-stage-through-which-the-umma-will-pass.pdf؛ أرون زيلين، "الدولة الإسلامية تمتلك مكتب حماية المستهلك". ذا أتلانتك، 12 يونيو 2014، http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/06/the-isis-guide-to-building-an-islamic-state/372769/.

[104] انظر إلى الدوران الكبير، صفحة 15.

[105] انظر إلى الدوران الكبير، صفحة 16-15.

[106] لويس أي. شيلي، علاقات قذرة. الفساد والجريمة والإرهاب، كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج لعام 2014، الصفحات 52-29؛ لويس شيلي "الثالوث اللامقدس: الجريمة العابرة للحدود والفساد والإرهاب"، مجلة براون لشؤون العالم 11(2)، شتاء/ربيع 2005، صفحات 111-101.

[107] انظر إلىالدوران الكبير، صفحة 16.

[108] انظر إلى الدوران الكبير، صفحة 17.

[109] ليلى فاضل، "فيضان من الأسلحة الليبية المهربة إلى مصر"، صحيفة واشنطن بوست، 12 أكتوبر 2011، https://www.washington-post.com/world/libyan-weapons-flooded-egypts-black-weapons-market/2011/10/12/gIQA2YQufL_story.html.

[110] الدوران الكبير، صفحة 17.

[111] "ملاحظات مساعد وزير التمويل الإرهابي دانيال غلاسر في شاتام هاوس "، 2/8/16
https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl0341.aspx; إيمون جافرس، "أثر 40 مليار دولار من المال العرافي في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك"،25 CNBC، أوكتوبر 2011،http://www.cnbc.com/id/45031100.

[112] جافرس، "أثر 40 مليار دولار من المال العرافي في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك".

[113] توم كيتينج، "داعش وورقة الدولار الأمريكي المزورة": الربح من العملات الأجنبية "، تعليق، المعهد الملكي للخدمات المتحدة (.RUSI)
21 مارس 2016، https://rusi.org/commentary/daesh-and-fraudulent-us-dollar-note-profiting-foreign-exchange.

[114] كيتينغ، "داعش وورقة الدولار الأمريكي المزورة"؛ دريد عدنان وجيمس ريسن، "تقول الولايات المتحدة أن العراقيين يساعدون إيران على رفع العقوبات، "نيويورك تايمز، 18 أغسطس 2012،
http://www.nytimes.com/2012/08/19/world/middleeast/us-says-iraqis-are-helping-iran-skirt-sanctions.html?_r=1

[115] إميلي غلازر ونور مالاس وجون هيلسنراث، "الولايات المتحدة تقطع المبالغ النقدية عن العراق على إيران، مخاوف تسيطر على تنظيم الدولة الإسلامية"، مجلة وال ستريت، 3 نوفمبر 2015،
https://www.wsj.com/articles/u-s-cut-cash-to-iraq-on-iran-isis-fears-1446526799؛ كيتينغ، "داعش وورقة الدولار الأمريكي المزورة".

[116] كيتينج، "داعش وورقة الدولار الأمريكي المزورة".

[117] كيتينج، "داعش وورقة الدولار الأمريكي المزورة".

[118] مونجيو-بيبيدي، البحث عن الحوكمة الرشيدة"، صفحة 23.

[119] معهد الديمقراطية الوطني، "الحياة في العراق بعد رحيل تنظيم الدولة الإسلامية: مواطنون يشاركون رؤيتهم حول الحوكمة في العراق بعد تحرير الموصل"، 18 إبريل 2017.
https://www.ndi.org/publications/life-iraq-after-isis-citizens-share-their-views-about-governance-iraq-after-liberation
يتوفر التقرير الكامل عبر الرابط التالي
https://www.ndi.org/sites/default/files/Iraq%20April%202017%20Survey%20Public%20Final%20%281%29%20%281%29.pdf.

[120] "الجميع طرف في اللعبة". انتهاكات حقوق الإنسان والفساد على أيادي قوات الشرطة النيجيرية". هيومن رايتس ووتش،17 أغسطس2010.
https://www.hrw.org/report/2010/08/17/everyones-game/corruption-and-human-rights-abuses-nigeria-police-force؛
الدوران الكبير، صفحة 25-23.

[121] "العنف المتصاعد: هجمات بوكو حرام وانتهاكات قوات الأمن في نيجيريا". هيومن رايتس ووتش، 11 أكتوبر 2012،
https://www.hrw.org/report/2012/10/11/spiraling-violence/boko-haram-attacks-and-security-force-abuses-nigeria.

[122] فريق الخبراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقرير النهائي:S/2011/738. الأمم المتحدة، 18 أكتوبر 2011،
https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/738 ، صفحة 6.

[123] أرين بيكر، تهيب نيجيريا العسكرية عند مواجهة بوكو حرام".تايم،10 فبراير2015،http://time.com/3702849/nigerias-armyboko-haram/.

[124] فيليب إكيتا، "الفساد في نيجيريا، ليس فقط بوكو حرام، هو الجذر المتأصل للعنف". الغارديان، 11 يوليو 2014،
https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/jul/11/boko-haram-nigeria-violence-corruption-security؛
أرين بيكر، تهيب نيجيريا العسكرية عند مواجهة بوكو حرام". تايم، 10 فبراير 2015،
http://time.com/3702849/nigerias-armyboko-haram/;
مقابلة أجراها نيك روبيرستون، "الجنود النيجيريون يناقشون الحرب مع بوكو حرام". CNN، يناير 2015،
http://edition.cnn.com/videos/world/2015/01/15/ctw-pkg-robertson-nigerian-soldier-boko-haram-fight.cnn؛
سارة تشايس، "الفساد: التطرف العنيف، الكليبتوقراطية وخطر فشل الحوكمة". شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، مركز كارنيغي تمكين السلام الدولي، 30 يونيو 2016،http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/063016_Chayes_Testimony.pdf.

[125] هذا القسم مقتبس من دراسة حالة أعدها المقدم ديف ألين من أكاديمية الدفاع البريطانية لغرض الشفافية الدولية - الدفاع والأمن. انظر إلى الدوران الكبير، صفحة 22-18.

[126] تنظيم الدولة الإسلامية يستولى على2.300 مركبة هامفي مدرعة من القوات العراقية في الموصل". صحيفة الغارديان،1 يونيو2015،
https://www.theguardian.com/world/2015/jun/01/isis-cap-
tured-2300-humvee-armoured-vehicles-from-iraqi-forces-in-mosul.
جيمي سيدل،"المتمردون السنة العراقيون يستولون على مخبأ ضخم للأسلحة والمعدات الأمريكية"،13 يونيو 2014،
http://www.news.com.au/world/iraqi-sunni-insur-
gents-seize-huge-cache-of-usmade-arms-and-equipment/news-story/4dc84c11acc516dca006104674fb47ab؛
ديفيد كيلكولين، عامٌ دموي: كشف الستار عن آلية مكافحة الإرهاب الغربية".لندن: شركة النشر هيرست 2016، صفحة 144-140.

127 كيلكولن، عام دموي، صفحات 51-48؛ دون ملفين، "تقرير يلوم رئيس الوزراء العراقي السابق ومسؤولون كبار آخرون لسقوط الموصل"، صحيفة CNN، 18 أغسطس 2015؛ سيف حميد وأحمد رشيد، "البرلمان العراقي يحيل تقرير الموصل إلى المدعي العام، العبادي"، رويترز 17 أغسطس 2015. http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-mosul-idUSKCN0QM0PX20150817.

128 جوديت نورينك، "داعش في العراق"، ذا إنديبيندينت، 25 فبراير 2016، http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-in-iraq-the-fall-of-mosul-to-the-jihadists-was-less-of-a-surprise-to-baghdad-than-many-were-led-a6895896.html. "البرلمان العراقي يحيل تقرير سقوط الموصل، ودور رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي إلى القضاء". أخبار ABC، 17 أغسطس 2015، http://www.abc.net.au/news/2015-08-17/iraq-endorses-report-calling-for-justice-over-mosul-fall/6704134.

129 تستند الأرقام إلى تقديرات متمخضة عن تجربة الكاتب الشخصية؛ تشير مصادر أخرى إلى أرقام أعلى. يرجى الرجوع إلى مثال طارق علي وباتريك كوكبيرن،" نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وجذور حرب الشرق الأوسط الجديدة"، 29 سبتمبر 2014، http://www.counterpunch.org/2014/09/29/the-rise-of-isis-and-the-origins-of-the-new-middle-east-war/.

130 أثيل نجيفي، محافظ مقاطعة نينوى، يصف نتائج معركة الموصل بأنها "فشل مريع". مقتبس من أرييل زيرولنيك، "عندما تسقط الموصل وتلقتطها أيادي مسلحي تنظيم الدولة، تحوم الشكوك حول قوات الأمن العراقية المدربة من قبل الولايات المتحدة". صحيفة كريسشان ساينس مونيتور، 10 يونيو 2014، http://www.csmonitor.com/World/Security-Watch/terrorism-security/2014/0610/As-Mosul-falls-to-ISIS-militants-doubts-over-US-trained-Iraqi-security-forces-video. انظر أيضاً نيد باركر وإيزابيل كوليز ورحيم سلمان، "كيف سقطت الموصل: قصة عامة". تقرير خاص صادر عن رويترز، 14 أكتوبر 2014، http://graphics.thomsonreuters.com/14/10/MIDEAST-CRISIS:GHARAWI.pdf. ياسر عباس ودان ترمبلي، "من داخل سقوط شعبة الجيش العراقي الثانية". حرب على الصخور، 1 يوليو 2014، https://warontherocks.com/2014/07/inside-the-collapse-of-the-iraqi-armys-2nd-division/؛ كيلكولن، عام دموي، صفحات 94-87.

131 كيلكولن، عام دموي، صفحة 85 و91.

132 ديفيد د. كيركباتريك، "وثاق الكسب غير المشروع للجيش العراقي في قتال تنظيم الدولة".صحيفة نيويورك تايمز، 23 نوفمبر 2014، https://www.nytimes.com/2014/11/24/world/middleeast/graft-hobbles-iraqs-military-in-fighting-isis.html?module=Search&mabReward=relbias%3As%2C%7B%221%22%3A%22RI%3A5%22%7D&_r=0.؛ إريك بيانين، "50.000 جندي وهمي عراقي يجنون 380 مليون دولار في السنة". فيسكال نيوز، 1 ديسمبر 2014، http://www.thefiscaltimes.com/2014/12/01/Iraqi-Corruption-50000-Ghost-Soldiers-Make-380-Million-Year.

133 باركر وكوليز وسلمان، "كيف سقطت الموصل".

134 مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية في العراق". الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، 2016، http://government.defenceindex.org/countries/iraq/.

135 باركر وكوليز وسلمان، "كيف سقطت الموصل".

136 ديفيد د. كيركباتريك، "وثاق الكسب غير المشروع للجيش العراقي في قتال تنظيم الدولة".عباس ودان ترمبلي، "من داخل السقوط "،

137 عباس ودان ترمبلي، "من داخل السقوط".

138 ديفيد د. كيركباتريك، "وثاق الكسب غير المشروع للجيش العراقي في قتال تنظيم الدولة".

139 عباس ودان ترمبلي، "من داخل السقوط".

140 استناداً إلى تجربة المؤلف الشخصية في العراق.

141 لوفيداي موريس، "بعيدا عن الخطوط الأمامية للعراق، تنظيم الدولة الإسلامية يتسلل مجدداً إلى الداخل". واشنطن بوست، 22 فبراير 2017، https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/away-from-iraqs-front-lines-the-islamic-state-is-creeping-back-in/2017/02/22/8abd8b70-d161-11e6-9651-54a0154cf5b3_story.html?utm_term=.d3d6cdf282a3.

142 جيمس هوكروفت، "تنظيم الدولة الإسلامية والموصل: الإبقاء على صندوق بندورا مغلقاً". مجلة سمول وورز، 6 أكتوبر 2016، http://smallwarsjournal.com/jrnl/art/isis-and-mosul-keeping-pandora%E2%80%99s-box-closed.

143 روز-أكرمان، الفساد والحكومة، صفحة 5-4.

144 "أهداف التنمية المستدامة". الأمم المتحدة.

145 تشارلز ت. كول ووليام ستاينلي، "حماية الشعب: خيارات الأمن العام لما يعقب الحروب الأهلية". الحوكمة العالمية 7(2)، أبريل/يناير لعام 2001، صفحة 155.

146 كسر فخ الصراع، كوليار وآخرون، صفحة 21.

[147] مشروع تقرير الأمن البشري، تقرير الأمن البشري الموجز لعام 2006، الفصل الثالث، "كيف تنتهي الحروب".
http://www.hsrgroup.org/docs/Publications/HSB2006/2006HumanSecurityBrief-Chapter3-HowWarsEnd.pdf
تشارلز ت. كول وويليام ستاينلي، "حماية الناس: خيارات الأمن العام لما يعقب الحروب الأهلية". الحوكمة العالمية 7(2)، أبريل/يناير لعام 2001، صفحة 156. برنستون: منشورات جامعة برنستون لعام 2006، صفحة 717.

[148] هوفارد هيغره وهوفارد موكلايف نيغور، "الحوكمة والانتكاس إلى حالة النزاع". مجلة تسوية النزاعات 2015، المجلد 59(6)، الصفحات 1016-984.

[149] بيرترام سبكتر، التفاوض بشأن السلام ومكافحة الفساد:التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن: منشورات معهد الولايات المتحدة للسلام لعام 2011، الصفحات 11-9.

[150] تشانغ وزوم، الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، الصفحات 15-8.

[151] تشانغ وزوم، الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، الصفحات 15-8.

[152] سوزان روز-أكيرمان، "الفساد في أعقاب الصراع الوطني المحلي،" في روتبرت وروبرت الأول والفساد والأمن العالمي والنظام الدولي، مؤسسة السلام العالمي والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 2009، صفحة 82

[153] بيرترام سبكتر، التفاوض بشأن السلام ومكافحة الفساد:التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، معهد السلام الأمريكي، 2011، صفحة 72؛ روز أكرمان، 80

[154] ويلي نيندوريرا، "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية المتمثل في قوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD) في بوروندي: الطريق من النزاع المسلح إلى النزاع السياسي،" سلسلة بيرغوف للبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، رقم 10، http://www.hsrgroup.org/docs/Publications/HSB2006/2006HumanSecurityBrief-Chapter3-HowWarsEnd.pdf ، صفحات 27-26.

[155] آستريد جامار، "النزاع المتصاعد في بوروندي: التحديات التي تواجه تجاوز التطرق." ائتلاف برنامج التسويات السياسية، http://www.politicalsettlements.org/files/2015/10/Nr_10_Jamar_Breifing_Paper_Burundi.pdf؛ بيرترام سبكتر، التفاوض بشأن السلام ومكافحة الفساد:التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، معهد السلام الأمريكي، واشنطن العاصمة 2011، صفحة 69.

[156] سبيكتر، التفاوض بشأن السلام، صفحة 69.

[157] جامار، "النزاع المتصاعد في بوروندي: التحديات التي تواجه تجاوز التطرق."

[158] جوليان بورغر، "حرب البوسنة الممتدة لعشرين عام: اتقرت دعائم السلام لكن النزاع مازال يحوم في الأفق". صحيفة الجارديان، الرابع من إبريل 2012، https://www.theguardian.com/world/2012/apr/04/bosnian-war-20-years-on؛ غاي دي لوني، "البوسنة: كيف تخرج دولة من المستنقع؟". أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 13 مارس 2014، http://www.bbc.com/news/world-europe-26549245.

[159] بورغر، "حرب البوسنة الممتدة لعشرين عام: اتقرت دعائم السلام لكن النزاع مازال يحوم في الأفق"؛ دي لوني، "البوسنة: كيف تخرج دولة من المستنقع؟"

[160] تيم جودا، "احتجاجات البوسنة: ربيع بلقاني؟". أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 7 فبراير 2014، http://www.bbc.com/news/world-europe-26093160.

[161] كريتو ودجيجك، الشفافية الدولية، كما أشار إليها فيلدز وكارين وأوسكر فيرا، "البوسنة والهرسك: تحرك الكيان الثالث، "هياكل السلطة المجرمة:أعداء السلام المتغاضى عنهم، تحرير مايكل دجيجك ورومان وليتلفيلد،18 تموز،2016 https://books.google.com/books?id=4XCPDAAAQBAJ&dq=dayton+accords+smuggling&source=gbs_navlinks_s ، صفحة 30

[162] دجيجك ومايكل، هياكل السلطة المجرمة: أعداء السلام المتغاضى عنهم. رومان وليتلفيلد، 18 يوليو 2016، صفحة 30

[163] المرجع ذاته

[164] دجيجك ومايكل ولورا روزان وفيل ويليامز، حكم الخارجين على القانون في مقابل سيادة القانون في البلقان،" معهد الولايات المتخدة للسلام، تقرير خاص 97، ديسمبر 2002، صفحة 8

[165] 'مؤشرات كوسوفو اشتبهت بزعيم الجريمة البلقاني كلمندي.' وكالة رويترز الإخبارية، 4 يوليو 2014، http://www.reuters.com/article/us-kosovo-indictments-idUSKBN0F91JA20140704.

[166] 'ناصر كلمندي،' مشروع التقرير، https://www.reportingproject.net/peopleofinterest/profil.php?profil=18.

[167] 'يقول المحامي بأن كلمندي سيفرج عنه.' مشروع تقرير الجريمة المنظمة والفساد (CCRP)، الرابع من أغسطس 2013، https://www.occrp.org/en/daily/2097-kelmendi-not-to-be-extradited.

[168] 'ناصر كلمندي: من سجين في كوسوفو إلى رجل أعمال في سراييفو'.مشروع تقرير الجريمة المنظمة والفساد (CCRP)، السادس عشر من نوفمبر 2009، https://www.occrp.org/en/investigations/503-naser-kelmendi-from-kosovo-inmate-to-sarajevo-businessman.

[169] 'خلف القضبان في النهاية.' مجلة ذي إكونوميست، الرابع عشر من مايو 2013، http://www.economist.com/blogs/easternapproaches/2013/05/crime-balkans.

[170] 'البوسنة: راسونديك على استعداد لكي يصبح لاعباً جديداً في المشهد السياسي البوسني'. منظمة ويكيليكس، التاسع من فبراير 2010، https://wikileaks.org/plusd/cables/10SARAJEVO134_a.html.

[171] 'الولايات المتحدة تدعم دبلوماسياً في صفوف البوسنة'. منشورات بلقان إنسايت. الرابع من نوفمبر 2009، http://www.balkaninsight.com/en/article/us-backs-diplomat-in-bosnia-row.

[172] 'كلمدني، زعيم البلقان'. الهيئة الرقابية الأروبية للبلقان والقوقاز، الثاني والعشرون من مايو 2013، http://www.balcanicauca-so.org/eng/Areas/Kosovo/Keljmendi-the-boss-of-the-Balkans-135465.

[173] دينيس زيديك ورودولفو تو، 'الشرطة البوسنية تعتقل الزعيم السياسي القوي راسونديك'. منشورات بلقان إنسايت، الخامس والعشرون من يناير 2016، http://www.balkaninsight.com/en/article/bosnian-police-arrests-fahrudin-radoncic-01-25-2016.

[174] دجيجك ومايكل، هياكل السلطة المجرمة: أعداء السلام المتغاضى عنهم. رومان وليتلفيلد، الثامن عشر من يوليو 2016

[175] 'حكم الخارجين على القانون في مقابل سيادة القانون في البلقان.' معهد الولايات المتحدة للسلام، ديسمبر 2002، http://www.usip.org/sites/default/files/sr97.pdf.

[176] كولیار وآخرون، "كسر فخ الصراع"، صفحات 72-71، 87-86.

[177] 'جمهورية الكونغو الديمقراطية'. مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية، الشفافية الدولية-الدفاع والأمن، 2016، http://government.defenceindex.org/countries/democratic-republic-of-the-congo/.

[178] تشارلز ت. كول ووليام ستانلي، 'الأمن المدني'، في عمل ستيفان جون ستيدمان وأخرين (محررين)، إنهاء الحروب الأهلية:تنفيذ اتفاقيات السلام. لندن: دار لين رينر للنشر 2002، صفحات 330-303.

[179] كول وستانلي، 'حماية الناس'، صفحة 167.

[180] تشارلز ت. كول ووليام ستاينلي، 'حماية الناس: خيارات الأمن العام لما يعقب الحروب الأهلية'، الحوكمة العالمية 7(2)، أبريل/يونيه 2002، صفحات 161،166.

كول وستانلي، 'حماية الناس'، صفحة 154.

[181] كول وستانلي، 'حماية الناس'، صفحة 154.

[182] انظر على سبيل المثال المعايير المقدمة من قبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004)، متاح على https://www.un.org/disarmament/wmd/sc1540/.

[183] شيلي، علاقات قذرة، صفحات 301-292.

[184] مولي مكالمان، 'شبكة عبد القادر خان لتهريب الأسلحة النووية'. صحيفة الأمن الاستراتيجي، المجلد التاسع، رقم 1 لعام 2016، http://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1506&context=jss.

[185] روبرت آي. روتبيرغ، الفساد والأمن العالمي والنظام الدولي. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج لعام 2009، صفحة 10.

[186] ويليام لانغويش، 'نقطة اللاعودة'. مجلة ذا أتلانتيك، فبراير 2006، https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2006/01/the-point-of-no-return/304500/.

[187] ويليام لانغويش، 'غضب الخان'. مجلة ذا أتلانتيك، نوفمبر 2005، https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2005/11/the-wrath-of-khan/304333/.

[188] شيلي، علاقات قذرة، صفحة 292.

[189] ماثيو بن، 'الفساد والتفشي النووي' في روبرت آي. روتبيرغ (المذكور سابقًا)، الفساد والأمن العالمي والنظام الدولي.كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج لعام 2009، صفحة 127.

[190] بن، 'الفساد والتفشي النووي'، صفحة 127.

[191] دوغلاس فرانتز وكاثرين وكولينز، الجهادي النووي: القصة الحقيقية وراء بائع أخطر الأسرار العالمية.نيويورك: مجموعة هاتشيت للكتاب 2007، صفحة 161-156.

[192] ماثيو بن، 'الفساد والتفشي النووي'، صفحة 128؛ فرانك فوجل، شنّ الحرب على الفساد. ما يقبع داخل أسوار حركة مقاومة استغلال القوة. بليموث: رومان آند ليتلفيلد 2012، صفحة 113-112.

[193] لانغويش، 'نقطة اللاعودة'؛ بن، 'الفساد والتقشي النووي'، صفحة 129.

[194] 'موجز ملخّص'. قاعدة بيانات تسجيل الحوادث والتتبع التابعة لـIAEA، عام 2016، https://www-ns.iaea.org/downloads/security/itdb-fact-sheet.pdf.

[195] آيمي إف. وولف، 'الامتثال الروسي لمعاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF): خلفية وبعض القضايا المتعلقة بالكونجرس'. خدمة إجراء الأبحاث التابعة للكونجرس، 15 مارس 2017، https://fas.org/sgp/crs/nuke/R43832.pdf.

[196] مارك بروملي وكارينا سولميرانو، 'الشفافية في إعلان نفقات وممتلكات الجيش في أمريكا اللاتينية والكاريبي' بحث حول سياسة SIPRI، بتاريخ 31، يناير 2012، صفحة 34.

197 أما على النطاق الخارجي، فقد تتسبب إجراءات إحدى الدول في ردود فعل صادرة من قبل إحدى الحكومات بغرض الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي أو تجنّب تأثير هذه الخطوات. بالمقابل، يمكن تتبع قرارات التسلّح العسكري إلى أصول محلية، بما فيها عملية الموازنة الدفاعية وتنافس الخدمات الداخلية في حيازة الموارد والسياسات التنظيمية والسعي إلى الاعتبار القومي. يرجى الإطّلاع على مقال 'تطوّر أساليب التسلّح منذ الحرب الباردة' في سباقات التسلّح ضمن نطاق السياسات الدولية؛ من القرن التاسع عشر إلى الحادي والعشرين، لتوماس مانكين وجوزيف مايولو وديفيد ستيفينسون (مصدر مذكور سابقًا). أكسفورد: منشورات جامعة أكسفورد لعام 2016، الصفحات 272-271. للمزيد حول نقاشات المقارنة بين سباقات التسلّح ومنافسات التسلّح ودور الفساد، يمكنك الاطّلاع على مقال ريتشارد إيه. بيتزينجر بعنوان 'سباق تسلّح جديد؟: شروحات حول التسليحات العسكرية الحديثة في جنوب شرق آسيا'. جنوب شرق آسيا المعاصرة: مذكرة الشؤون الدولية والاستراتيجية 32(1)، إبريل 2010، الصفحات 69-50.

198 'التحويلات الدولية للأسلحة'. SIPRI, 2017. https://www.sipri.org/research/armament-and-disarmament/arms-transfers-and-military-spending/international-arms-transfers.

199 'التحويلات الدولية للأسلحة'. SIPRI, 2017. https://www.sipri.org/research/armament-and-disarmament/arms-transfers-and-military-spending/international-arms-transfers.

200 شينزو آيب، 'الشفافية العسكرية والأمن الأسيوي'. 23 CNBC، يناير 2014،
http://www.cnbc.com/2014/06/23/miltary-transparency-and-asian-securityshinzo-abecommentary.html.

201 بانيتان واتانایاجورن وديزموند بول، 'سباق تسلّح إقليمي؟'. مذكرة الدراسات الاستراتيجية، 18:3، 1995، 174-147.

202 سانجيف جوبتا ولويز دي ميلو وراجو شاران في مقال 'الفساد والنفقات العسكرية' ضمن ورقة عمل IMF WP/00/23, 2000.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0023.pdf، صفحة 4. اطّلع أيضًا على جي. داجوستينو وجيه بي دون وإل بيروني في مقال 'الفساد والنفقات العسكرية والنمو'، اقتصاد الدفاع والسلام في الجزء 23، رقم 6، 2012 من الصفحات 604-591.

203 لا تتفرّد روسيا في لجوئها إلى الاستعانة بأساليب الفساد بغرض زعزعة الأمن والتأثير، إلا أنها تقوم على رأس أكثر العمليات وضوحًا وتأثيرًا في الوقت الحالي.

204 رغم نفي السلطات الروسية تدخلها في أزمة أوكرانيا، إلا أن الأدلة الحالية تشير إلى انخراطها بكل تأكيد. على سبيل المثال، اطّلع على مقال ماكسيميليان زوبيرسكي وغيره، بعنوان التخفّي أمام الأنظار.حرب بوتين في أوكرانيا.واشنطن: القنصلية الأطلنطية في الولايات المتحدة في عام 2015، http://www.atlanticcouncil.org/images/publications/Hiding_in_Plain_Sight/HPS_English.pdf.

205 هيذر إيه كونلي وغيرها في دليل كريملين.إدراك تأثير روسيا على مناطق وسط وشرق أوروبا.مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أكتوبر 2016، https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/1601017_Conley_KremlinPlaybook_Web.pdf.

206 كارين داويشا، السرقة الحكومية في عهد بوتين:إلى من يؤول ملك روسيا؟ نيويورك: سيمون آند شوستر 2016، صفحة 56-55.

207 داويشا، السرقة الحكومية في عهد بوتين، صفحة 325. جوليان إيوفي، 'صافي التأثير'. ذا نيويوركر، 4 إبريل 2011،
http://www.newyorker.com/magazine/2011/04/04/net-impact.

208 أندريس أسلوند، 'سبب تمثيل غازبروم كنقابة إجرامية'، ذا موسكو تايمز، 27 فبراير 2012،
https://www.google.be/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwicls-FtNnUAhUPa1AKHf_XDFgQFggpMAA&url=https%3A%2F%2Fthemoscowtimes.com%2Farticles%2Fwhy-gazprom-resembles-a-crime-syndicate-12914&usg=AFQjCNE6V934JZFNATGbga9WM6ZWOZfgyw؛ أنظر مقال داويشا بعنوان السرقة الحكومية في عهد بوتين، الصفحات 285-280.

209 'العملاق الروسي المصاب'، ذا إيكونوميست، 23 مارس 2013.

210 جيمس شير، الدبلوماسية القاسية والقسرية الوديّة:التأثير الروسي خارج البلاد.لندن: المؤسسة الملكية للشؤون الدولية 2013، صفحة 84.

211 إيوفي، 'صافي التأثير'.

212 داويشا، السرقة الحكومية في عهد بوتين، صفحة 93.

213 اقتبسبت داويشا في السرقة الحكومية في عهد بوتين قول كونلي وغيرها في دليل كريملين، الصفحة 13.إلى جانب شير في الدبلوماسية القاسية والقسرية الوديّة، الفصل 4.

214 كونلي وغيرها في دليل كريملين، الصفحة xii.

215 'غازبروم: العملاق الروسي المصاب'. ذا إيكونوميست، 23 مارس 2013، http://www.economist.com/news/business/21573975-worlds-biggest-gas-producer-ailing-it-should-be-broken-up-russias-wounded-giant.

216 كونلي وغيرها في دليل كريملين، الصفحة 22-17.

217 آن آبلبوم، 'رسالة موجّهة من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي: للمال قوة.' واشنطن بوست، 25 يوليو 2014،
https://www.washingtonpost.com/opinions/anne-applebaum-russias-message-is-money-talks/2014/07/25/527e1f38-1433-11e4-8936-26932bcfd6ed_story.html?utm_term=.576be2006bcd؛ كونلي وغيرها في دليل كريملين، الصفحة 22-17.

[218] ستيفن لي مايرز، 'دور جديد يلوح في أفق ليتوانيا؛ وفضيحة أخرى بعد'. ذا نيويورك تايمز، 28 ديسمبر 2003، http://www.nytimes.com/2003/12/28/world/a-new-role-on-lithuania-s-horizon-a-new-scandal-too.html. ستيفن لي مايرز، 'عزل البرلمان الليتواني لرئيس البلاد عقب تصويت للإدانة بثلاث تهم'. ذا نيويورك تايمز، 7 إبريل 2004، http://www.nytimes.com/2004/04/07/world/lithuanian-parliament-removes-country-s-president-after-casting-votes-three.html?pagewanted=1&_r=1.

[219] بيتر بودكاباف، 'على واجهة السرقة الحكومية في عهد بوتين.' مؤسسة هادسون، 12 أغسطس 2016، https://www.hudson.org/research/12736-on-the-frontline-of-putin-s-kleptocracy.

[220] كونلي وغيرها في دليل كريملين، الصفحة 10.

[221] شير، الدبلوماسية القاسية والقسرية الوديّة، صفحة 96.

[222] توماس أمبروسيو، الثورة الفاشستية. المقاومة الروسية ضد الحكم الديموقراطي في الاتحاد السوفيتي سابقًا. فارنهام: آشجايت 2009، صفحة 6-9.

[223] بن جودا، لعنة السرقة الحكومية، الصفحة 15.

[224] ستيف كليمونز، 'رحلة أخيرة برفقة جو بيدين'. ذا أتلانتيك، 19 يناير 2016، https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/01/joe-biden-foreign-policy/513758/.

[225] أمبروسيو، الثورة الفاشستية، الصفحة 134.

[226] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[227] أمبروسيو، الثورة الفاشستية، الصفحة 135.

[228] إنّه غاز. هنالك أمرٌ غامض في عمليات تجارة الغاز التركمانية والأوكرانية'. جلوبال ويتنيس، إبريل 2006، الصفحات 5 و21.

[229] شير، الدبلوماسية القاسية والقسرية الوديّة، صفحة 15.

[230] 'سؤال وجواب: أزمة الغاز الأوكرانية'، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 4 يناير 2006، http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/4569846.stm.

[231] 'إنّه غاز'، جلوبال ويتنيس، الصفحات 59-32.

[232] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[233] 'إنّه غاز'، جلوبال ويتنيس، الصفحة 49. وفقًا للتقارير، فقد انتهى دور رايفيسين في هذه الشراكة عام 2006. انظر 'تعليقات رايفيسين حول روسيا البيضاء وأوكرانيا وبيع شركة باواج، وجلسات الاستماع المصرفية البرلمانية'. منظمة ويكيليكس، 2006، https://wikileaks.org/plusd/cables/06VIENNA3394_a.html.

[234] شون واكر، 'التشتت في الحرب القائمة بين روسيا والولايات المتحدة؟ حول القضية الغامضة للأوكراني دميترو فيرتاش'. ذا جارديان، 23 يناير 2016، https://www.theguardian.com/world/2016/jan/23/dmytro-firtash-ukraine-oligarch-exile-caught-between-russia-us. بول كيربي، 'النزاع الروسي الأوكراني حول الغاز'، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 31 أكتوبر 2014، http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-29521564.

[235] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[236] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[237] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[238] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[239] داويشا، السرقة الحكومية في عهد بوتين، صفحة 328.

[240] مقابلة مع أوليه رايباشوك، كييف، 23 مارس 2017.

[241] كيم سينجوبتا، 'فيكتور يوشتشينكو: 'يعرّض كل سياسي أوكراني نفسه للخطر بمحاولة التقرّب من الغرب'. ذا إنديبيندينت، 14 أكتوبر 2015، http://www.independent.co.uk/news/people/viktor-yushchenko-every-politician-in-ukraine-who-turns-to-the-west-is-in-danger-a6694311.html.

[242] أليكساندر لابكو، 'أسوأ عدوٍ لأوكرانيا. في الحرب، الفساد هو الطريق إلى النهاية'. نيويورك تايمز، 7 أكتوبر 2014، https://www.nytimes.com/2014/10/08/opinion/in-war-time-corruption-in-ukraine-can-be-deadly.html.

[243] لمجلس التحريري، 'الفساد المستعصي في أوكرانيا'. نيويورك تايمز، 31 مارس 2016، https://www.nytimes.com/2016/04/01/opinion/ukraines-unyielding-corruption.html.

[244] ليونيد بيرشيدسكي، 'تخلّي أوكرانيا عن الغاز الروسي'. بلومبيرج، 12 يناير 2016، https://www.bloomberg.com/view/articles/2016-01-12/how-ukraine-weaned-itself-off-russian-gas.

[245] 'الفارّ الأوكراني أوليجاركس: أمسكوا بي إن استطعتم'، ذا إيكونوميست، 3 مايو 2015، http://www.economist.com/news/europe/21650382-america-wants-prosecute-dmitry-firtash-australian-court-refuses-extradite-him-catch-me-if.

[246] كاهال ميلمو، 'تلقى المحافظون تبرّعات مقدّمة من بريطانيين ذوي علاقات مع المليارير الأوكراني'. ذا إنديبيندينت، 25 أكتوبر 2008، http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/tories-took-donations-from-briton-linked-to-ukrainian-billionaire-973381.html؛ ميرلين توماس، 'قبول الجامعة لتبرّع بقيمة 6 ملايين جنيه استرليني مقدّمة من قبل الأوكراني أوليجاركس الفارّ من العدالة'. فارسيتي، 26 فبراير 2017، https://www.varsity.co.uk/news/12328.

[247] جابرييل جيتهاوس، 'مارين لي بين: من يموّل الحزب اليميني المتطرّف في فرنسا؟'، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 3 إبريل 2017، http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-39478066.

[248] لوك هاردينج ونيك هوبكينز وكايلين بار، 'تصرّف البنوك البريطانية بمبالغ طائلة من الأموال الروسية المغسولة'، ذا جارديان، 20 مارس 2017، https://www.theguardian.com/world/2017/mar/20/british-banks-handled-vast-sums-of-laundered-russian-money.

[249] بن جودا، لعنة السرقة الحكومية، الصفحة 8. إيليا زاسلافسكي، 'عواقب وعراقيل في وجه بارونات النهب الروس'. فورين بوليسي، 18 مايو 2016، http://foreignpolicy.com/2016/05/18/making-life-hard-for-russias-robber-barons-kleptocracy-archive/.

[250] رومان كوبتشينسكي، شبكة غازبروم الأوروبية.مؤسسة جايمس تاون 2009، صفحة 72.

[251] 'اللامساواة والاقتصاد في عهد بوتين: نظرة تفصيلية'، بي بي إس، 13 يناير 2015، http://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/inequality-and-the-putin-economy-inside-the-numbers/.

[252] إيليا زاسلافسكي، 'عواقب وعراقيل في وجه بارونات النهب الروس'.

[253] شون إم مالوني، تكبّد عبء الحرية.مؤرّخ مراوغ في أفغانستان.واشنطن: دار نشر بوتوماك لعام 2007، صفحة 188. للاطلاع على نقاش حول علاقة الولايات المتحدة بالقادة الأفغان، انظر 'الفساد في خضم النزاع: دروس مستفادة من التجربة الأمريكية في أفغانستان'. 14 ،SIGAR سبتمبر 2016، https://www.sigar.mil/interactive-reports/corruption-in-conflict/index.html، الصفحات 19-15 ،ii

[254] بيتر مآس، 'استعادة غول أغا لمحافظته'. نيويورك تايمز، 6 يناير 2002، http://www.nytimes.com/2002/01/06/magazine/gul-agha-gets-his-province-back.html.

[255] المجلس البلدي لمدينة قندهار - نبذة تحليلية عن المقاطعة'. مركز بيانات عمليات نشر الاستقرار، 30 مارس 2010، https://info.publicintelligence.net/SOICKandaharAssessment.pdf.

[256] 'رضا واشنطن عن الاجتماع المنعقد في أفغانستان'. 10 ،Neue Zürcher Zeitungديسمبر 2001؛ 'المقاتلون الأفغان يحاصرون بن لادن، ونزاع قائم حول حكم قندهار'. بيبولز دايلي، 9 ديسمبر، 2001؛ 'الحلقة المعكوسة: كابول وتنافس الحكّام على السلطة في قندهار'. استبانة آسيا الوسطى، الجزء 26، الإصدار 2، 2006، الصفحات 184-167، http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02634930701517375.

[257] الحلقة المعكوسة'، الصفحات 184-167.

[258] أحمد راشد، الانحدار إلى الفوضى: الولايات المتحدة وفشل محاولة بناء دولة في الباكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى.نيويورك: صحيفة فايكينج 2009، الصفحات 9-128.

[259] أناند جوبال، لا خيّرين بين الأحياء.أمريكا وطالبان والحرب من منظور أفغاني. نيويورك: هينري هولت وشركته، الصفحة 108.

[260] جوبال، لا خيّرين بين الأحياء.نيويورك: هينري هولت وشركته، الصفحة 109.

[261] جوبال، لا خيّرين بين الأحياء.نيويورك: هينري هولت وشركته، الصفحات 117-116.

[262] فيرنون لويب وتوماس إي ريكس، 'قتيل و59 معتقلًا في غارة على مخيّم مشبوه تابع لطالبان'. واشنطن بوست، 25 مايو 2002، https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2002/05/25/1-killed-59-held-in-raid-on-suspected-taliban-camp/0226b491-df01-4d81-aabf-21a5cf9c1c2d/?utm_term=.ea65c9458a1f.

[263] 'الفساد في خضم النزاع: دروس مستفادة من التجربة الأمريكية في أفغانستان'. 14 ،SIGAR سبتمبر 2016، https://www.sigar.mil/interactive-reports/corruption-in-conflict/index.html.

[264] 'اتخاذ موقف حيال إصلاح القطاع الأمني'. مبادرة الكونغو الشرقية، 2012، http://www.easterncongo.org/about/publications/security-sector-reform; ساشا ليجنيف، 'حالة إجرامية: إدراك ومعارضة الفساد والعنف المؤسسي في جمهورية الكونغو الديموقراطية'. مشروع إينف، أكتوبر 2016، http://www.enoughproject.org/files/A_Criminal_State_Enough_Oct2016_web.pdf.

[265] 'اتخاذ موقف حيال إصلاح القطاع الأمني'. مبادرة الكونغو الشرقية.

[266] جيريمي إم شارب، 'مصر: خلفيتها وصلات الولايات المتحدة فيها'. خدمة إجراء الأبحاث التابعة للكونجرس، 25 فبراير 2016، https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf الصفحات 7 و20.

[267] شادي حامد، 'إعادة النظر في العلاقات الأمريكية المصرية: دور القمع في زعزعة الاستقرار المصري، وما يمكن للولايات المتحدة فعله حيال ذلك'. معهد بروكينجز، 3 نوفمبر 2015، https://www.brookings.edu/testimonies/rethinking-the-u-s-egypt-relationship-how-repression-is-undermining-egyptian-stability-and-what-the-united-states-can-do/.

[268] جيريمي إم شارب، 'مصر: خلفيتها وصلات الولايات المتحدة فيها'. خدمة إجراء الأبحاث التابعة للكونجرس، 25 فبراير 2016، https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf الصفحات 4-3.

269 حامد، 'إعادة النظر في العلاقات الأمريكية المصرية'.

270 يزيد صايغ، 'عودة المجموعات النفعية التابعة للجيش المصري إلى الساحة'. مركز كارنيغي تمكين السلام الدولي، 21 ديسمبر 2015، http://carnegie-mec.org/diwan/62337.

271 حامد، 'إعادة النظر في العلاقات الأمريكية المصرية'.

272 مقابلة مع شخص مجهول الهوية، 2017.

273 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع روبرت سبرينجبيرج، يناير 2017.

274 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع روبرت سبرينجبيرج، يناير 2017.

275 ويليام ستانلي وديفيد هوليداي، 'مشاركة واسعة المدى، ومسؤولية مشتتة الكاهل: 'زرع بذور السلام في غواتيمالا'، في إنهاء الحروب الأهلية لستيفن جون ستيدمان ودونالد روثتشايلد وإليزابيث إم كوزينز تنفيذ اتفاقية السلام. لندن: دار لين رينر للنشر 2002، صفحات 449-448.

276 سوزان روز-أكيرمان، "الفساد في أعقاب الصراع الوطني المحلي،" في روتبرت وروبرت الأول والفساد والأمن العالمي والنظام الدولي، مؤسسة السلام العالمي والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 2009، صفحة 71.

277 'البند 19؛ اتفاقية تمكين السلطة المدنية وما حول الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في المجتمع الديموقراطي الحكم'.المعهد الأمريكي للسلام، المجموعة الرقمية من اتفاقيات السلام، 20 نوفمبر 1998، http://www.usip.org/sites/default/files/file/resources/collections/peace_agreements/guat_960919.pdf.

278 بيرترام سبكتر، التفاوض بشأن السلام ومكافحة الفساد: التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، معهد السلام الأمريكي، واشنطن العاصمة 2011، صفحة 44.

279 سوزان روز-أكيرمان، "الفساد في أعقاب الصراع الوطني المحلي،" في روتبرت وروبرت الأول والفساد والأمن العالمي والنظام الدولي، مؤسسة السلام العالمي والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 2009، صفحة 69 و71؛ بيرترام سبكتر، التفاوض بشأن السلام ومكافحة الفساد: التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، معهد السلام الأمريكي، واشنطن العاصمة 2011، صفحة 44.

280 'اتفاقية بين الولايات المتحدة ودولة غواتيمالا حول تشكيل اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا'. اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا، http://www.cicig.org/uploads/documents/mandato/cicig_acuerdo_en.pdf.

281 مهمةٌ لم تعد مستحيلة. المراقبة الخارجية ومكافحة الفساد في الدول الهشّة، الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، يونيو 2015، http://ti-defence.org/publications/mission-made-possible-external-oversight-anti-corruption-fragile-states/.

282 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع ممثلي المجتمع المدني في غواتيمالا في 7 مارس 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع الأكاديميين الدوليين في 22 مارس 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع الأكاديميين الدوليين في 14 إبريل 2016.

283 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع باحث ومسؤول عن تطبيق السياسات الدولية في 14 إبريل 2016.

284 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع الأكاديميين الدوليين في 22 مارس 2016. تتخطّى هذه المحاكم الخاصة الحدود القضائية القومية، حيث تتجاوز سلطتها جميع الحدود (كما هو القانون الغواتيمالي عادةً).

285 'في مواجهة كل الصعاب: اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا'. أوبن سوسايتي فاونديشينز، https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/against-odds-cicig-guatemala-20160321.pdf; مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع ضابط سابق في CICIG، 29 مارس 2016.

286 مايكل لومولار، 'لن تقوم CICG بإنقاذ غواتيمالا برغم تجديد التفويض'. إنسايت كرايم، 23 إبريل 2015، http://www.insightcrime.org/news-analysis/even-with-mandate-renewed-cicig-will-not-save-guatemala:
'إبطاء تأثير عامل التحفيز؟ اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا'. مجموعة الأزمات العالمية، 29 يناير 2016، https://www.crisisgroup.org/latin-america-caribbean/central-america/guatemala/crutch-catalyst-international-commission-against-impunity-guatemala.

287 'الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة ودولة غواتيمالا حول تشكيل اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا'. اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا، http://www.cicig.org/uploads/documents/mandato/cicig_acuerdo_en.pdf.

288 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع ممثلي المجتمع المدني في غواتيمالا في 7 مارس 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع الأكاديميين الدوليين في 7 مارس 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع ضابط في الحكومة الأمريكية في 22 مارس 2016.

289 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع الأكاديميين الدوليين في 14 إبريل 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع مسؤول سابق في اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا في 22 مارس 2016، مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع مسؤول سابق في اللجنة العالمية لمحاربة الحصانة القضائية في غواتيمالا في 29 مارس 2016؛ مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع ممثلي المجتمع المدني في غواتيمالا في 6 يناير 2016.

290 مقابلة أجرتها منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن مع باحث ومسؤول عن تطبيق السياسات الدولية في 14 إبريل 2016.

291 'أعلم نائب الرئيس النيجيري عن سرقة $15 مليار دولار أمريكي في عملية تسليح قائمة على الاحتيال'، رويترز، 3 مايو 2016، http://in.reuters.com/article/nigeriacorruption-idINKCN0XT1UK.

292 الممتلكات في لندن: الوجهة الأولى للعاملين في غسيل الأموال'. الشفافية الدولية، ديسمبر 2016، www.transparency.org.uk/publications/london-property-tr-ti-uk/.

293 الممتلكات في لندن: الوجهة الأولى للعاملين في غسيل الأموال'.

294 جودا، لعنة السرقة الحكومية، الصفحات 15-14.

295 للاطّلاع على نقاش يدور حول الطرق التي تساهم فيها التجارة في تمكين التدفقات المالية الخارجية غير الشرعية، انظر جلوبال فينانسينج إنتيجريتي، 'أخطاء في الفواتير التجارية'، http://www.gfintegrity.org/issue/trade-misinvoicing/.

296 رافايل ماركيز دي مورايس، الفساد في أنغولا وغسيل الأموال في البرتغال والتأثير على حقوق الإنسان، عرض تقديمي مقدّم في ورشة عمل البرلمان الأوروبي، 28 فبراير 2013، https://www.makaangola.org/wp-content/uploads/2014/09/Corruption%20in%20Angola_EU%20-%20Corruption-in-Angola_EU_.pdf; روز آكيرمان، الصفحة 327.

297 'خلفية دولية: أنغولا'. منظمة اليونيسيف، 2016، https://www.unicef.org/infobycountry/angola_502.html.

298 ريكاردو سواريز دي أوليفيرا، 'تغيّر أحوال أنغولا من الغنى لتحاكي فقر البرتغال. علاقة مشحونة ومألوفة بين البرتغال ومستوطنتها السابقة'. بوليتيكو، 10 فبراير 2015، http://www.politico.eu/article/cash-rich-angola-comes-to-cash-strapped-portugal-colony-oil-santos-luanda-lisbon/.

299 'بيانات النفقات العسكرية'. https://www.sipri.org/databases/milex، 2016، SIPRI.

300 رافايل ماركيز دي مورايس، الألماسات الدموية: الفساد وحالات التعذيب في أنغولا، 2011، تتاح نسخة منها على موقع http://www.tintadachina.pt/pdfs/626c1154352f7b4f96324bf928831b86-insideENG.pdf.

301 فرنسا ترزح تحت الضغط بسبب عملية بوابة أنغولا'. تايمز لايف (آر إس إيه)، 28 أكتوبر 2009، http://www.timeslive.co.za/news/africa/article170699.ece.

302 'تبرئة الوزير الفرنسي السابق باسكا من التهم الموجهة إليه حيال عمليات التسليح الأنغولية'. أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 29 إبريل 2011، http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-13241048.

303 انظر صحيفة قطاع الدفاع اليومية، 5 ديسمبر 2013؛ 16 أكتوبر 2013.

304 فيرجينيا بيج فورتنا، 'هل تعمل عملية حفظ السلام على نشر السلام بالفعل؟ التدخلات الدولية وفترة استتباب السلام عقب الحرب الأهلية'. إنترناشيونال ستاديز كوارتيرلي 48(2)، يونيو 2004، الصفحات 292-269.

305 'نتائج حول أعضاء الناتو والدول المشاركة'، 'مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع الحكومية'، الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، 2015، https://government.defenceindex.org/downloads/docs/GI-NATO-Results-web.pdf.

306 'الفساد وبعثات السلام. مخاطر وتوصيات موجّهة إلى الدول المشاركة في التجنيد والأمم المتحدة'، الشفافية الدولية - الدفاع والأمن 2016. http://ti-defence.org/wp-content/uploads/2016/04/160330CorruptionRiskTCCsTIIDSPFIN.pdf.

تمّ الولوج إلى جميع المصادر المتاحة عبر الإنترنت في الفترة الواقعة بين ديسمبر 2016 ويوليو 2017.

www.ti-defence.org